جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

متطلبات التحرير المصرفي للبنوك التجارية في ظل العولمة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

- وكالة بني سليمان 850 -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي .

من إعداد الطالبة :

❖ الــعزرقي فايـــزة

تحت إشراف الأستاذ

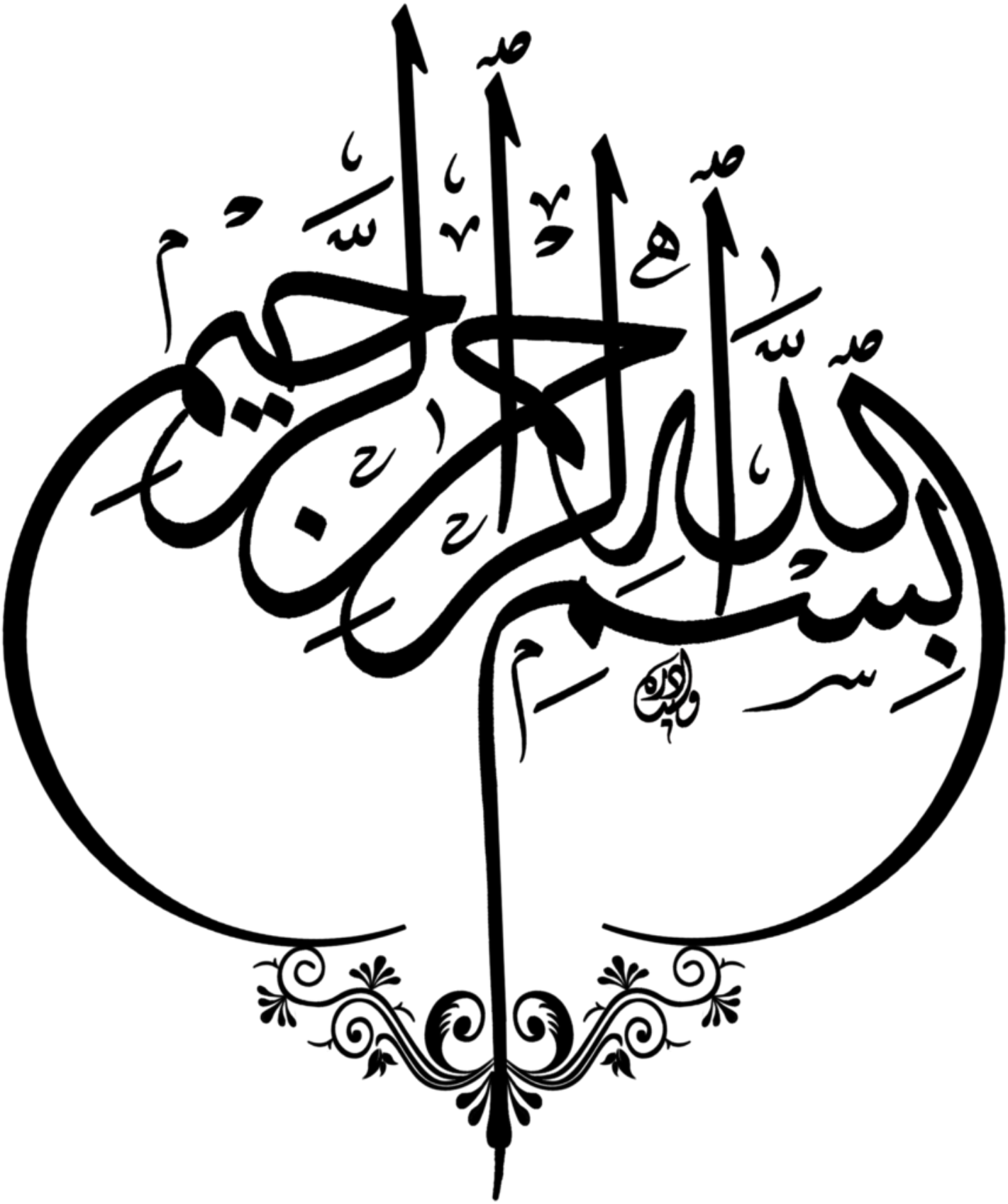
د . جبارة مراد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. بوجطو حكيم	أستاذ محاضر- أ-	رئيسا
د. جبارة مراد	أستاذ محاضر- أ-	مشرفا ومقررا
د. بوعزيز عبد الرزاق	أستاذ محاضر- أ-	ممتحنا

السنة الجامعية

2024 -2023


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شـــــكر

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ، والشكر لله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور جبارة مراد على مجهوداته وعلى النصائح التي أسداها لي طوال مدة البحث .

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي على كل المجهودات التي بذلوها من أجلنا .

والشكر موصول إلى كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تعاملت معهم خلال فترة البحث .

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي في هذه الدنيا .

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما وأطال في عمرهما .

إلى زوجي الذي قدم لي الدعم خلال فترة الدراسة وتحمل معي مشاق مسيرتي .

إلى أبنائي الأحباء لغيابي عنهم في رحلة البحث الطويلة " بهاء الدين " " براء سيف الدين " "علاء الدين " "أمير " .

وكل الامتنان لأم زوجي لمساندتها لي وتعبها معي لذا أدعو لها بطول العمر .

إلى كل زميلاتي في العمل كل باسمه .

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد .

الملخص:

أصبح التحرير المصرفي أمرا حيويا للاقتصاديات المتقدم والنامية على حد سواء، فتحقيق التوازن بين الحرية المصرفية وضمان استقرار النظام المالي يضل تحديا أساسيا، لذا تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بمتطلبات التحرير المصرفي للبنوك التجارية في ظل العولمة، واستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة حالة، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري يعمل جاهدا من اجل اللحاق بالأنظمة المصرفية في الدول المتطورة، وذلك من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المالية والمصرفية، وكذا الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وإدراجها ضمن الأولويات.

الكلمات المفتاحية: التحرير المصرفي، الإصلاحات المالية والمصرفية، الصناعة المصرفية الإسلامية.

Résumé :

La libéralisation bancaire est devenue une question vitale tant pour les économies développées que pour les économies en développement. Parvenir à un équilibre entre la liberté bancaire et garantir la stabilité du système financier reste un défi fondamental. Par conséquent, dans cette étude, nous avons cherché à nous familiariser avec les exigences de la libéralisation bancaire. à la lumière de la mondialisation. Nous avons utilisé l'approche analytique descriptive et une approche d'étude de cas. Nous avons réalisé Au cours de cette étude, le système bancaire travaille dur pour rattraper les systèmes bancaires des pays développés, en menant de nombreuses réformes, ainsi qu'en en s'appuyant sur les technologies modernes et en les incluant parmi les priorités.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
كلمة شكر	
إهـــداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	V
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحرير المصرفي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التحرير المصرفي	3
المطلب الأول: مفهوم التحرير المصرفي	3
المطلب الثاني: إجراءات وأهداف التحرير المصرفي	6
المطلب الثالث: شروط نجاح التحرير المصرفي	8
المطلب الرابع: مزايا وسلبيات التحرير المصرفي	10
المبحث الثاني: الإصلاحات المالية المصرفية في ظل قانون النقد والقرض90/10	12
المطلب الأول: تعديل قانون النقد والقرض (2001-2003)	13
المطلب الثاني: تعديل قانون النقد والقرض (2009-2010-2017)	15
المطلب الثالث: تعديل قانون النقد والقرض(2020-2022-2023)	19
المطلب الرابع: انعكاسات إصلاحات قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري	23
المبحث الثالث: أزمة الرهن العقاري2008 ودورها في تعزيز التحرير المالي والمصرفي	27
المطلب الأول: ماهية الأزمة وجذورها	27
المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية	29
المطلب الثالث: الجهاز المصرفي والأزمة المالية العالمية	32
المطلب الرابع: مقررات بازل 3 وسبل تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي	34

المبحث الرابع: الصيرفة الإسلامية كخيار بديل لتعزيز التحرير المصرفي	37
المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية	37
المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي	41
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	43
المطلب الرابع: تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحرير المصرفي	45
خلاصة	50
الفصل الثاني: متطلبات التحرير المصرفي في ظل العولمة	52
تمهيد	53
المبحث الأول: عولمة النشاط المصرفي وانعكاساته على المنظومة المالية والمصرفية	54
المطلب الأول: ماهية العولمة المالية وخصائصها	54
المطلب الثاني: مزايا وسلبيات العولمة المالية	59
المطلب الثالث: الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي وتحرير الأسواق المالية	61
المطلب الرابع: آثار انعكاس العولمة المالية على الجهاز المالي والمصرفي	63
المبحث الثاني: التطورات التكنولوجية وأثرها على الصناعة المصرفية	65
المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا في المجال المصرفي وأهم خصائصها	65
المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات ووسائل الدفع الحديثة	67
المطلب الثالث: البنوك الالكترونية والذكاء الاصطناعي كأحد أهم مفرزات التكنولوجيا	72
المطلب الرابع: مخاطر المعاملات المصرفية الالكترونية	75
المبحث الثالث: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية	79
المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية	80
المطلب الثاني: المبادئ والالتزامات في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية	82
المطلب الثالث: الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها الاتفاقية	86
المطلب الرابع: آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المصارف الجزائرية	88
المبحث الرابع: إجراءات مواكبة التحرير المصرفي في ظل العولمة	91
المطلب الأول: استراتيجية تنويع الخدمات المصرفية و التسويق المصرفي	91

المطلب الثاني: تنمية مهارات العاملين بالبنوك	93
المطلب الثالث: التكيف مع المعايير الدولية الجديدة	95
المطلب الرابع: تأهيل النظام المصرفي الجزائري والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية	98
الخلاصة	101
الفصل الثالث: واقع مظاهر التحرير المصرفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بني سليمان 850 –	102
تمهيد	103
المبحث الأول: مدخل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	104
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	104
المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	105
المطلب الثالث: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية	107
المطلب الرابع: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	108
المبحث الثاني : واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بني سليمان 850–	108
المطلب الأول: المعاملات المصرفية الالكترونية في بنك (BADR)	109
المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية	112
المطلب الثالث: الخدمات المقدمة عبر شبكة الانترنت	113
المطلب الرابع: مبررات اللجوء إلى الصرفة الالكترونية على مستوى بنك بدر وكالة بني سليمان	115
المطلب الخامس: العوائق التي تواجهها الوكالة	116
الخلاصة	118
الخاتمة	120
قائمة المراجع	126

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المصارف والمؤسسات المالية الناشطة (2018-2022)	**25**
2-1	تطور الجهاز المصرفي المالي الجزائري (عدد الوكالات 2018 -2022)	**26**
3-1	مقارن بين بازل 2 وبازل 3	**36**
4-1	مراحل التحول إلى النظام الجديد حسب مقترحات بازل3	**37**
5-1	أهم الوكالات والنوافذ الإسلامية المستحدثة في الجزائر خلال(2020-2022)	**44**
1-2	تطور المعاملات باستخدام البطاقات خلال سنة 2022	**68**

المقـــدمة

المقدمــة:

شهد العالم تطورات كبيرة شملت الأسواق المالية والمصرفية، وذلك من خلال انتهاج العديد من الدول لسياسة التحرير المالي والمصرفي، فقد أصبحت الأسواق المالية في معظم دول العالم تتمتع لقدر كبير من الحرية، ويعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة استجابة وتأثر لهذه المتغيرات العالمية، بخاصة العولمة المالية وتداعياتها، والتي تمثلت أهم ملامحها في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المصرفية والمالية العالمية، والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود وإزالة المعوقات التنظيمية والتشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية والمالية.

ومن بين أهم المظاهر الحديثة في المجال المصرفي اقتحام الأسواق الخارجية واشتداد حدة المنافسة، وكذلك دخول البنوك والمؤسسات المالية في أنشطة مستحدثة لم يكن مسموح بها في الماضي، إضافة إلى ذلك كان للثورة التكنولوجية وتطور تقنيات الاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية الأمر البارز على النشاط المصرفي، وما نتج عنه من تحول البنوك لممارسة العمل المصرفي الالكتروني.

وباعتبار الجهاز المصرفي العصب الحساس والمحرك لعجلة الاقتصاد في أي دولة فهو يلعب دورا أساسيا في تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية، ومن هنا وجب على القائمين على الأنظمة المصرفية التكيف مع هذه التداعيات ومسايرتها وإيجاد الآليات والسبل التي تمكن من تعظيم الاستفادة من مكاسب التحرير المصرفي والعولمة والتقليل من الآثار والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تصيب الأنظمة المصرفية في ظل الانفتاح والتحرير المصرفي، وعلى ضوء العرض السابق يمكننا طرح السؤال التالي:

- **ماهي متطلبات تحرير النظام المصرفي في ظل تداعيات العولمة المالية ؟**

وعليه فككنا الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي إجراءات وشروط نجاح التحرير المصرفي؟ وماهي آثاره وانعكاساته؟
2- ماهي أهم الإصلاحات المالية والمصرفية في النظام المصرفي الجزائري ؟
3- ماهي آليات تحرير وسبل تطوير الخدمات المصرفية في ظل العولمة المالية ؟
4- إلى أي مدى واكب بنك الفلاحة والتنمية الريفية التطورات التكنولوجية الحديثة ؟

الفرضيات:

1- من أهم إجراءات التحرير المصرفي هو إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على البنوك .

2- تركزت معظم الإصلاحات على تعزيز الجانب الرقابي والإشرافي للبنوك والمؤسسات المالية.

3- يعتبر الطور التكنولوجي وعولمة الجهاز المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية آليات فعالة للتحرير المصرفي.

4- اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على نظم حديثة وتطبيقات الكترونية لمواكبة العولمة المالية والتحرير المصرفي.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- أهمية القطاع المصرفي في الجزائر والذي تعلق عليه أمال كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل غياب سوق مالي فعال، وكذا التغيرات السريعة والمؤثرات القوية التي أحدثتها العولمة.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بالمتطلبات والشروط اللازمة لضمان نجاح عملية التحرير المصرفي في البنوك الجزائرية عموما وبنك بدر بني سليمان على وجه الخصوص.

المنهج:

لبحث ودراسة الموضوع والإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختيار صحة الفرضيات المصاغة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، وذلك لاستعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء المتعلقة بالعولمة أو الخاصة بالخدمات المصرفية .

الدراسات السابقة:

1- دراسة (**تيقان عبد اللطيف**) سنة 2016-2017 الدراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه – جامعة الجزائر، بعنوان **"تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي" دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية**، أبرزت هذه الدراسة التحديات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية رغم التطور الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية، والتي ينبثق بعضها من داخل الصناعة المصرفية الإسلامية و البعض الأخر عبارة عن عوامل وظروف خارجية من ضمنها سن القوانين والتشريعات الخاصة بتسهيل عمل المصارف الإسلامية، تطوير الخدمات المصرفية، وفي ظل ما سبق انبثقت فكرة تحول الصيرفة الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة.

استخدم المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل جوانب الموضوع، وخلصت الدراسة إلى أن هناك بالفعل مصارف إسلامية تجاوزت الدور التقليدي لها، لتغطي مجموعة متعددة من أساليب التمويل بما فيها تحولها إلى بنوك شاملة، والبعض الأخر لازال عليها تطوير خدماتها ومنتجاتها المصرفية.

2- دراسة (**سعاد عوف الله**) سنة 2017-2018 الدراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه- جامعة الشلف – تحت عنوان، **استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي، تجارب دول عربية،** هدفت هذه الدراسة إلى قياس تحليل ظاهرة التعثر في النظام المصرفي، ومن ثم معرفة الاستراتيجيات التي تعمل على الإدارة الفعالة لهذه المشكلة وبغرض إعطاء تحليل كافي للظاهرة .

استخدم المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، والمنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأدوات الإحصائية، وخلصت الدراسة إلى ظاهرة التعثر المصرفي ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل، وقد طالت كافة الدول، وانه لا يمكننا تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها بالتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من أثارها قدر الإمكان.

3- دراسة (**لعوج بن عمر**) سنة 2019-2020، الدراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه-جامعة أبو بكر بالقايد – بعنوان، **أثر التحرير المالي على الوساطة المالية- دراسة قياسية من 22 دولة نامية** خلال **فترة '1995-2017' باستعمال بيانات بانل،** تهدف الدراسة إلى دراسة التحرير المالي على الوساطة المالية في الدول النامية من خلال عرض مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية لسياسات التحرير المصرفي والوساطة المالية وانعكاسات تأثير هذه السياسات على الوساطة المالية.

استخدم المنهج الوصفي الاستنباطي والمنهج التحليلي وهذا من اجل وصف الظاهرة وتحليلها، وخلصت الدراسة إلى أن الاستقرار في الاقتصاد الكلي شرط أساسي لتحقيق الأهداف المرجوة من التحرير المالي وتفادي الصدمات المالية، وأنه للانفتاح التجاري اثر كبير على أداء القطاع البنكي .

4- دراسة (**كموم عبد القدر**) سنة 2021-2022، الدراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، بعنوان، **تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل المعطيات الحديثة،** عالجت هذه الدراسة تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل المعطيات الحديثة، حيث أن التسويق المصرفي الالكتروني له دور حيوي لدعم كيان المصرف وبقاء استمراره، وكذلك يمثل تخطيط وتنفيذ الفعاليات التسويقية المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي للخدمة المصرفية، وذلك عن طريق استخدام الانترنت في التعاملات، إضافة إلى كل الأساليب التي تراها البنوك التجارية مناسبة لتحقيق رضا الزبائن على المصارف.

استخدم المنهج الاستقصائي، وخلصت الدراسة إلى انه على المصارف الاهتمام بالتكنولوجيا، والعمل على تحديث الوسائل والبرامج الالكترونية بصفة دورية للمحافظة على نشاطها، وكذلك حماية حقوق الزبائن ومحاربة الجريمة الالكترونية، وهذا لزيادة ثقة زبائنها بالخدمات المصرفية الالكترونية.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل خلال مسيرة إعدادنا لهذا البحث، أردنا الإشارة إليها بغية لفت نظر الباحثين من اجل تفاديها مستقبلا، كما نود لفت نظر المسئولين ومصادر المعلومات بضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة انجاز بحوثهم العلمية، ومن بين هذه الصعوبات نذكر أهمها:

- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، والموقف السلبي من طرف بعض المسئولين وعدم اكتراثهم بأهمية البحث العلمي.
- نقص المراجع الحديثة في هذا الميدان، مع أنه توجد مراجع قد تناولت معلومات تخص هذا البحث لكنها قديمة، إضافة إلى أن المعلومات تتسم بالطابع العام ولا تركز على القطاع المصرفي الجزائري.
- شح الإحصائيات والبيانات المتعلقة بمدى انتهاج البنوك الجزائرية لسياسة التحرير المصرفي .
- على الرغم من أهمية قطاع الخدمات وخاصة القطاع المصرفي، فإن الدراسات ضئيلة جدا في مجال آثار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATTS على قطاع الخدمات الجزائري وخاصة القطاع المصرفي في الجزائر، وإن معظم الدراسات المتوفرة تتمحور حول آثار المنظمة على القطاعات السلعية .

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل من أبرزها:

- صلته بالمالية والبنوك (التخصص).
- الرغبة والميول الشخصي لمعالجة مثل هذه المواضيع.
- بالرغم من قدم موضوع التحرير المصرفي والعولمة إلا إننا حاولنا دراسة مفرزاته في الوقت الراهن.

هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتحرير المصرفي ويتضمن أربعة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف التحرير المصرفي المبحث الثاني الإصلاحات في ظل قانون النقد والقرض من سنة 2001 إلى 2023، وأما المبحث الثالث تطرقنا إلى أزمة الرهن العقاري 2008، وأخيرا المبحث الرابع تطرقنا فيه إلى الصيرفة الإسلامية.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان متطلبات التحرير المصرفي في ظل العولمة، وقد قسمناه إلى أربعة مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى عولمة النشاط المصرفي وانعكاسه على المنظومة المصرفية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه التطورات التكنولوجية وأثرها على الصناعة المصرفية، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وأخيرا المبحث الرابع الإجراءات الاقتصادية لمواجهة تحديات العولمة، وكان لابد في الأخير من إسقاط الموضوع على الجانب الميداني وذلك من خلال دراسة واقع مظاهر التحرير المصرفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بني سليمان وقد قسمناها إلى مبحثين مدخل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وثانيها واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحرير المصرفي

تمهيد:

من خلال التتبع للأحداث الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين لاحظ مدى التطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة، والتي تركت آثارا على مختلف الجوانب الاقتصادية للعالم، وقد بدأت هذه الملامح تظهر مع موجة التحرير المصرفي أين اتجهت البنوك إلى ميادين غير مسبوقة من أجل زيادة المكاسب وتعظيم الأرباح، كما اتخذت إجراءات لتحرير قطاعاتها المصرفية من القيود الحكومية، كان لهذه التغييرات دور كبير في ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أدت سياسة التحرير إلى إرتفاع المخاطر، مما أدى في النهاية إلى انهيار بعض البنوك وحدوث الأزمة.

شملت الأزمة العديد من بلدان العالم، فتوجهت أصابع الاتهام إلى طبيعة النظام الرأس مالي السائد، كون هذه الأزمة لا تعد الأولى وإنما أصابته في السابق. كان لزاما على اقتصاديات الدول وحفاظا على سلامة الجهاز المصرفي، القيام بإصلاحات مصرفية، وابتكار أنظمة وطرق تمويلية جديدة أين اقترحت الصيرفة الإسلامية كبديل، لأن الدول التي كانت تعتمد على الصيرفة الإسلامية أظهرت مقاومة للأزمة.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

- ماهية التحرير المصرفي.
- الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 10/90.
- أزمة الرهن العقاري 2008 ودورها في تعزيز التحرير المالي والمصرفي.
- الصيرفة الإسلامية كخيار بديل في تعزيز التحرير المصرفي.

المبحث الأول: ماهية التحرير المصرفي

جاء التحرير المصرفي في إطار حركة تحرر اقتصادي شامل تدعمه تحولات اقتصادية محلية وعالمية خاصة في أعقاب نشوب أزمات زعزعت الاستقرار المالي لبعض الدول، وبالتالي تطلب الأمر إعادة النظر في السياسات والبرامج المؤدية إلى نشوب تلك الأزمات والاختلال في التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التحرير المصرفي

لقد أضحى التحرر الاقتصادي والتجاري سمة أساسية من سمات البيئة العالمية في نهاية القرن العشرين سواء بما تعلق بتجارة السلع أو الخدمات، ومن ثم الاتجاه بشكل واضح نحو العولمة.

الفرع الأول: مفهوم التحرير المصرفي

التحرير المصرفي بالمعنى الضيق هو مجموعة من الإجراءات التي تسعى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي، أما بالمعنى الواسع، فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي [1].

إن سياسة التحرير المصرفي مبنية على الثقة الكاملة في الأسواق حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية، وبالتالي إعطاء لقوى السوق الجدية في العمل، عن طريق تحرير معدلات الفائدة، وعدم وضع حدود قصوى له، والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل السوق.

حيث يشكل تحرير الخدمات المصرفية في إطار دولي متعدد الأطراف تحديات كبيرة، ويعود ذلك إلى كون غالبية الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات هي الإجراءات والقوانين التنظيمية والممارسات الإدارية التي تقف أمام توريدها عبر الحدود الوطنية [2]، وتعتبر هذه الحواجز أقل وضوحا بكثير من الحواجز الجمركية.

ومع زيادة التطور الاقتصادي والتقدم الكبير الذي شهدته تكنولوجيات الاتصال، فقد زاد التوجه إلى عملية التحرير لجميع الخدمات، وخاصة منها المالية والمصرفية التي تعتبر الأكثر ديناميكية ضمن التجارة الدولية ومن ثم التوجه نحو العولمة المالية، وبالرغم من النجاح الذي عرفته سياسة التحرير المالي والمصرفي في الدول المتقدمة إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية ترجع هذه الصعوبات لهشاشة اقتصادها نتيجة أعباء المديونية.

---

[1] سعيد النجار– السياسات المالية وأسواق المال – صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 1994، ص 13

[2] بايسي إلياس – الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات – أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2013، ص 135 .

فالدول النامية تلجأ إلى طلب القروض لتنفيذ برامج التنمية وأصبحت تعتمد على صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الظروف أدت ببعض الدول لرفض تطبيق سياسة التحرير المصرفي نظرا لآثارها السلبية على الاقتصاد، إلا أنه يمكن تطبيق هذه السياسة مع الالتزام بالحيطة والحذر مع التدرج في تطبيقها، وكذا إتباع أسلوب رقابي على المصارف من طرف البنك المركزي فليس المهم تطبيق التحرير المصرفي بل إدارتها بنجاح والتمسك بالشروط الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي[1] .

الفرع الثاني: دوافع التحرير المصرفي

يمكن تلخيص أسباب ومبررات تحرير تجارة الخدمات في الجوانب التالية:

- تحسين كفاءة أداء قطاع الخدمات المالية و تعزيز المنافسة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الخدمة، بالإضافة إلى توفير خيارات أكثر وأفضل في تقديم الخدمات المالية[2].
- زيادة فرص الاستثمار وتحسين خدمات الوساطة المالية من خلال توظيف أفضل للموارد في ما بين القطاعات والبلدان المختلفة وفقا للفترات الزمنية المناسبة ومن خلال إدارة أفضل للمخاطر المحتملة.
- العمل على تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية وسياسات الإشراف والرقابة الخاصة بالقطاعات المالية المختلفة.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن دعاة تحرير تجارة الخدمات يعززون موقفهم بالاستناد إلى مبررات أخرى، بعضها مرتبط بالقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، والبعض الأخر وثيق الصلة بالسعي إلى وضع سياسات اقتصادية وإجراءات رقابية سليمة ومحكمة، وبالفعل فقد اتضح من خلال تجارب الكثير من دول العالم أن هناك علاقة إيجابية بين سياسات الانفتاح ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، أي أن الدول ذات السياسات الاقتصادية المفتوحة قد نمت بسرعة أكبر من تلك الاقتصاديات المغلقة، هذا ينطبق كذلك على مدى السرعة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وفي تطوير سياسات الإشراف والرقابة المالية مقارنة بغيرها من الدول التي لم تقدم أي التزامات، وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي لم تجد نفسها في عجلة لإدخال الإصلاحات المطلوبة.

---

[1] بن أحمد لخضر – متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر (دراسة الواقع والآفاق)– أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011–2012، ص97

[2] بايسي إلياس – مرجع سابق– ص 137

إن المـبررات التي تساق في صالح تحرير الخدمات المالية والمصرفية لا تتوقف في الواقع عند حد ما تم ذكره، بل أن بعضها يشير إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية، ومن هذه الجـوانب على سبيل المثال لا الحصر، إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي وبخاصة في مجال الإدارة، المحاسبة، التعامل مع المعلومات والتعامل مع الأدوات المالية الجديدة ...الخ.

بالإضافة إلى ذلك فإن تحرير تجارة الخدمات من شأنه أن يوفر وسائل متنوعة لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الأسواق المالية الصغيرة، كما أن ذلك من شأنه أن يعمق ويوسع من هذه الأسواق من خلال زيادة حجم التعاملات وزيادة تنويع الخدمات المعروضة، الأمر الذي من شأنه أن يخفض من تذبذب هذه الأسواق ويقلل من حدة تعرضها للصدمات المالية[1].

ويقتضي التحرير المالي و المصرفي التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض في قطاعات محددة، واستخدام أدوات غير مباشرة والمعتمدة أكثر على آليات السوق في تخصيص الموارد ولا بد من البدء بتحرير مالي ومصرفي محلي قبل الانتقال إلى تحرير مالي ومصرفي خارجي للأسواق المالية، وسيكون ذلك بشكل تدريجي لتفادي الأزمات المصرفية الناجمة عن التحرير المالي والمصرفي السريع وغير المضبوط[2].

لقد سمح التحرير المالي والمصرفي لكثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود فأصبحت هذه الدول أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي وذلك في إطار الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات في ممارسة أنشطتها وترويج خدماتها، فأدى ذلك إلى إنشاء أسواق جديدة، انخفاض التكاليف وابتكار أدوات مالية جديدة ساعدت على نمو كبير في المعاملات المالية و المصرفية.

وتتضمن عملية التحرير المالي والمصرفي المعاملات التالية[3]:

- المعاملات الخاصة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية و المشتقات.
- المعاملات الخاصة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا أو في الخارج.
- المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات و الكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.

[1] عمر صقر– العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة – الدار الجامعية ، بدون طبعة، 2002–2003، ص 30

[2] عمر صقر، مرجع سابق، ص 32 .

[3] كمال رزيق و عبد الحميد فضيلي – تحديث النظام المصرفي الجزائري – ملتقى حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، جامعة الشلف، 2003، ص ص 242–243 .

- المعاملات الخاصة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو التركات أو تسوية الديون.
- المعاملات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تتضمن التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج، أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

المطلب الثاني: إجراءات وأهداف التحرير المصرفي .

تشير سياسة التحرير المصرفي إلى الإصلاحات المتعلقة بإزالة القيود والحواجز على القطاع المالي والمصرفي بمختلف مكوناته وهذا من أجل تحقيق الأهداف المنشودة منه، خاصة المتعلقة برفع أو زيادة مساهمة القطاع المالي في عملية تمويل الاقتصاد.

الفرع الأول: إجراءات التحرير المصرفي

تتنوع أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وعصرنة الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات التالية فيما يلي:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- العمل على دعم زيادة استقلالية المؤسسات المالية و المصرفية.
- السعي إلى التقليل من تدخل الدولة في عملية منح الائتمان و تخفيض القيود المباشرة عليها[1].
- تحويل البنوك التي تديرها الدولة للقطاع الخاص وإعادة هيكلتها.
- تقليل الحواجز أو العوائق أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه.
- زيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين مع تحسين درجة الشفافية في المعاملات المصرفية.
- إطلاق الرسوم والعمولات.
- العمل على إعادة تكوين رأس المال المصرفي.

[1] سعيد النجار–مرجع سابق – ص 13

الفرع الثاني: أهداف التحرير المصرفي

يهدف التحرير المصرفي إلى خلق شروط المنافسة في السوق المصرفي والحد من الاحتكارات والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك وتوفير بيئة مصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار والاستثمار، وتتمثل أهداف التحرير المصرفي في جملة من النقاط أهمها:

- تحسين الخدمات المصرفية وطرق تسييرها، بفعل المنافسة ما يؤدي إلى تحسين جودها.
- تطوير الخدمات المصرفية وتنويعها باستخدام التكنولوجيا العالية، وتطوير و تحسين مهارات الموظفين بالاستفادة من الخبرات الأجنبية.
- العمل على رفع فعالية الأسواق المالية المحلية وتحرير التحويلات المالية الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال[1] .
- جعل النظام المصرفي أكثر قوة ومرونة لمواجهة تحديات التطورات الاقتصادية العالمية.
- تمكين البنوك والمؤسسات المالية المحلية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تشجيع عملية الاندماج للبنوك غير القادرة على المنافسة، وبالتالي الرفع من مستوى الخدمات المقدمة، وتموين بنوك كبرى ذات درجة عالية من الثقة والملاءة المصرفية بما يضمن استقرار وتطور هذا النشاط.
- زيادة كفاءة النظم المصرفية والمالية المحلية وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى المحلي والعالمي.
- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار[2].
- تدفع المنافسة البنوك إلى تخفيض معدلات الفائدة وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية، إضافة إلى تخفيض العملات وفروقات أسعار الفائدة بين القروض والودائع.

[1] محمد صفوت قابل– البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المصرفية – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول 2002، ص19 .

[2] سعيد النجار، مرجع سابق، ص20

المطلب الثالث: شروط نجاح التحرير المصرفي

هناك عدة شروط لإنجاح هذه السياسة وتتمثل فيما يلي[1]:

1 – توفر الاستقرار الاقتصادي العام :

يتطلب التحرير المصرفي مناخ مستقر للاقتصاد الكلي، حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، وأسعار صرف غير مستقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصرفي، وتؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي الدولي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي الوطني والتأثير على إنجاح سياسة التحرير المصرفي، وذلك لأنه من بين الأسباب الرئيسية لتعثر سياسة التحرير المصرفي السياسات غير السليمة لإدارة الاقتصاد الكلي، والتنظيم والإشراف الحكومي غير المناسب والتدخل غير السليم في الأسواق المالية.

تعد فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا، وذلك لكون سياسة التحرير المالي والمصرفي تكون لها نتائج غير مرضية عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسات الجديدة مازالت ضعيفة، وعلى هذا الأساس فإن التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، بالإضافة إلى أسعار صرف وسياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي[2].

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية، والتي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة التحرير المصرفي فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية، وتصميم هياكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر، وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي.

أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات، وتكمن في تطوير نظام التأمين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم جراء ذلك.

إن أهم عبئ يقع نتيجة السياسات غير المستقرة للاقتصاد الكلي هو ضعف الثقة في وضع السياسات الحكومية وفي التحرير الاقتصادي والمصرفي وذلك راجع لكون إدارة الاقتصاد الكلي تكون صعبة خلال

[1] بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام– دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية– الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2004، ص465.

[2] طارق عبد العالي حماد– التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك – الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ،مصر، 2001، ص41

فترة التحول والانتقال من اقتصاد مغلق محتكر من طرف الدولة إلى اقتصاد مفتوح ومتحرر ويعمل وفق آليات السوق.

2 –إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق، وفرض ضرائب عقلانية على المؤسسات ورفع دعم الدولة للأسعار وتطبيق سياسة الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص.

أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه منح المزيد من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، والتخلي عن التخصص القطاعي، ورفع القيود عن تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، ثم بتنقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية وتحريرها، والسماح بالتحويلات المالية نحو الخارج[1].

أكما يتم فيه السماح للقطاع المالي والمصرفي بإنشاء بنوك أجنبية، وحرية حركة رؤوس الأموال، وقابلية العملة للتحويل وحرية الصرف ... وغيرها، وعموما يمكننا القول أن عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة، ومرحلة التنمية التي بلغها، والأهمية النسبية لكل من القطاع العام والخاص ودورهما في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

3 – الإشراف الحذر على الأسواق العالمية

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها وضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية،[2] والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، والسعي لإقامة هيئات رقابية وإشرافيه تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، ولقد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر وعملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي.

[1] طرشي محمد و بربري محمد أمين- التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر–المؤتمر العلمي الدولي القاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2008، ص ص 10-11.

[2] بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، مرجع سايق ص466

4 – ضرورة توفر المعلومات الكافية عن السوق

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توفر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية [1] .

كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخال من التناقضات وتهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية .

المطلب الرابع: مزايا وسلبيات التحرير المصرفي

الفرع الأول: مزايا التحرير المصرفي:

نتيجة لاتساع بوادر العولمة المالية، والعجز الذي تعاني منه الكثير من البنوك، كان عليها تحرير نشاطاتها وخدماتها، لترك المبادرة لوجود رؤوس أموال جديدة آتية من الخارج، ويحمل التحرير المصرفي في طياته مزايا نذكر منها[2]:

1 – منح فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، مع التحكم في أسعار الفائدة والعمولات.

2 – إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة، بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية.

3 –ترك المبادرة لقوى السوق للعمل وبالتالي القضاء على البنوك غير القادرة على إثبات التواجد في الساحة المصرفية، باستعمال عملية الاندماج المصرفي.

4 –تقديم أحسن الخدمات المصرفية، برفع مستوى التعامل مع الزبائن وجلبهم، وبالتالي الاعتماد على الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاستثمار لأنه أقل تكلفة.

5 –زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر للسوق والقرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات.

6 – يمكن أن يؤدي تحرير الخدمات المصرفية والمالية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة واستقرار في ظل توفر الموارد المالية وتقسيم المخاطر وحسن إدارتها.

[1] بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام– مرجع سابق، ص 479

[2] مرجع سبق ذكره، ص 8

7 – يمكن لتحرير الخدمات أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء، ومع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية، كتقديم الاستشارة والنصح المتعلقة باستراتيجيات الاستثمار.

8 – يتيح تحرير الخدمات المالية والمصرفية للعملاء والشركات حرية اختيار المزيج المناسب لتمويل مشاريعهم وزيادته وطرق تحديده.

9 – تسمح عمليات التحرير بتخفيض المخاطر السوقية إضافة إلى تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المعاملات ومجال الخدمات المقدمة.

10 – تحقيق كفاءة توظيف الموارد المالية بأقل مخاطرة ممكنة و تقليل التدخل الحكومي المباشر، وتحسين تخصيص الموارد المالية وزيادة العائد على الاستثمار وتحفيز تجميع المدخرات وبذلك ترتفع الاستثمارات ويتحقق النمو الاقتصادي.

11 – إن اتساع السوق المصرفي نتيجة تحرير الخدمات المصرفية بإمكانها أن تؤدي إلى تزايد الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة من خلال عمليات الخوصصة حسب المميزات التي يمكن أن تنتج عنها.[1]

12 – تعديل السياسة النقدية واستبدال الأدوات المباشرة للتحكم في الائتمان بطرق غير مباشرة كعمليات السوق المفتوحة التي تساعد على تطوير وتنمية أسوا ق المال.

13 – تسمح عملية التحرير المصرفي برفع تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض باتجاه الدول التي تعاني عجزا في رؤوس الأموال، مما يسمح بتخفيض تكاليف الاستثمار من خلال انخفاض أسعار الفائدة.

الفرع الثاني: سلبيات التحرير المصرفي

على الرغم من جملة المزايا التي يحققها التحرير المصرفي غير أنه يحمل أيضا سلبيات عديدة نذكر منها:

1. تؤدي إلى تهميش المؤسسات المالية المحلية، وذلك لعدم قدرتها على المنافسة إذ يترتب عليها منافسة مؤسسات مالية عالمية تتميز بمستوى عال من المهارة والتكاليف المنخفضة للخدمات التي توردها لتمتع هذه المؤسسات بمزايا الإنتاج الكبير.

2. تؤثر على استقرار النظام المالي ومن ثم الاقتصاد الكلي، إذ تؤثر سلبا وبطريقة غير مباشرة في الاستقرار المالي وذلك عن طريق زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب[2].

[1] مرجع سبق ذكره، ص 10

[2] عبد المطلب عبد الحميد – الجات وآليات منظمة التجارة العالمية – الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2005، ص ص 149 –155 .

3. سيطرة المؤسسات المالية الأجنبية على الأسواق المالية المحلية، وعادة ما يكون الموردون الأجانب أكثر كفاءة من الموردين المحليين.

4. عدم وصول الخدمة المصرفية إلى بعض القطاعات أو الأقاليم ضمن الدولة الواحدة، نظرا لتركيز المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية على خدمة القطاعات الاقتصادية المربحة من السوق والتي يشار إليها بالاختيار الأفضل.

5. إن التحرير المالي يعني الاندماج في النظام المالي العالمي والمشاركة في العولمة المالية، مما يجعل النظام المالي المحلي مستقبلا للأزمات المالية التي سرعان ما تنتقل عدواها إلى النظم المالية المحررة، ومن هنا يتوجب على الدول التي تقدم على تحرير نظامها المالي والمصرفي أن تقوم ابتداء بإصلاح نظامها المالي وتكييفه بغية تهيئته للمنافسة المستقبلية لكي يتمكن من التنافس بشكل فعال على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: الإصلاحات المالية والمصرفية في ظل قانون النقد والقرض10/90

للتكيف مع المستجدات والتطورات العالمية للنشاط المصرفي كان لازما على النظام المصرفي الجزائري أن يساير النظام العالمي ويعطي انطلاقة حقيقية للبنوك الجزائرية إضافة إلى بنوك أجنبية تساهم بدرجة كبيرة في نشاط النظام المصرفي الجزائري، حيث كانت هذه التعديلات تدريجيا خلال عدة سنوات ابتداء من 2001 إلى غاية 2023 .

المطلب الأول: تعديل قانون النقد والقرض لسنتي (2001 و 2003)

الفرع الأول: تعديلات قانون النقد والقرض 2001

الأمر رقم 01 – 01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 10– 90 الصادر في 27 فيفري 2001 حيث لم يمس هذا التعديل صلب القانون ومواده المطبقة وإنما مس الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر وقد كان هذا التعديل يهدف إلى بلوغ ما يلي[1]:

- التمكن من خلق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر.
- الفصل بين إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية أي مجلس النقد والقرض قصد إرساء الاستقلالية النقدية، وتحقيق الرابط الأمثل بين مكونات الصرح المؤسساتي .

في إطار هذا القانون قسم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين وهما:

[1] الأمر رقم 01- 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لأحكام القانون 90 / 10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 14.

1. مجلس الإدارة: تتمثل في الهيئة التي تتولىّ إدارة تسير ومراقبة البنك المركزي حيث يتكون من: المحافظ رئيسا، ثلاث نواب، ثلاث موظفين سامين ومراقبين.

2. مجلس النقد والقرض: جاء الأمر 01 –01 بتغيير في مجلس النقد والقرض وذلك على مستويين:

- على مستوى المهام: حيث لم تعد مهمة إدارة وتسيير بنك الجزائر من صلاحياته بل أصبحت من صلاحيات مجلس الإدارة.
- على مستوى التركيبة: بالإضافة إلى مجلس الإدارة هناك ثلاث شخصيات يختارهم رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي وذلك بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية وهكذا صار عدد أعضاء مجلس النقد والقرض 10 بدل 7 أعضاء.

تتمثل صلاحياته في ما يلي:

للمحافظ صلاحيات المجلس ورئاسته وتحديد جدول أعماله وكي يجري الاجتماع لابد أن يبلغ النصاب 06 أعضاء على الأقل.

- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، ففي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .
- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس.
- يجتمع كل المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يستدعى للاجتماع كل ما كانت الضرورة بمبادرة من رئيسه أو أربعة أعضاءه.

الفرع الثاني: التعديلات الصادرة عن قانون النقد والقرض في 2003

صدر الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والبنكي واستجابة لتطورات المحيط البنكي الجزائري وإعداد المنظومة البنكية للتكيف مع المقاييس العالمية [1].

يهدف الأمر 03 – 01 عموما إلى التقيد بالنقاط التالية :

- الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض.
- توسيع مهام مجلس النقد والقرض للسياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال.
- توسيع تركيبة مجلس النقد والقرض وذلك بإضافة شخصين لهما خبرة ودراية بالمشاكل المالية وثلاث موظفين سامين.

[1] الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52. .

- تدعيم استقلالية لجنة الرقابة البنكية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها، وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي والبنكي وذلك عن طريق:
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة وتسيير الأرصدة والديون الخارجية.
- إثراء مضمون وشروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتمثلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة خصوصا رئيس الجمهورية.
- تمويل عمليات إعادة البناء الناجمة عن الكوارث التي تقع في البلاد.
- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط البنكي والمالي.
- توفير أحسن حماية للبنوك والمؤسسات المالية والزبائن وذلك عن طريق:
- تعزيز شروط ومقاييس اعتماد البنوك مسيريها، والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو هذه المخالفات.
- زيادة العقوبات التي يتعرض لها المخالفون للتشريع وللتنظيم القانوني المتعلق بممارسة النشاطات البنكية.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي ومسيري البنك.
- تعزيز صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية التي تم إنشاؤها من خلال هذا الأمر.
- توضيح وتعزيز شروط سير مركزية المخاطر، وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لمحتوى القانون 90-10، هذا من جهة ومن جهة ثانية تدعيم الإشراف والرقابة وتطبيق قواعد الحذر في البنوك خاصة بعد حدوث أزمة البنوك الخاصة.

القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر حيث الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية على النحو التالي ب 2.5 مليار دينار و100 مليون دينار بعدما كانت تحدد ب 500 مليون دينار و500 مليون دينار في قانون المالية ل 1990، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط ينزع منها الاعتماد وهذا ما يبين تحكم السلطات النقدية والسياسية في النظام البنكي .

أما القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004 فيحدد شروط تكوين الاحتياطي القانوني لدى دفاتر بنك الجزائر والذي حدد مابين 0% و15% كحد أقصى.

وأخيرا القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004 فهو يخص نظام ضمان الودائع البنكية حيث يهدف إلى تعويض المودعين في حالة ما إذا لم يحصلوا على ودائعهم من بنوكهم، ويودعوا هذا

الضمان لدى بنك الجزائر تسيره شركة تدعى ب " شركة ضمان الودائع البنكية " تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية تقدر بمعدل سنوي 1% (وهذا على حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية[1].

ويهدف هذا التعديل إلى تعزيز العلاقة بين البنك الجزائر والحكومة عن طريق إنشاء لجنة مشتركة بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية، وهذا إلى دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته.

المطلب الثاني: تعديل قانون النقد والقرض لسنة (2009، 2010، 2017)

الفرع الأول: تعديلات قانون النقد والقرض لـ 2009

جاء النظام رقم 03/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 ليحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات البنكية نتيجة عدة عوامل هي:

- الرغبة في تحديث الخدمات المصرفية في البنوك للتكيف مع البيئة الدولية.
- النقائص التي كانت موجودة من قبل والتي حالت دون تغيير ولا تجديد والسير الحسن في النشاط المصرفي والمالي مما أثر على السياسة الاقتصادية.
- الاختلالات التي كانت على مستوى تنفيذ السياسة النقدية وضعف آليات مراجعة البنوك والمؤسسات المالية.
- تغيير نمط التسجيل المحاسبي وذلك لتغيير المخطط المحاسبي الوطني.
- محاولة توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي[2].

يهدف هذا الإصلاح إلى ما يلي:

- إلغاء القروض الاستهلاكية وحصريا فقط على شكل قروض عقارية.
- فرض رسوم جديدة فيما يتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالاستيراد والخدمات حيث قانون المالية ل 2005 نص في مادته 02 على فرض رسوم بنكية على عمليات التوطين البنكي فيما يخص عمليات استيراد وتصدير السلع حيث لفتح ملف لدى البنك لتسجيل عمليات استيراد السلع يجب دفع رسم قيمته

[1] النظام رقم 01-04 المؤرخ في 04 مارس 2004، الذي يتعلق بالجانب الادنى لراس مال البوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 27.

[2] النظام رقم 09-03 المؤرخ في 26 ماي 2009،الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية ، العدد53.

10000 دج غير أن هذا القانون الجديد ل 2009 بالإضافة إلى هذا الرسم أضاف رسما آخر هو خصم 03% على كل عمليات التوطين للاستيراد والخدمات وهذا من قيمة العملية.

- منع عمليات التجارة الخارجية التي لا تملك رقم تعريف ضريبي.
- إن المؤسسات مطالبة بتطبيق نظام محاسبي وفق المعايير الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد.
- إصدار قانون جديد فيما يخص مخالفة القواعد الضريبية والبنكية والجمركية حيث أنه من أجل استقرار النظام البنكي، يجب وضع كل المخالفين للقواعد البنكية (غسيل الأموال، الاختلاس ...) في سجل خاص وطني وذلك لغرض منعهم من الإعفاءات الضريبية ويمنعون من ممارسة التجارة الخارجية.
- استعمال القرض المستندي كوسيلة جديدة لتمويل الاستيراد.
- تخفيض معدلات الفائدة على القروض العقارية.
- ضمان للدولة بالنسبة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لهدف تشجيع الاستثمار والإنتاج إذ أن إعطاء الدعم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو شرط من بين شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارية.

الفرع الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض 2010

إن الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض نص على أن بنك الجزائر مكلف بالتحقق من سلامة وصلابة الجهاز المصرفي في إطار تعزيز الاستقرار المالي وذلك عن طريق:

- تعزيز الإطار المؤسساتي.
- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.
- حماية الزبائن.
- تحسين نوعية الخدمات البنكية.

إضافة إلى ذلك جاء هذا التعديل لتعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية حيث يتمثل الهدف من ذلك إلى:

- التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها.
- الأخذ بعين الاعتبار بصفة ملائمة مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملياتية.
- صحة المعلومات المالية.
- ضمان السير الحسن للعمليات الداخلية خاصة تلك التي تساعد في المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها.

كما نص هذا التعديل 2010 على ضرورة المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وجوبا في إطار شراكة تمثل في المساهمة الوطنية المقيمة 51 %على الأقل من رأس المال كذلك تقوم الدولة بامتلاك سهم خاص في البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يعطيها الحق في المشاركة في الهيئات الاجتماعية دون أن تعطيها هذه المشاركة الحق في التصويت، إضافة إلى ذلك جاء هذا التعديل بشروط جديدة تخص التنازل عن أسهم هذه البنوك والمؤسسات المالية والأوراق المماثلة لها لاحقا، حيث منع التعديل الذي أدخل على نص المادة 94 من القانون كل عملية تنازل عن أسهم وما شابهها لا تتم داخل الوطن وطبق للتشريع والتنظيم الوطنيين الساريين.

كما تضمن التعديل المدخل على نص هذه المادة حكما يقضي بامتلاك دولة لحق الشفعة على كل عملية تنازل عن أسهم أو سندات مشابهة لكل بنك أو مؤسسة مالية[1].

وأما فيما يخص مكونات اللجنة المصرفية حسب المادة 106 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 فأصبحت تتكون من:

- المحافظ رئيسا: يقوم بتقديم تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية حول رقابة البنوك والمؤسسات المالية.
- ثلاث أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي.
- قاضيان: ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختار رئيسها الأول، وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

إن المادة 119 مكرر1 من الأمر 10-04 يلزم البنوك بوضع وسائل الدفع الملائمة تحت تصرف زبائنهم في آجال معقولة وتعلم بطريقة دورية زبائنها اتجاه البنك وتلزم بتزويدهم بكل معلومة مفيدة تتعلق بالشروط الخاصة بالبنك .

الفرع الثالث: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017

منذ شهر جوان 2014 عرفت أسعار البترول انخفاضا كبيرا مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني نظرا لاعتماده الكبير على إيرادات صادرات المحروقات خصوصا على مستوى السيولة المصرفية.

لجأت الحكومة إلى آخر الحلول من خلال التوجه إلى طباعة البنك المركزي مزيدا من الأوراق النقدية لتجاوز إسقاطات الأزمة وشح المداخيل الوطنية والتراجع الرهيب لمستويات السيولة النقدية على

[1] الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010،المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50.

مستوى البنوك، حيث أقر قانون النقد والقرض في تعديل أخير شراء السندات المالية تصدرها الخزينة العمومية.

وعدل القانون المادة 45 مكرر من الأمر رقم 11/03 المتضمن المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالنقد والقرض، وتضمن هذه المادة بأنه " بغض النظر على كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ،[1] بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة "، وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق النقدية، من خلال رفع ما يعرف الحد الأدنى للإقراض بين الخزينة العمومية والبنك المركزي المقدر ب 10 في المائة وعلى هذا الأساس، فإن لجوء الحكومة إلى هذا الخيار يكشف عن عمق الأزمة المالية وتخبط السلطات العمومية في إيجاد الحلول المناسبة لها على الصعيد الاقتصادي، رغم التدابير المتخذة لتقليص النفقات العمومية من خلال تخفيض فاتورة الواردات الوطنية عبر فرض نظام الحصص على معظم الفروع الإنتاجية بداية من استيراد السيارات، فيما سيفرض اللجوء إلى طباعة المزيد من النقود دون أن يكون هناك ما يقابلها من القدرة الإنتاجية ستؤدي إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني، حيث سترفع نسب التضخم إلى مستويات كبيرة بالموازاة مع تراجع قيمة الدينار الجزائري.

وأشارت المادة المعدلة المادة 45 مكرر " إلى أن خيار شراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية سيوجه لتحقيق جملة من الأهداف ذكرت في مقدمتها تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، بالإضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار"، ما يؤكد على الصعوبات الكبيرة التي تجدها الحكومة في التعامل مع هذه الملفات، مع استمرار أزمة أسعار البترول ونفاذ مخزون صندوق ضبط الإيرادات الذي استنجدت به السلطات العمومية منذ بداية انهيار أسعار البرميل في منتصف سنة 2014.[2]

وأوضح التعديل أن هذه الآلية توضع حيز التنفيذ لمراقبة إنجاز ما يعرف ببرنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، وذكرت المادة أن آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم تحدد من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.

[1] القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 37 .

[2] القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ،37

المطلب الثالث: تعديل قانون النقد والقرض لسنوات (2020 -2022-2023)

الفرع الأول: تعديل قانون 2020

جاء قانون النقد والقرض بتعديلات وإضافات في سنة 2020، فيما يخص التعديلات فقد تمثلت في الودائع والخدمات البنكية وسوق العملات الصعبة بين البنوك، أما عن الإضافات فكانت تخص شبابيك الصيرفة الإسلامية وكيفية التعامل فيها.

أ / فيما يخص الخدمات البنكية :

جاء هذا القانون ليحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية إذ يقصد بالشروط البنكية تلك المكافآت والعمولات المصرفية والخدمات التي يقدمها البنك التجاري ففي هذا الإطار يقوم البنك المركزي بتدوين كل الخدمات المصرفية المعروضة لكل بنك تجاري بصفة دورية، حيث يعطي له ترخيص لكل منتوج جديد قبل أن يعرض في الأسواق وبذلك تقوم البنوك التجارية بإعلان وتبليغ زبائنها بالخدمات الجديدة لديها وكذا كيفية استخدام هذه الخدمات وأسعارها . وهي محددة كالآتي[1]:

1. تحديد نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من قبل البنك والمؤسسات المالية بكل حرية ولا يمكن أن تتعدى نسبة الفائدة الإجمالية على القرض الموزع من طرف البنك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد الذي حدده بنك الجزائر.

2. على جميع البنوك الجزائرية أن تقدم الخدمات المصرفية بصورة مجانية وتتمثل في:

- فتح وإقفال الحسابات بالدينار.
- منح دفتر الشيكات.
- منح دفتر الادخار.
- منح بطاقة بنكية (داخلية).
- عمليات الدفع نقدا لدى البنك.
- إعداد وتسليم أو إرسال عند الاقتضاء كشف الحساب السنوي للزبون .
- الإطلاع على الحساب عن بعد.
- عملية تحويل ما بين الخواص على مستوى نفس البنك.

3. تحدد العمولات التجارة الخارجية عند الاستيراد وتحويل المداخيل من طرف البنك المركزي.

[1] رحماني أحمد و جبوري محمد- "النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر "- المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، مجلد 06، العدد 01 ، جوان 2020، ص80.

ب / الخدمات البنكية الإسلامية

تعد كل عملية بنكية متعلقة بالبنوك الإسلامية على أنها كل عملية بنكية لا تترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد حيث يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام الواردة من المادة 66 إلى المادة 69 من الأمر 11/03 المتعلقة بالنقد والقرض كما يجب على البنوك التي تريد تقديم منتوجات إسلامية أن تطبق نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية [1].

تخص العمليات البنكية الخاصة بالمنتجات الإسلامية والتي نقصد بها تلك الصيغ التي تستطيع بها المؤسسات المالية الإسلامية توليد أصول مالية قادرة على جذب المدخرات وعلى توفير فرص التمويل المربحة في النشاطات الاقتصادية المختلفة وهي تتمثل في ما يلي :

المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع وودائع في حسابات الاستثمار.[2]

ت/المنتجات الإسلامية وكيفية التعامل بها:

حسب هذا التعديل فإن المنتجات الإسلامية تخضع إلى ترخيص من قبل بنك الجزائر، كما أنه لا يمكن لأي بنك أن يمارس العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية إلا وقام بإنشاء هيئة رقابية شرعية يتكون من ثلاث أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف جمعية عامة ويتمثل عملها في رقابة البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية .

يقصد شباك الصيرفة الإسلامية هو هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف بمنتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية ويكون مستقلا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسات المالية، ويكون مستقلا من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين حصريا لذلك على مستوى شبكة البنك .

الفرع الثـــاني : تعديل قانون النقد والقرض لتقنين الصيرفة الإسلامية 2022

جاء هذا القانون لإدخال إجراءات جديدة للانتقال من عملة ورقية إلى عملة رقمية، حيث أن مشروع القانون التمهيدي المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض تضمن إجراءات لتفعيل الصيرفة الإسلامية وضبطها بإطار قانوني يسمح باستقطاب الأموال المتداولة خارج البنوك التي بلغت حوالي 31% من الكتلة النقدية الوطنية المتداولة والمقدرة بحوالي 30 مليار دولار مما يجعلها عديمة النفع للاقتصاد الرسمي حيث من شأنه هذا التعديل تكرس المعاملات الالكترونية.

بالنسبة لهذا القانون فقد أعطى الإجراءات الخاصة بالصيرفة الإسلامية طابعا قانونيا وشرعيا ومكن البنوك العمومية والخاصة من العمل وفق هذه المنظومة المصرفية التي لا تتعامل بنسب الفائدة وتحديد

[1] منير خطوي و مبارك لسلوس - النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح " - مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13 ، العدد 02 ، 2020 ، ص ص 922-925.

[2] رحماني احمد، مرجع سابق، ص84

شروط الادخار في إطار هذا النوع من الصيرفة وتحويله للاستثمار بالنسبة للشركات بالإضافة إلى تحديد الإطار العام لاستهلاك الأسر.[1]

إن هذا التعديل الجديد للقانون يدرج تسهيلات في العمليات والتحويلات الرقمية خاصة في مجال خدمات البيع والشراء بعملة رقمية.

الفرع الثالث: تعديل قانون النقد والقرض 2023

حمل المشروع النقدي والمصرفي الجديد الذي يلغي الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي عزز حوكمة وصلاحيات كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية والبنوك والمؤسسات المالية وذلك من خلال:

- إعادة اعتماد نظام العهدة (04 سنوات) لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ، قابلة للتجديد مرة واحدة، ما من شأنه إرساء مصداقية أفضل، تحقيق الاستقرار في التسيير واستقلالية أكبر لبنك الجزائر في أداء مهامه وهذا حسب المادة 113.
- حسب المادتان 42و43 فيمكن إدخال آليات جديدة للسياسة النقدية مع إمكانية تكييفها مع خصوصيات العمليات البنكية لاسيما الصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر، وهي أحكام من شأنها ضمان نجاعة أكثر للسياسة النقدية وتعزيز انتقالها.
- كذلك حسب المادتان 63 و89 فيجب إعادة تنظيم تركيبة كل من مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، من خلال توسيع تركيبيته وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض مما يمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، حيث توسع صلاحياته لاعتماد البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين ويرخص بفتح مكاتب الصرف.
- حسب المواد 71-72-73 فإنه من الضروري إنشاء إطار قانوني للممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية والذي يكرس على وجه الخصوص إمكانية اعتماد بنوك ومؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا.
- يجعل هذا القانون في مادتيه 115-119 من اللجنة المصرفية السلطة الإشرافية الوحيدة المخولة للبث في مخالفات أحكام هذا القانون ولوائحه، فيما يخص التعرض للمخاطر لاسيما خطر القرض، وكذلك أعمال التسيير المترتبة عنها.
- في المادة 118 من نفس القانون فإنه لا يمكن الطعن في قرارات اللجنة المصرفية إلا لدى المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر خلال الآجال المحددة لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

[1] أبرز تعديلات مشروع قانون النقد والقرضhttps://www.echaab.dz اطلع عليه بتاريخ 2024/05/26

- أما المادتان 156- 162 من القانون المؤرخ في 02-02-2023 فإنه لابد من تقوية آليات المتابعة والمراقبة، لاسيما من خلال إنشاء لجان جديدة كلجنة الاستقرار المالي المكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات، واللجان الوطنية للدفع والتي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية بهدف تعزيز التعاملات المصرفية وتقوية الشمول المالي .

فإن المشروع الجديد يأخذ التطور التكنولوجي من خلال القطاع المصرفي وذلك من خلال ما يلي:

- حسب المادة 02 من القانون النقدي فتتمثل في إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي التي يطورها بنك الجزائر، ويصدرها ويسيرها ويراقبها وتسمى " الدينار الرقمي الجزائري"[1]، والذي سيشكل في نهاية المطاف دعما للشكل المادي للعملة النقدية.
- كذلك تنص المادة 63 من المشروع على إنشاء بنوك رقمية وهيئات تسمى " مقدمو خدمات الدفع – PSP"، والتي يمكن تأسيسها على شكل شركة أسهم أو شركة أسهم مبسطة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة وهذا حسب المادة 90 .
- إرساء وتأطير الطابع اللامادي في التبادلات مع البنوك والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع وهذا حسب المادة 37 من نفس القانون .
- تنص المادة 57 بتوسيع مهمة بنك الجزائر في مجال الأمن ومراقبة أنظمة الدفع لتشمل نظام المقاصة والتسوية وتسليم الأدوات المالية .
- المادة 109 تنص على أنه يحبذ توسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرض من خلال انخراط هيئات القروض الأخرى، غير الخاضعة لإشراف بنك الجزائر في مركزية المخاطر.
- وفي الأخير ملائمة بعض الأحكام مع تلك المنصوص عليها في قوانين المالية المتعلقة بالقطاع المصرفي، وهي إلغاء القاعدة 49/51 والسهم النوعي (حق تمثيل الدولة في الهيئات الاجتماعية للبنوك ذات رأس المال الخاص)، وكذلك حق الشفعة.

[1] أبرز تعديلات مشروع قانون النقد والقرضhttps://www.echaab.dz اطلع عليه بتاريخ 2024/05/27.

المطلب الرابع : انعكاسات إصلاحات قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الجزائري

أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء هيئات مالية إما في شكل بنوك تجارية أو في شكل مؤسسات مالية .

أ/ البنوك التجارية: حسب المادة 70 من القانون رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر بنكا تجاريا كل بنك يكون في وسعه القيام بجميع العمليات المنصوص عليها في المواد من 66 إلى 68 على أساس أنها تمثل مهنته العادية، وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:[1]

- تلقي الأموال من الجمهور لاسيما الودائع.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن وإدارتها.

ب/ المؤسسات المالية: بالمقابل وحسب المادة 71 من نفس القانون، المؤسسات المالية هي تلك المؤسسات التي يكون بوسعها القيام بكل العمليات المالية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن، ويعني ذلك أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير، ويمكن القول أن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل.

ت/ البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية: منذ صدور قانون النقد والقرض، أصبح بإمكان القطاع الخاص الانخراط في النشاط البنكي عبر تأسيس بنوك ومؤسسات مالية خاصة، كما أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح مكاتب تمثيلية أو فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، وككل مؤسسة بنكية أو مالية عمومية يجب أن يخضع تأسيس البنوك الخاصة وفتح فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في مرحلة أولى إلىترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض، يليه في مرحلة ثانية منح الاعتماد لهذا البنك أو هذه المؤسسة المالية بواسطة مقرر يصدره محافظ بنك الجزائر بعد موافقة مجلس النقد والقرض، وذلك بعد التحقق من أن البنك أو المؤسسة المالية التي طلبت الاعتماد قد استوفت جميع الشروط المحددة بواسطة التنظيم الساري المفعول.

يجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد بواسطة النظام

[1] زواوي فضيلة ، شدري معمر سعاد ، قرتلي محمد – أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال1990-2017 – مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلد 5- عدد01- مارس 2021.، ص ص 89-90

رقم04/08 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق برأس مال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر[1].

وحمل التعديل الذي تم إدخاله على قانون النقد والقرض في 2010 جديدا فيما يتعلق بمساهمة البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وتماشيا مع أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في مجال نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، فقد تضمن تعديل 2010 ضرورة أن تتم المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وجوبا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة (التي يمكن أن تتشكل من مجموعة من المشاركين) 51% على الأقل من رأس المال، إضافة إلى ذلك تقوم الدولة بامتلاك سهم خاص في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يعطيها الحق في المشاركة في الهيئات الاجتماعية، دون أن تعطيها هذه المشاركة الحق في التصويت.

بغض النضر عن هذا التعديل، فقد حدد النظام رقم 02/06 المؤرخ في 24 ديسمبر 2006 شروط إنشاء بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية، حيث أراد هذا النظام على وجع الخصوص ضبط شروط التأسيس وترقيتها على ضوء التجربة السابقة التي تميزت بإفلاس بعض البنوك ومخالفات أساسية قامت بها بنوك أخرى نتيجة ثغرات على مستوى التأسيس، ويمكن في هذا المجال ذكر أهم الشروط المطلوبة عند طلب اعتماد بنك أو مؤسسة مالية ذات رؤوس أموال وطنية عمومية أو خاصة أو رؤوس أموال أجنبية فيما يلي:

- تحديد برنامج النشاط لمدة خمس سنوات.
- تحديد إستراتيجية تطوير الشبكة والوسائل الموضوعة لهذا الغرض.
- الوسائل المالية ومصادرها والوسائل التقنية التي يتعين تطبيقها.
- سمعة وشرف المساهمين وضامنيهم المحتملين.
- المساحة المالية لكل مساهم وكل ضامن.
- المساهمون الرئيسيون الذين يشكلون النواة الصلبة ضمن مجموع المساهمين خاصة فيما يتعلق بقدراتهم المالية وخبرتهم وكفاءتهم في المجال البنكي والمالي أساسا والتزامهم بتقديم الدعم للمؤسسة على أساس ميثاق للمساهمين.

ث/ تشكيلة البنوك والمؤسسات المالية: سمح صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة إما خاصة أو أجنبية أو مختلطة، وقد جاءت هذه البنوك لتدعم البنوك العمومية الموجودة

[1] زواوي فضيلة و شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص ص 90-91

حيث كان النظام البنكي الجزائري يتكون أساسا من البنوك العمومية، ولكن بعدها بدأ عدد البنوك يتسارع اعتبارا من النصف الثاني من التسعينات خاصة نتيجة منح الاعتماد لبنوك ومؤسسات مالية جديدة، واستمر تغير هذا العدد مع السنوات سواء نتيجة لاعتماد بنوك جديدة أو تصفية بنوك أخرى لأسباب متعددة، مع الإشارة إلى أن هذا التطور كان على العموم يبدو ايجابيا بالنظر إلى تزايد عدد البنوك بشكل كبير مقارنة مع العدد الذي كان متواجدا غداة صدور قانون النقد والقرض.

وعلى هذا الأساس تضمن هيكل الجهاز البنكي الجزائري في نهاية سنة 2022، 29 بنكا ومؤسسة مالية معتمدة يقع مقرها الاجتماعي في الجزائر العاصمة وتتوزع هذه الهيئات كما يلي:[1]

- سبعة (07) بنوك عمومية ومن بينها صندوق التوفير.
- ثلاثة عشر (13) بنك خاص من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية من بينها 02 عمومية.
- 05 شركات للقرض والإيجار منها 02 خاصة.
- تعاضدية واحدة للتامين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية سنة 2009، صفة مؤسسة مالية.

والجدول التالي يبين المؤسسات المالية و المصارف الناشطة من سنة 2018 إلى 2022.

الجدول(1-1): المصارف والمؤسسات المالية الناشطة (2018-2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
1-المصارف	20	20	20	19	20
البنوك العمومية	6	6	6	6	7
البنوك الخاصة	14	14	14	12	13
2-المؤسسات المالية	8	8	8	8	8
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	2	2	2	2	2
3-المجموع	28	28	28	27	28

المصدر : تقرير بنك الجزائر2022، ص53

في نهاية 2022، تضم شبكة المصارف الجزائر 1626وكالة منها1226 وكالة تابعة للمصارف العمومية، و400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، على مستوى إجمالي وكالات البنوك، نجد 69 وكالة مخصصة حصريا للتمويل الإسلامي نهاية عام 2022 مقابل 58 وكالة مع نهاية عام 2021 من جهتها خصصت البنوك العمومية 10 وكالات للتمويل الإسلامي مع نهاية عام 2022 بينما وصل عدد

[1] تقرير بنك الجزائر2022 ، ص53

وكالات البنوك الخاصة 59 وكالة.[1] أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها 99 وكالة في نهاية 2022 مقابل 92 وكالة نهاية 2021.

سجل إجمالي وكالات النظام المصرفي والمؤسسات المالية لعام 2022، 1725 وكالة مقابل 1702 وكالة في عام 2021اي ما يمثل وكالة واحدة لكل 26551 شخص في 2022 مقابل 26675 شخص في 2021.

والجدول التالي يوضح تطور الجهاز المصرفي المالي الجزائري "عدد الوكالات 2018-2022"

الجدول(1-2): تطور الجهاز المصرفي المالي الجزائري "عدد الوكالات"2018-2022

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
المصارف	1541	1567	1577	1604	1626
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	53	58	69
البنوك العمومية	1160	1177	1188	1202	1226
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية			1	2	10
البنوك الخاصة	381	390	389	402	400
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	52	56	59
المؤسسات المالية	92	91	96	98	99
المؤسسات المالية العمومية	76	75	79	80	81
المؤسسات المالية الخاصة	16	16	17	18	18
مجموع البنوك والمؤسسات المالية	1633	1658	1673	1702	1725

المصدر: تقرير بنك الجزائر2022، ص54.

[1] تقرير بنك الجزائر 2022، ص54

المبحث الثالث: أزمة الرهن العقاري 2008 ودورها في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي

أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول الكثير من دول العالم إلى مفهوم الاقتصاد الحر إلى فتح أسواق دولية جديدة يمكن من خلالها أن تحقق المؤسسات المالية والبنوك أرباحا مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال أنشطتها، لكن الحقيقة كانت بعيدة كل البعد عن ذلك وهذا من خلال تعرض النظام البنكي إلى أزمات متعددة وظهور عدم الاستقرار المالي.

حيث إعتقد أن موجة التحرير المالي والمصرفي التي عصفت بالعالم هي السبب في حدوث الأزمات على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني، ومن أهم هذه الأزمات نجد أزمة الرهن العقاري 2008 التي كان لها الأثر البالغ والكبير على الاقتصاديات العالمية.

المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية وجذورها

الفرع الأول: تعريف الأزمة

عرف الباحثون الأزمة تعريفات متعددة تبعا لاختلاف أبحاثهم وأيضا لتعدد أنواع الأزمات وتصنيفاتها، وفيما يلي أهم هذه التعاريف استنادا إلى التوجهات المحددة:

1. الأزمــة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان السياسي أو الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أو تحد أمام صانع القرار وتجعله في حيرة بالغة حول الكيفية التي ينبغي التعامل بها مع الواقع المتفجر وهو يسعى للخروج منها أو احتوائها[1].

2. تعرف الأزمة بأنها حدث يهدد المصلحة القومية يحدث في ظروف ضيق الوقت وعدم توفير الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية تستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها من خلال حل توفيقي قهري أو إجراء عاجل .

3. تعرف مفردة الأزمة ضمن الأدبيات الاقتصادية على أنها: ظاهرة تعبر عن خلل عميق قد وقع في واحدة على الأقل من مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي[2].

إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي بخصوص الأزمة:

الأزمة هي: اللحظة الحرجة ونقطة التحول التي تتعلق بالمصير الإداري للمنظمة والتي تهدد بقائها، فهي غالبا ما تتزامن مع عنصر المفاجأة، مما يتطلب مهارة عالية لإدارتها والتصدي لها.

[1] نعيم إبراهيم الظاهر – إدارة الأزمات – عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص5.
[2] عبد الرحمان تومي – قراءة في الأزمة المالية الراهنة - مجلة الدراسات.سنة2009، ص150

الفرع الثاني: تعريف الأزمات المالية

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف الواردة تركز على كونها: اضطراب حاد مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى، وتعرف الأزمة المالية بأنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، اعتمادات الودائع المصرفية وأسعار الصرف.

وتعرف الأزمة المالية بأنها: الانهيار المتزامن لمجموعة من المؤسسات المالية المترابطة بسبب محاولة المستثمرين، المضاربين، المقرضين والمودعين تصفية أصولهم.

هذه التصفية تحدث بسبب تغير توقعاتهم من متفائلة إلى متشائمة، كما أن الحوادث الخارجية كالحرب مثلا يمكن أن تهدد استقرار الأسواق وتؤدي إلى حدوث أزمة، وتحدث هذه الأزمة في اقتصاد واحد أو عدة اقتصاديات مترابطة فيما بينها كما حدث سنة 1929.

إذن من خلال مجمل التعاريف المقدمة حول الأزمة المالية يمكن استخلاص التعريف الموالي:[1]

هي: وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى[2].

الفرع الثالث: جذور الأزمة المالية العالمية 2008

يجمع الخبراء والمحللون على أن الأزمة المالية في العالم بدأت في الولايات المتحدة إثر تفاقم أزمة الرهونات العقارية، فبعد طفرة أو فقاعة الانترنت التي عصفت بالأسواق المالية في مطلع الألفية الجديدة عمت الفوائض المالية في المؤسسات المالية والأسواق المالية نتيجة سياسات مصرف الاحتياط الاتحادي أو البنك المركزي في الولايات المتحدة، واحتارت هذه المؤسسات والأسواق في كيفية التصرف بتلك الفوائض وهي تحت ضغط المحللين الماليين والمساهمين لتقييم أدائهم، وقد لجأت المؤسسات إلى توسيع شبكة الإقراض المالي خاصة في القطاع العقاري، وأقدم الأمريكيون أفرادا وشركات على شراء العقارات سواء للسكن أو لأغراض استثمارية طويلة الأجل أو للمضاربة نتيجة هذه التسهيلات أصبحت تمنح

[1] نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص7

[2] بلعزوز بن علي محمدي الطيب امحمد– دليلك في الاقتصاد – دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص134.

قروضا من دون الاستناد بالضرورة إلى جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة في إطار ما يعرف بالرهون العقارية "subprime" متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله ومعتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية[1].

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية لعام 2008 يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

- **الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أزمة نظام:**

حيث أن كل نظام اقتصادي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هامة وهي الركن الفلسفي أي الإحساس بالأمان والاستقرار أهداف النظام وهي تحقيق الرفاهية والشغل والتنمية البشرية وإعداد الإنسان الصالح، آليات النظام الرأسمالي أي افتقد الأمان ولازمه الإحساس بالخطر الدائم وذلك نتيجة لعدم ثقة الأفراد بهذا النظام، وبالنسبة للأهداف أصبح هناك تفاوت واسع بين الأغنياء والفقراء وأصبح هناك إنسان جشع مملوءا بالحقد والغل في المجتمع الرأسمالي، أما بالنسبة لآليات النظام فإن طائفة من مراهقي وول ستريت هي التي أصبحت تسير هذا النظام، وبالتالي فإن التراجع في هذه الركائز الأساسية بمجرد حدوث الأزمة المالية العالمية دل على أمر واحد لا غير وهو عدم وجود مبادئ أصلا.

- **الأزمة المالية العالمية أزمة رهن عقاري:**

بدأت الأزمة من بنك(ليمان براذرز) في أمريكا فقد أعطى قروضا أكبر بكثير من الأصول التي يملكها وشجع المواطنين الأمريكيين على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم وعندما حان وقت دفع أقساط القروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية عن السداد، وعجز البنك عن تسديد المسحوبات على الودائع لديه من قبل العملاء نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بفعل ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة خلال عامي (2005–2006) ففي عام 2006 حوالي 46% من القروض العقارية التي منحتها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة، أي قروض ممنوحة بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات، فقد تسابقت البنوك الاستثمارية الأمريكية على تقديم قروض فيها مخاطرة وقد استفاد 75% من الأمريكيين من الحصول على هذه القروض العقارية مما تسبب في استفحال الأزمة عندما عجز المدينون من الأفراد والمؤسسات على سداد الأقساط المستحقة مما أدى إلى مشكلة نقص السيولة على مستوى الجهاز المصرفي[3].

---

[1] بديعة لشهب – الأزمة المالية العالمية "محاولة الفهم والتجاوز "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52، 2010، ص67.

[2] علة مراد – الأزمة المالية العالمية " تأمل ومراجعة " مجلة بحوث اقتصاديات عربية – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية –القاهرة، العدد 48، 2009، ص11.

[3] مرجع سابق، ص12.

- **بيع شركات الإقراض العقاري للديون عن طريق آلية التوريق**

وهو البداية الحقيقية للأزمة، حيث قامت هذه الشركات ببيع القروض على شكل سندات دين إلى أفراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها والتي استخدمت كضمان للحصول على قروض أخرى وهكذا تكررت العملية، وبذلك فالتوريق بما أنتجه من انتشار حملة سندات الدائنين، وتضخم لقيمة الديون وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار كان هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة العالمية.

- **المشتقات المالية**

أثر هذه المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل ونظرا لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث ذعر في الأسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضا كبيرا أدى إلى شلل هذه الأسواق.

- **نمو نشاط المضاربات**

نتج عن توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن الأرباح العالية المحققة فيه ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع، وأدى ذلك إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة والتي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة.

- **عدم شفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة**

حيث أن غياب الشفافية أدى بشكل كبير في تحريك الأزمة المالية العالمية بل إنه أتى على قمة الأسباب التي أدت إليها[1]، حيث انتشر الفساد بين طائفة المسئولين التنفيذيين ممن كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وهكذا غابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم مما جعلهم يتساهلون في ضخ قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة دون تطلب معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض.

- **قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا**

حيث أن التصنيف الخاطئ لوكالات التصنيف الائتمانية جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها، مما جعلها تتضرر عند ظهور حالات العجز عن السداد، ونقلت بذلك هذه الصدمة إلى العديد من البنوك والمؤسسات المالية حول العالم، وقد أدى هذا كله إلى نقص سيولة الأسواق المالية

[1] ضياء مجيد الموسوي – الأزمة المالية العالمية الراهنة – ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2010، ص ص 7-8 .

نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيه، مما أحدث عمليات بيع كبيرة وسريعة لأسهم البنوك والشركات المالية المتعثرة، الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى انتشار الأزمة عالميا .

- **انعدام الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات المالية المتخصصة**

حيث أن غياب سلطات الدولة الرقابية المتمثلة في بنك الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة والسلطات الرقابة لأسواق الأوراق المالية الأمريكية وعدم تدخلها في الوقت المناسب أدى إلى تفجير الأزمة المالية العالمية فغرينسبان هو الذي اعتمد الانخفاضات المتوالية في أسعار الفائدة على الدولار عشية أحداث 11 سبتمبر وشجع على تزايد قروض الرهن العقاري بسعر فائدة متغير ليأتي مرة أخرى خلال الفترة 2004-2006 بستة زيادات متوالية في سعر الفائدة مما أدى مباشرة إلى رفع عبء الديون على عملاء الرهن العقاري من الشعب الأمريكي للدرجة التي أدت إلى تعثرهم وإلى تزايد حجم قروض الرهن العقاري لتصل محفظتي شركتي فاني ماي وفريدي ماك إلى حوالي 4000مليار دولار في عام 2005 وهذا فقط بتضخيم نتائج أعمالها والإفصاح عن أرباح وهمية غير قابلة للتحصيل حتى ولو أدى ذلك إلى إفلاسهما كما حدث بالفعل[1].

- **التحرر المالي والتطور التكنولوجي**

مما لاشك فيه أن استعمال التكنولوجيا المتطورة في أسواق المال أدى إلى توصيل التطورات على نحو أسرع وأوسع والاستجابة بسرعة أكبر للمعلومات الجديدة وابتكار أدوات وإجراءات تجارية وربط الأسواق التي تقع في مناطق أمنية مختلفة، وكانت النتيجة أن ازدادت التدفقات داخل أسواق رأس المال الدولية بسرعة تفوق كثيرا معدا نمو الدخل القومي الأسمى في البلدان الصناعية الرئيسية، كما زاد المعدل اليومي لتداول العملات الأجنبية في الأسواق الرئيسية (لندن، نيويورك، طوكيو) وكان نتيجة التطور في تكنولوجيا الاتصالات أن ازداد التكامل العالمي للأسواق المالية وأصبح الاقتصاد العالمي محصورا في رقعة صغيرة أو كازينو أو أطلق عليه الاقتصادي الانجليز كينز، وقد أوضحت أحداث الأزمة العالمية بجلاء أن الأسواق المالية في العالم غدت شديدة التكامل.

- **فصل الدين والقيم عن المعاملات المالية**

أصبح المال بمثابة الصنم المعبود من دون الله وأصبح الدين هو الرفاهية الدهرية وترتب على ذلك الشقاء وانتشار الفساد في مجال المعاملات كالرشوة والغش والاحتكار والجشع وأكل أموال الناس بالباطل وهذا من مظاهر الأزمة المالية العالمية، وقد تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آلي) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة

[1] نعيم ابراهيم الظاهر – مرجع سابق- ص30.

معتبرا أن الوضع على حافة بركان ومهددا بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة) واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين وهما:

- تعديل معد الفائدة إلى حدود الصفر.
- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%.
- **التجارة في الديون**

يرى علماء الصيرفة التقليدية (الربوية) أن البنوك تقوم على نظام الاقتراض من المودعين بفائدة وإقراض العملاء بفائدة، أي تقوم على التجارة في الديون وهذا يقود من الناحية المصرفية إلى خلق النقود والمعاملات والسيولة الوهمية ويكون ربح البنك هو الفرق بين سعري الفائدة، ومعروف لدى جميع الاقتصاديين أن المال لا يلد مالا ولكن إذا استثمر استثمارا مباشرا وفعليا في حلبة المعاملات الاقتصادية فإنه يساهم في النماء وذلك خلال تفاعله مع عنصر العمل، وعندما يحدث خلل في دورة التجارة المديونية كأن يتخلف العملاء عن سداد القروض وفوائدها يختل نظام البنك وينعكس اختلاله على المودعين وتظهر مشكلة السيولة وهذا من مظاهر وأسباب الأزمة المالية العالمية، كما حدث في مجال العقارات والأسواق المالية[1].

المطلب الثالث: الجهاز المصرفي والأزمة المالية العالمية – أزمة الرهن العقاري-

فيما يخص هذه الأزمة التي ضربت بأسواق المال العالمية وعلى غرار باقي المنظومة العالمية فالجزائر ليست في منأى عن التحولات والتغيرات بسبب التشابك والترابط الذين يميزان العلاقات الدولية، ونشير إلى أن الأزمة لم تؤثر على الاقتصاد وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية[2]:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات مما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي.
- إعتماد الحكومة الجزائرية على الموازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي إنعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

[1] سامر مظهر قنطقجي–ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية- دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2008، ص ص 32-33.

[2] فريد كورتل -الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية - مقال الكتروني ، تاريخ زيارة الموقع 2024/05/02، ص15 http://www.jinan.edu.IB/Conf/Money/I/kourtel.pdf

- البنوك الجزائرية هي بنوك تجزئة، والقروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة من حافظة البنوك الجزائرية وهي بنوك في أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة.
- من ناحية ثانية نجد عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، ومن جهة أخرى نسجل جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في قنوات الاقتصاد غير الرسمي ولا تدخل البنوك وبالتالي فهي لا تتأثر بالأزمة المالية العالمية[1].
- الوضع الحالي لبورصة الجزائر لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية، ومن ثم فمن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية الدولية أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، مما ساهم في تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3.9 مليار دولار[2]، كما أنه تم تقليص الالتزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57.2 % في 2007 و 55% في 2006 و 52% في 2005، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب4192 مليار دينار أ ما يعادل 58.14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات[3].

وعليه بالنسبة للجزائر فإن هذه الأزمة كانت لها انعكاسات تجارية مالية ونقدية، تمثلت أخطرها في تدني إيرادات البلد من العملات الصعبة من خلال تصدير المحروقات، ولقد أثبتت هذه الأزمة مرة أخرى مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد كليا على المحروقات ولذا يتطلب الوضع اتخاذ تدابير عاجلة للابتعاد قدر الإمكان عن مخلفات هذه الأزمة التي لا يمكن تحديد تاريخ الخروج منها إلا بتنويع الإنتاج خارج هذا المجال والرجوع إلى المعاملات الإسلامية مثلما يشير إليه العديد من الباحثين والمجتهدين.

[1] عبد الرحمان مغاري- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري- الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص06.

[2] محمد لكصاسي – محافظ بنك الجزائر - التطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة مقدمة أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008 ، المصدر : بنك الجزائر.

[3] فريد كورتل- مرجع سابق- ص16.

المطلب الرابع: مقررات بازل 3 وسبل تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي

الفرع الأول : بازل 3 والأزمة العالمية

معايير " بازل3" جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات قصور أو فشل معايير"بازل2 " في حمايتها أو عدم التقيد بها أصلا، وبالنسبة للمصارف الإسلامية فهي لم تتأثر كثيرا بتداعيات تلك الأزمة على غرار البنوك الغربية الكبرى لذلك لم تحرص على إصدار مثل هذه المعايير ولكنها ملزمة بالتقيد بها كي تكون لها مصداقية على المستوى العالمي.

دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية، وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات .

وبشكل عام أظهرت الدراسات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت مروحة واسعة من بنية النشاطات والممارسات المصرفية، منها على سبيل المثال ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسة التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة، وفي ممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك حوكمة المخاطر، وفي تحديد التركزات في الاستثمارات.

ومن الأمور الأساسية التي بينتها الأزمة أيضا أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس مال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة، وهذا بلا شكل مخالف للمبادئ الأساسية لبازل2، والمتعلقة بكفاية رأس المال[1].

نتيجة لكل ما سبق، تداعت الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي الحالية، ووضع معايير دولية حديثة تسهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية، وقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث ل " بازل2"، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته " بازل3" .

وبشكل أكثر تفصيلا، فقد ركزت التعديلات غلى الدعامة الأولى من " بازل2" وفق ما يلي:

- تغييرات على إطار مخاطر السوق.

[1] بريش عبد القادر و زهير غراية– مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي – مجلة الاقتصاد والمالية-، العدد 00 ، سنة 2015، ص 108

- تغييرات على إطار التسنيد.
- السعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملائمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل مصرف .
- تحسن نوعية رأس المال، وزيادة احتياطات رأس المال، بحيث يحسن من نوعيتها ويقوي قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وامتصاص الصدمات خلال فترات الشدة. وركز المفهوم الجديد على مكونات رأس المال الأساسي حيث نجد :
- بالنسبة لبازل 2 كانت الأسهم العادية تمثل فقط نسبة 2% وقد ارتفعت في بازل الثالثة إلى نسبة 4.5% ابتداء من سنة 2013 .
- إضافة نسبة احتياطية " CONSERVATION VOLANT DE" تقدر ب 2.5 % .
- رفع نسبة رأس المال الأساسي من 4 % إلى 6% .
- انتقلت النسبة الدنيا لمتطلبات رأس المال من 8 % إلى 10.5% كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، ابتداء من جانفي 2019.

الفرع الثاني: مرتكزات بازل 3

تتمثل أهم المرتكزات التي قاما عليها لجنة بازل 3 في ما يلي:

- رفع الجديدة الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2% إلى 4.5 %، وأضيف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5 في المائة من الأصول والتعهدات المصرفة لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل ا لمجموع يصل إلى 7 %.
- الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو 8 % وبإضافة احتياطي الأزمات ليصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو 10.5 في المائة .[1]
- أن الواقع العملي أثبت أن البنوك المركزية في كثير من الدول العربية تمكنت من فرض نسبة كفاية رأس المال مرتفعة على البنوك، بل أن دولا عديدة منها جعلت هذا الحد لا يقل عن 12 % منذ عدة سنوات، وقد سجلت بعض البنوك الإسلامية فيها نسبا تقارب 18% أو 20 % أحيانا .
- بادرت لجنة بازل منذ طرح مسودة مشروع بازل 3 إلى زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والبنوك الإسلامية في منأى عن هذا لأنها لا تتعامل بالمتاجرة في الديون أو ما يعرف بالتوريق.

[1] صلاح الدين حسن السيسي –قضايا اقتصادية معاصرة– الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، 2005، ص46.

- اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في هذا المجال:
- **الأول في المدى القصير** وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة.
- **الثاني لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل**، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك.

وفيما يلي مقارنة بين بازل 2 وبازل 3:

الجدول (1-3): مقارنة بين بازل 2 وبازل3

	متطلبات رأس المال (نسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)						
	الأسهم العادية			رأس المال الأساسي		رأس المال الإجمالي	
	النسبة الدنيا	النسبة الإضافية	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة
بازل 2	%2			%4		%8	
بازل 3	%4.5	%2.5	%7	%6	%8.5	%8	%10.5

المصدر: بريش عبد القادر وزهير غراية-مقررات بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مرجع سابق، ص109 .

الفرع الثالث : التغييرات في اتفاقيات بازل 3

هنالك ثلاث تغييرات عريضة من المرجح أن تجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للبنوك في تقديم التزامات بديون طويلة، وهذا ما جعلها مختلفة عن بازل 2.

1. سوف تحتاج البنوك إلى قدر أكبر من رأس المال، بازل3 سوف تتشدد في تعريف ما يشكل رأس المال، ويتم احتساب رأس المال هذا كنسبة مئوية من قاعدة الأصول المعدلة حسب المخاطر والتي ستشمل جمع قروض الشركات، وتمويل المشاريع وبعض القروض لوكالة تمويل الصادر.
2. سوف تركز بازل الثالثة على موقف السيولة في البنوك على المدى القصير لجعل البنوك أكثر مرونة أمام إغلاق أسواق المال قصيرة الأجل، وتضع الضوابط الجديدة نسبة لتغطية السيولة تحسب على أساس مخزون البنوك من الأصول السائلة عالية الجودة مقسوما على التدفقات النقدية الصافية خلال فترة زمنية مدتها 30 يوما، هذه النسبة سوف تقيس قدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد خلال 30 يوما وألا تقل هذه النسبة عن100%.

3. وربما النقطة الأكثر أهمية سيكون مطلوبا من البنوك تحقيق توافق أفضل بين التزاماتها وأصولها باستخدام نسبة تمويل مستقرة وصافية، ويتم حساب هذا بقسمة قيمة التمويل المتاحة والمستقرة على المبلغ المطلوب للتمويل بحيث لا يقل الحد الأدنى عن نسبة 100 %.[1]

والجدول التالي يبين مراحل التحول إلى النظام الجديد حسب مقترحات بازل3.

الجدول(1-4): مراحل التحول إلى النظام الجديد حسب مقترحات بازل 3

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس المال التحوط				%0.63	%1.25	%1.88	%2.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين +رأس مال التحوط	%3.5	%4	%4.5	%5.13	%5.75	%6.38	%7
الحد الأدنى لرأس المال الفئة 01	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى من إجمالي يرأس المال + رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8.63	%9.25	%9.88	%10.5

المصدر: بريش عبد القادر وزهير غراية-مقررات بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مرجع سابق، ص112.

المبحث الرابع : الصيرفة الإسلامية كخيار بديل لتعزيز التحرير المصرفي

شهدت الصيرفة الإسلامية نموا كبيرا في النظام المالي العالمي خاصة في السنوات الأخيرة رغم العديد من التحديات والعقبات التي تواجهها، وما زاد من نموها وتطورها هو الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث بينت هذه الأزمة قوة وصلابة المصارف الإسلامية في إدارة الأزمات مما دفع بالكثير من دول العالم من دخول عالم الصيرفة الإسلامية.

لذا تطرقنا في هذا المبحث إلى ماهية الصيرفة الإسلامية من خلال نشأتها وتعريفها، صيغة التمويل الإسلامي، واقع الصرفة الإسلامية في الجزائر بالإضافة إلى تحديات الصناعة المصرفية في ظل التحرير المصرفي.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

جاءت البنوك الإسلامية بأهداف وأغراض تسعى إلى إحداث تغيير فالعمل المصرفي عن بلورة أحكام الشريعة الإسلامية في العمل المصرفي، فعلى الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية

[1] بريش عبد القادر وزهير غراية، مرجع سابق،ص مقررات بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة، مرجع سابق، ص111

بالمقارنة مع تجربة المصارف التقليدية، فإنها حققت نموا ملحوظا وانتشارا واسعا في معظم أقطار العالم، كما غدت المصارف الإسلامية حقيقة فعلية في أسواق المال لها فكرها وأسلوبها ومؤسساتها، كما قد حالفها النجاح في معظم عملياتها الاستثمارية، وتميزت أدواتها التمويلية بخصائص إيجابية عدة تساعدها على خلق إنتاج حقيقة وتنمية المجتمع.

الفـرع الأول: النشأة والتطور التاريخي

تتمتع البنوك بدور حيوي في الحياة الاقتصادية بما تقوم به من دور في تجميع المدخرات من الجمهور ثم إعادة توظيفها من خلال عمليات مصرفية عديدة ومتنوعة مع عملاءها، وتعتمد البنوك بصفة أساسة في تحقيق أرباحها على القيام بإقراض الودائع لديها بنسب أعلى من تلك التي تمنحها للمودعين، علاوة على ما قد تحصل عليه في معاملاتها من العملاء من رسوم وعمولات وأجور مقابل ما تؤديه من خدمات.

وقد لاقت فوائد البنوك اهتماما وجدلا كبيرا في الكتابات الاقتصادية المعاصرة، فهناك من يرى أن وظيفة البنوك التقليدية لا تقتصر على تقديم القروض من أموالها وأموال المودعين، وإنما تقوم بعملية تحويل لتلك الأموال كما يتم تحويل المواد الأولية في الصناعة إلى منتج نهائي، وعليه فالبنوك ماهي إلا مؤسسات لصناعة القروض كما ذهب البعض إلى حل فوائد البنوك باعتبارها ليست من ربى الجاهلية التي نزلت العديد من آيات القران الكريم في تحريمها، كما أحلها البعض استنادا لاعتبارات الحاجة والضرورة .
ودون الدخول في الخلاف الفقهي حول هذه القضية الشائكة، نادى الكثير من الاقتصاديين الإسلاميين بضرورة وأهمية إنشاء بنوك إسلامية لا تتعامل بالفوائد في معاملاتها، بل تقدم التمويل القائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة[1].

ويعد ظهور المصارف الإسلامية جزءا من الظروف العامة التي سادت الدول الإسلامية في فترة السبعينات والزيادة في أسعار النفط، حيث برزت هذه البنوك وتطورت تطورا ملحوظا من أجل المساعدة في استيعاب الفائض النقدي، وصاحب ظهورها تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث الذي ذهب إلى أنه لا بد من إعادة النظر في الهياكل النقدية والمالية للدول الإسلامية بشكل يلغى في نظام الفوائد.

ويرجع تاريخ العمل المصرفي الإسلامي الحديث إلى سنة 1940، عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل دون فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي الشريعة الإسلامية، غير أن هذه التقنيات لم تجد لها منفذا تطبيقيا إلا في

[1] جلال وفاء البدري محمدين - البنوك الإسلامية (دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى) - دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص13-15.

مصر مع بداية الستينات بما كان يسمى "بنوك الادخار المحلية"[1] التي أنشأها أحد رواد الاقتصاد الإسلامي وهو الدكتور أحمد النجار في مدينة " ميت غمر " حيث ظهر أول بنك إسلامي للتنمية المحلية يقوم بتجميع المدخرات من صغار الفلاحين والعمال في أماكن تواجدهم بقرى الريف وبوسائل صغيرة تناسب وعيهم وثقافتهم، فتحقق معها تجاوبهم، ولقد نجحت التجربة في كسب ثقة المواطنين وتغطية الدوافع الادخارية لديهم وفي تهيئتهم للمشاركة الإيجابية لتكوين رأس المال، حيث تضاعف حجم الادخارات خلال أربع سنوات ب (44.5 مرة) أي ارتفع عدد المدخرين من 40944 سنة 1963 إلى 1828375 مدخر، أما الفروع فقد بلغت تسعة وعشرين فرعا وبلغ عدد العملاء حوالي مليون من مختلف الفئات والقطاعات، يضاف إلى ذلك أن هذه التجربة قد حققت مفخرة فقد وصلت نسبة السداد في القروض الممنوحة إلى 100% رغم تواجدها بالريف، في حين أن خسائر مؤسسات الائتمان الزراعية الناشئة عن عدم السداد تصل إلى النصف في معظم السنين ورغم النجاح الذي حققته بنوك الادخار المحلية إلا أن عمرها كان قصيرا جدا حيث لم تتجاوز الأربع سنوات، ولعل فشلها يرجع إلى سببين أساسيين هما:

1.سبب سياسي يتمثل في الدعوة إلى الأفكار الاشتراكية التي عاشتها مصر في تلك الفترة.

2.ما اعترى التجربة من نقص في الدراسات الجدية حول مشكلات الإدارة الفنية والمشكلات الاقتصادية كمشكلة النقود والائتمان[2].

ثم ظهر بنك ناصر الاجتماعي كمحاولة ثانية بمصر سنة 1971 بإصدار قانون لإنشائه كهيئة عامة، تقوم بكل أعمال البنوك لكن دون التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، بالإضافة إلى قيامها بتجميع الزكاة من الأفراد اختياريا، وتنظيم صرفها في مصارفها الشرعية وإدارة نظام التكافل الاجتماعي[3]، هذا وقد تلا ذلك تأسيس بنوك إسلامية في بعض الدول الإسلامية الأخرى.

الفرع الثاني: تعريف الصيرفة الإسلامية:

الصيرفة: أصلها من الصرف ،أي صرف العملات ومنها الصيرفي أو الصراف، وهو يبدل نقدا بنقد، وربما تكون هي الأصل في تسمية المصرف بهذا الاسم، لكن أعمال المصرف صارت أوسع من مجرد الصرف أو الصيرفة [4] .

[1] عادل عبد الفضل عيد- الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة) -دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص393-394.

[2] جمال لعمارة - المصارف الإسلامية - دار النبأ، الجزائر، 1996، ص 43.

[3] الغريب ناصر - أصول الصيرفة الإسلامية - دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى، 1996، ص 32.

[4] سليم موساوي –المصرفية الإسلامية في الجزائر – مبررات التحول ومتطلبات النجاح،-مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد الأول، 2018، ص 194.

ويقصد بالصيرفة الإسلامية على أنها "آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا وعطاء [1].

كما تعرف أيضا على أنها : نظام مصرفي يستمد أحكامه من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية، إذ أن عمليات استقطاب الأموال وتوظيفها تتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقا لصيغ البيوع والمشاركات[2].

مما سبق نجد أن التعريفان السابقان كلاهما ينصبان في فكرة واحدة وهي أن تكون جميع المعاملات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خصائص الصيرفة الإسلامية : تتمثل أهم خصائص الصيرفة الإسلامية في النقاط التالية:

- **تحريم الفوائد (الربا) :** وهو الاختلاف الرئيسي بين الصيرفة الإسلامية والمصارف التقليدية، فالإسلام يحرم الربا على أساس أن النافذة هي أحد أشكال الاستغلال الذي يتعارض مع فكرة العدالة، ويعني ذلك تحديد عائد موجب على قرض كمكافأة لقاء استخدام أموال شخص ما أمر غير مباح.
- **تحريم ألعاب الحظ (المسير) والفرصة (الغرر) :** فتحضر الصيرفة الإسلامية المضاربة، أي زيادة الثروة بالحظ بدلا من الجهد الإنتاجي، ويشير الميسر إلى الشك الذي يمكن تجنبه مثل المقامرة في نادي القمار، أحد أمثلة الغرر هو الإقدام على المغامرة في مشروع تجاري بدون توفر معلومات كافية.
- **حظر الأنشطة المحرمة (الحرام):** فيجوز أن تمول الصيرفة الإسلامية الأنشطة المباحة الحلال فقط، وليس من المفترض أن تقرض شركات أو أفراد منخرطين في أنشطة تعد ضارة بالمجتمع (القمار على سبيل المثال) أو تحضرها الشريعة الإسلامية على سبيل المثال (تمويل بناء مصنع لعمل مشروبات كحولية).
- **دفع جزء من أرباح البنك لمنفعة المجتمع (الزكاة):** يؤمن المسلمون بالعدالة والمساواة في الفرص وليس في النتيجة، وأحد الطرق لتنفيذ ذلك هو إعادة توزيع الدخل لتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة للفقراء، والزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس، وعندما لا تتولى الدولة جمع الزكاة فإن المصارف الإسلامية تمنحها مباشرة للمؤسسات الدينية الإسلامية [3].

[1] إكرام بوعزة وفتحي يلدغم– مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي – تقييم تجربة الجزائر – مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، سنة 2018 ،ص78.

[2] سعيدة تلخوخ– تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة حالة بنك البركة الجزائري – مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، 2021، ص59.

[3] سليمة بن زكة وعزدين شرون– واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 10 ، العدد02، 2022، ص292.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

يبنى التمويل الإسلامي على نوعين من الصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي كما يلي:

الفرع الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

تقوم هذه الصيغ على الاشتراك في اقتسام الأرباح والخسارة وهي كما يلي: [1]

1. التمويـل بالمضاربة: وهي عبارة عن عقد بين طرفين أحدهما المال والآخر العمل، حيث قوم على دفع المال من الطرف الأول ويسمى صاحب المال، إلى الطرف الثاني ليتاجر به وسمى المضارب على أن يكون الربح مشتركا بينهما بنسب متفق عليها عند العقد، وإذا تحققت الخسارة يتحملها صاحب المال مالم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المضارب، كما أن هذا الأخير لا يحصل على مقابل لجهده في حالة الخسارة، وذلك لضمان تحقيق المساواة بينه وبين صاحب المال فهما يخسران معا أو يربحان معا .

إذن فالمضاربة هي عقد بين طرفين في استثمار مشروع معين مباح شرعا، يقدم أحدهما المال والآخر الجهد، على أن يتم اقتسام الربح بينهما حسب ما تم الاتفاق فيه في العقد، وفي حال حدوث الخسارة فيتحملها رب المال لوحده.

2. التمويل بالمشاركة : وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فتكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال ، ويطبق المصرف الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها[2].

3. التمويل بالمزارعة: تعتبر المزارعة شراكة بين طرفين أو أكثر، يكون لدى أصحابها أرض ولا ستطيع زراعتها، حيث يقدم الآخر العمل والجهد والخبرة والقدرة في زراعتها، فصاحب الأرض يساهم برأس المال الذي يمثله الأرض والمزارع يساهم بعمله وخبرته في القيام بما تتطلبه عملية الإنتاج الزراعي من جهد ومتابعة مستمرة وإشراف، ويتم توزيع الناتج من عملية المزارعة هذه بين طرفي العقد (صاحب الأرض والعامل عليها وهو المزارع)، إذن فالمزارعة هي اتفاق بين صاحب الأرض وطرف آخر حيث يقوم هذا الأخير بزراعتها على أن يتم اقتسام المحصول وفق ما تم الاتفاق عليه في العقد[3].

4. المغارسة : تعرف بأنها " دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق".

---

[1] فليح حسن خلف – البنوك الإسلامية الاردن – عالم الكتب الحديث، 2006، ص363.

[2] تامر سليمان وعبد الحميد بوشرمة – متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر - مجلة الباحث 2010، ص 309.

[3] فليح حسن خلف ، مرجع سابق، ص364.

5. المساقاة : وتعني "الاتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بمهمة سقي مشروعات الطرف الآخر في الاتفاق وبالذات الأشجار في البساتين (النخيل أو الفواكه أو غيرها)وقسمة الحاصل بينهما حسب الاتفاق بينهما، أي أن يتولى مهمة السقي يحصل على حصة محددة ومتفق عليها من ناتج الأشجار مسبقا وعند العقد[1].

الفرع الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

تعتبر هذه الصيغ من أهم الصيغ التي ينتجها التمويل الإسلامي، ومن أهم هذه الصيغ ما يلي:

1. **الاستصناع:** يقصد بعقد الاستصناع اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشائه بعد على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد سلفا، وباعتبار البنك الإسلامي بائعا فإن له الاختيار في صناعة أو بناء الأصل بنفسه، أو أن يعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا أو مقاولا عن طريق إبرام عقد استصناع مواز، إذن يمكن القول أن الاستصناع هو لجوء عميل للمصرف الإسلامي بغرض صناعة شيء هذا الشيء غير جاهز للبيع وإنما يصنع حسب طلب العميل بمبلغ معين وبمواصفات محددة في وقت محدد.

2. التمويل بالمرابحة: وهي من أكثر الصيغ استخداما، حيث يقوم المصرف بشراء بضاعة أو تجهيزات معينة لحساب العميل بطلب منه بعد تحديد أوصافها، ويعيد بيعها له مع هامش ربح معلوم متفق عليه عند إبرام العقد، فالمرابحة هي شراء المصرف الإسلامي سلعة بناء على طلب العميل، ثم قوم ببيعها لهذا الأخير مقابل ربح معلوم يتفق عليه الطرفين.

3. التمويل التأجيري: ومعناه " **أن** يقوم شخص أو مؤسسة باستئجار أصل ثابت (عقارات أو معدات أو أدوات) لا يستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر، مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة بعقد مستقل" .

4. التمويل بالسلم: ويعبر " عن عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع آجل بعاجل وهو عكس البيع بثمن مؤجل"، إذن فالسلم هو عقد اتفاق بين المصرف الإسلامي والطرف الآخر (البائع)، حيث يقوم المصرف بشراء سلعة ودفع ثمنها نقدا، مع تأجيل استلام السلعة إلى تاريخ لاحق.

5. التمويل بالقرض الحسن: وهو" عقد بين طرفين أحدهما المقرض (المصرف الإسلامي) والثاني المقترض، يشبه القروض العادية ماعدا في كونه دون فوائد ربوية، حيث أضيف له مصطلح "حسن" للتفريق بينه وبين القرض الربوي بفائدة، إذن يمكن القول أن القرض الحسن هو تقديم المصرف مبلغ

[1] سلوى ملاك ورابح زايد – واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في إطار جائحة كوفيد 19-مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، 2021، ص 108.

معين لعميل مع التعهد من قبل هذا الأخير برد المبلغ في الوقت المحدد دون دفع فوائده، وغالبا ما نجد المصارف الإسلامية تحجب عن تقديم هذا النوع من التمويل، لأن القرض الحسن يعتبر تعطيلا لأموال المصرف، كون هذا القرض ليس له عائد[1].

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد بدأت تجربة الجزائر مع الصيرفة الإسلامية فعليا في عام 1991، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 90-10 والذي اعتبر من الإصلاحات الأساسية التي مست النظام المصرفي الجزائري حيث تم تأسيس بنك البركة ومصرف السلام، لتوسع بعد ذلك إلى فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التجارية الخاصة والعمومية.

الفرع الأول: فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعود فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر إلى عام 1928، حين دعا الشيخ "إبراهيم أبو اليقظان" رجال المسلمين الجزائريين إلى تأسيس مصرف يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث كتب في هذا الشأن مقالة موسومة بـ " حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، ونشرت هذه المقالة في صحيفة" وادي مزاب" يوم 11 محرم 1347هـ الموافق ل 29 يونيو1928م [2]، ولقد لقيت هذه الدعوة صدى واستجابة كبيرة من طرف أغنياء الجزائر القاطنين بعاصمة الجزائر، فقدموا ملفا كاملا لإنشاء مصرف إسلامي وأطلق عليه اسم " البنك الإسلامي الجزائري"، وهو ما يؤكد أن الجهة المخولة لها بمنح تراخيص لإنشاء مؤسسات القرض لم تعارض هذه الفكرة في بداية الأمر، وأنها طلبت منهم تكوين الملف كاملا، لكن في النهاية الاحتلال الفرنسي رفض هذه الفكرة خصوصا وفي تلك الفترة كان المستعمر يستعد للذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، إذن يمكن القول أن "الشيخ إبراهيم أبو اليقظان" كان أول من نادى بفكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعن إمكانية تأسيس مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع في تلك الفترة والسبب لا يعود لاعتبارات قانونية أو مالية وإنما لدواعي سياسية من قبل المستعمر الفرنسي.

الفرع الثاني: تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

بعد تأسيس قانون النقد والقرض في سنة 1990 والذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة في الجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية، تم تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر سنة 1991 ويتعلق الأمر ببنك البركة، وبعد سنوات طويلة تم إنشاء مصرف ثاني وهو " مصرف السلام " والذي بدأ عمله في سنة 2008، يعود

[1] سليمة بن زكة – مرجع سابق- ص ص 293-294.
[2] فؤاد بن حدو – دور الشيخ أبو اليقظان– رحمه الله- في نشأة البنوك الإسلامية وتطورها - مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2019، ص88.

ذلك لغياب الإطار القانوني المنظم لها، فقام المشرع الجزائري بتأسيس إطار قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية من خلال إصدار النظام رقم:18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية الذي تم إلغاؤه بالنظام رقم: 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر[1].

إن إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية يعتبر أسلوبا لمدخل من المداخل التي تبنتها البنوك الجزائرية في ولوجها ميدان الصيرفة الإسلامية في إطار أحكام النظام 2020-02، والذي يندرج ضمن مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية كما هو موضح في الجدول.

بلغ عدد النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية التقليدية 294 شباك والرقم مرشح للارتفاع خلال سنة 2023 حسب تصريحات وزير المالي إبراهيم جمال كسالي[2].

الجدول(1-5): أهم الوكالات والنوافذ الإسلامية المستحدثة في الجزائر خلال الفترة (2020-2022)

البنك	صفته	عدد الوكالات والنوافذ الإسلامية المستحدثة	تاريخ استحداث أول شباك إسلامي	الصيغ الإسلامية التمويلية المتاحة
البنك الوطني الجزائري BAN	بنك عمومي	10 وكالات متخصصة بتقديم خدمات إسلامية 64 شباك إسلامي 12 منتج إسلامي	04 أوت 2020	المرابحة والإجازة
بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	بنك عمومي	03 وكالات متخصصة في تقديم خدمات إسلامية 66 شباك إسلامي 14 منتج إسلامي	نوفمبر 2020	المرابحة
البنك الجزائري الخارجيBEA	بنك عمومي	44 شباك إسلامي	ديسمبر 2021	المرابحة
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCENP	بنك عمومي	وكالة متخصصة في تقديم خدمات إسلامية 81 شباك إسلامي	/	الإجازة تمليك
بنك التنمية المحليةBDL	بنك عمومي	50 شباك إسلامي (نافذة البديل)	10جانفي 1991	المرابحة- الإجازة
القرض الشعبي الجزائريCPA	بنك عمومي	91 شباك إسلامي	/	المرابحة - الإجازة
بنك البركة الجزائري	بنك إسلامي بحريني جزائري	32 وكالة	01جانفي 1991	المرابحة -الإجازة- السلم- الاستصناع- المشاركة - المضاربة

[1] خليفة عزي و زكريا مسعود، رياض زيلاسي- واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض- مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد02، ديسمبر2021، ص312

[2] الموقع الالكتروني الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية http//www.aps.dz، تاريخ الاطلاع 2024/06/05

مصرف السلام الجزائري	بنك إسلامي الإمارات	18 وكالة	20 أكتوبر 2008	المرابحة –الإجازة– السلم– الاستصناع– المشاركة – المضاربة
بنك الخليج الجزائرAGB	بنك خاص كويتي جزائري	08 منتجات إسلامية وفتح شباك البراق	2017	السلم – المرابحة – التمويل التأجيري

المصدر : الموقع الالكتروني الرسمي لوكالة الأنباء الجزائريةhttp//www.aps.dz بتاريخ 07-06-2024

1. فكرة إنشاء بنك البركة في الجزائر: تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984 من خلال محادثات أجراها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري مع شركة دلة البركة الدولية، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي بقيمة 30 مليون دولار، خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات ونتائجها ثقة الطرفين ببعضهما، الأمر الذي يسمح بإقامة الندوة الرابعة لمجموعة دلة البركة المصرفية في الجزائر 1986، أين نوقشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر لتتجسد هذه الفكرة على أرض الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ 1 مارس 1990 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة القابضة، وبصدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري ليتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991، وباشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991[1].

2.مصرف السلام الجزائر: بعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائري تم اعتماد ثاني مصرف إسلامي " مصرف السلام الجزائر " كثمرة التعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 20 أكتوبر 2008، تستهدف تقديم خدمات مصرفية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الرابع: تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحرير المصرفي

شهد القطاع المالي والمصرفي في العقود الأخيرة عددا من التحديات التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير تجارة الخدمات المالية، انعكست آثارها على الأنشطة الاقتصادية كافة في ظل الاتجاه المتزايد نحو التكتل والاندماج وتكوين كيانات عملاقة تمكن من تحقيق وفرات الحجم مما يعزز القدرة التنافسية، وفي خضم هذه البيئة الاقتصادية المتطورة المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشرسة، استطاعت مفاهيم وأدوات التمويل الإسلامي الوصول إلى بناء قاعدتها المالية وباتت الصناعة المصرفية الإسلامية محل اهتمام الجهات المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي ورغم التطور الكبير الذي شهدته إلا أنها تتعرض لتحديات جمة، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

[1] فرج الله أحلام ومورد حمادي – إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي – مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2019، ص33 .

الفرع الأول :التحديات الداخلية

وهي مشاكل مرتبطة بسياسات المصارف الإسلامية ذاتها وغالبا ما ترتبط بالإدارة المصرفية وطرق التمويل والاستثمار وتتمثل في مايلي[1]:

1. الإطار المؤسسي السليم:

إن بناء كيان أو إطار مؤسسي سليم يعتبر من أخطر التحديات التي يواجهها العمل المصرفي الإسلامي والتمويل الإسلامي، فلكل نظام متطلباته المؤسسية، والمصارف الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها، لذا هي بحاجة للقيام بعديد الترتيبات التي تدعم بعضها البعض بمهام مختلفة.

2. الإطار القانوني الإشرافي:

تخضع المصارف والمؤسسات الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها سواء على المستويات المحلية أو دوليا[2]، فأغلبية الدول الإسلامية التي تتواجد بها تلزم سلطتها الرقابية والتنفيذية للبنوك الإسلامية بالمعايير والضوابط المالية نفسها التي تطبقها على المصارف التقليدية، دون مراعاة اختلاف طبيعة وخصوصية هذه المؤسسات، فالبنوك المركزية تطبق على المصارف الإسلامية أحكاما قانونية وتعليمات إدارية تستند أساسا إلى تشريعات صيغت بما يتناسب وطبيعة أعمال البنوك الربوية، ونظرا لطبيعة عمل البنوك الإسلامية فإن لرقابة البنك المركزي والإطار القانوني للبنوك أثر سلبي على البنوك الإسلامية.

3. الإطار التشريعي:

لا تكتمل هوية المصارف الإسلامية إلا بتمييزها عن المصارف الربوية التقليدية بأحكام الشريعة الإسلامية، ولضمان التزام المصارف الإسلامية بذلك أسست هيئات رقابية شرعية، تتابع أعمال هذه المصارف للتأكد من مشروعيتها، ذلك أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية إذ أنها تمثل الأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية كبديل شرعي للبنوك الربوية[3].

4. الإطار المحاسبي:

من أبرز التحديات التي واجهت المصارف الإسلامية هي عملية البحث عن أساليب مناسبة لتطبيق معايير محاسبة مالية بالتعاون مع ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية وفي المحاسبة من

[1] تيقان عبد اللطيف – تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي – دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 156

[2] عيسى دراجي و منور أوسرير– الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي (الواقع ورهانات المستقبل)- المركز الجامعي غرداية- يومي23 و24 فيفري 2011، ص04.

[3] محمد عبد الغفار الشريف – الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية- المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العربية السعودية، ماي 2005، ص05.

ناحية أخرى، لتتمكن من تقديم معلومات كافية وذات درجة عالية من الثقة، وتقوم تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية المصارف الإسلامية بتوفير الثقة لدى الأفراد بتوفير معلومات سليمة وموضوعية تبث الطمأنينة في نفوس المستثمرين.

5. الافتقار إلى سوق مالي ثانوي إسلامي:

تكمن أهمية السوق المالي الإسلامي بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في أن كفاءة الأداء لهذه الأخيرة، يحتاج إلى المكونات الأساسية للسوق المالي، فهي لا تستطيع أن تحقق أهدافها دون وجود سوق مالي لإسلامي متطور، ومن أبرز مشاكل المصارف الإسلامية بالنسبة لاكتمال السوق المالي الإسلامي ما يلي[1].

- عدم وجود أدوات مالية كافية ومناسبة.
- عدم تنوع المؤسسات المالية الإسلامية.
- ضعف التكامل بين القنوات المصرفية وقنوات السوق المالي التي تستلزم تحديث القوانين وخلق أطر شرعية وتنظيمية ملائمة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

6. تحديات تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية:

من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية التعليم والتدريب والبحوث، الأمر الذي ينعكس على إدارة وتشغيل المصارف الإسلامية من الناحية الإدارية أو المهنية، لذلك يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الحرص على تنمية مهارات العاملين في كل نواحي العمل المصرفي وصقل مواهبهم، لتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها، كما يجب أن تركز خطة التدريب في المؤسسة المالية الإسلامية على محاور عدة تغطي احتياجات الموظفين من التدريب من مهارات التعامل مع الحاسب الآلي ومهارات التسويق ومهارات التعامل مع الجمهور، والمهارات السلوكية والثقافة المصرفية والثقافة الشرعية.

ويجب الاهتمام في المقام الأول بالتعرف على الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة والضوابط الشرعية للمنتجات المصرفية والمستمدة من فقه المعاملات بصفة خاصة حتى يكون لديهم القدرة على الرد على استفسارات المتعاملين من خلال قناعتهم بما يقدمونه.

7. تحديات الهندسة المالية وإشكاليات تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

نتيجة لشدة المنافسة بالأسواق الدولية والمحلية وخاصة بعد تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة، استوجب وجود جهة تنظيمية تضم العديد من الخبراء والمتخصصين تتولى العمل على تطوير وابتكار منتجات للصناعة المصرفية والعمل على وضع أنظمة عمل تمكن من تطبيق صيغ التمويل بفعالية من أجل تلبية

[1] حيدر يونس الموسوي– المصارف الإسلامية (أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية)- دار البازردي، عمان، الأردن،2001، ص133.

احتياجات العملاء المتزايدة ومن أجل تطور وتقدم الصناعة المصرفية الإسلامية، وهو مقصد وهدف الاقتصاد الإسلامي، فالمصارف الإسلامية أكثر حاجة للهندسة المالية منها إلى المصارف التقليدية[1].

ويقصد بالهندسة المالية الإسلامية " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل "[2].

8. تحديات صغر حجم رأس المال:

لاشك أن صغر حجم المصارف والوحدات الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنموها والحد من كفاءتها، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الإسلامية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أن هذه المصارف لازالت تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الأخرى دوليا ومحليا.

9. تحديات السيولة:

تختلف طبيعة السيولة في النظام المصرفي الإسلامي عنها في النظام المصرفي التقليدي، لأنها مؤسسات تمويل واستثمار وليست مؤسسات تتاجر في الديون والائتمان.

الفـرع الثـاني: التحديات الخارجية:

1. المنافسة غير المتكافئة: تعاني المصارف الإسلامية في ظل الانفتاح والتحرر الاقتصادي من المنافسة غير المتكافئة من البنوك التقليدية في أنحاء العالم وتحديدا عمالقة المصارف العالمية نظرا لإمكانياتها الهائلة وقدرتها على تقديم خدمات متنوعة.

وتجلت أبرز مظاهر المنافسة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في إقدام هذه الأخيرة على تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا بسبب تنامي الطلب على هذه المنتجات، حتى تجذب إليها[3] أكبر شريحة من العملاء، في ظل التحول في عصر المعلومات إلى عصر المعرفة والاستخدام المكثف لتقنية المعلومات والاتصال، عمدت صناعة الخدمات المصرفية والمالية إلى توفير نظم وأساليب جديدة تحقق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية بالكفاءة العالية، وهو ما انعكس إيجابا على جذب العملاء، كما ظهرت أشكال عديدة للتكنولوجيا، برزت من خلال صور مختلفة للاستخدامات المصرفية والتي تمثلت في اتجاهين، يتعلق الأول بوسائل ونظم الدفع الالكترونية، والثاني في قنوات الاتصال وخدمات الصيرفة الالكترونية.

---

[1] فؤاد محمد أحمد محيسن – الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها – أبحاث المؤتمر التاسع عشر لمجمع الفقه الإسلامي الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، بين 26 و 30 أفريل 2009، ص04

[2] بن علي بن عزوز – مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي (نظام حماية الودائع) – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 05، جانفي 2008، ص2.

[3] علاء الدين فرحات طالب- إدارة المؤسسات المالية (مدخل فكري معاصر) – دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 174.

ممن يفضلون المعاملات المصرفية الإسلامية.

2.التحديات التكنولوجية: على الرغم من محاولة صناعة الصرافة الإسلامية، وتطوير خدماتها بالأساليب التقنية والتكنولوجية الحديثة إلا أنها لم ترق بعد للمستوى التكنولوجي الذي تستخدمه الصرافة التقليدية.

لذا فقد بات لزاما على المصارف الإسلامية أن تواجه هذا التحول التكنولوجي بسرعة وكفاءة عالية والعمل على استيعاب التكنولوجيا المتطورة[1].

تحديات كفاية رأس المال: وتبرز أهمية معيار كفاية رأس المال بما حواه من قواعد تشريعية آمرة ملزمة لقطاع المصارف بالتحوط من الأخطار التي قد تتعرض لها استثمارات المصرف قبل وقوعها، من خلال الاحتفاظ برأس مال كافي لاستيعاب أي خسارة مستقبلية.

2.تحدي الاندماج: أضافت اتفاقية تحرير الخدمات المالية بعدا جديدا لضرورة الاندماج، وذلك لما تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية (البنوك– شركات التأمين– أعمال البورصات والمؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية) في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية والتي تمتلك نحو 95% من سوق الخدمات المالية في العالم، وبالتالي تمويل الخدمات المصرفية والمالية وتوسيع نطاقها عبر الحدود عن طريق الشركات التابعة في الخارج أو عن طريق فروع المؤسسات المالية القائمة في الدولة الأم[2].

يعد الاندماج أحد مصادر تكوين المؤسسات المالية والمصارف على مستوى العالم، فبعض المصارف الكبرى التي اندمجت فيما بينها أصبحت تتمتع برؤوس أموال تزيد عن ترليون دولار وعشرات الآلاف من الموظفين، غير أن الزيادة في حجم المنشأة لها سلبياتها التي ينبغي وضعها في الحسبان، والمتمثلة في الصعوبات الإدارية، والمتابعة والمراجعة والتواكل بين الإدارات، وبالتالي لابد من تبني رؤية متكاملة من الإصلاحات الضرورية في هيكل ومهام المصارف الإسلامية في ظل الاندماج بهدف زيادة القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية[3] .

[1] محمد شايب- المصارف الإسلامية وحتمية تبني التكنولوجيا الحديثة مقارنة بنظيرتها التقليدية – مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية ، العدد28، سبتمبر 2014، ص57.

[2] عبد المنعم محمد الطيب- أثر تحرير تجارة الخدمات على المصارف الإسلامية– مجلة اتحاد المصارف العربية ، سبتمبر 2006، ص73.

[3] تيقان عبد اللطيف- مرجع سابق، ص 170.

الخلاصة :

من خلال دراستا لهذا الفصل تبين انه في ظل العولمة يصبح التحرير المصرفي أمرا حيويا للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء بسلبياته وايجابياته، فتحقيق التوازن بين الحرية المصرفية وضمان استقرار النظام المالي يعد تحديا أساسيا، يتطلب ذلك تشديد الرقابة وتطوير السياسات التنظيمية ومراجعة الميكانزمات المطبقة من أجل معرفة أسباب الخلل وعدم تكرار الأزمات، وفي هذا السياق أصبح للصيرفة الإسلامية دور رئيسي في التنمية الاقتصادية، حيث سارعت معظم البنوك إلى التحول إلى بنوك إسلامية، أو فتح شبابيك على مستوى بنوكها، وعى الرغم من حداثتها إلا أنها فرضت نفسها في القطاع المصرفي في فترة وجيزة حيث أصبحت تنافس البنوك التقليدية في استقطاب الأموال المدخرة واستثمارها عن طريق عقود المعاملات الإسلامية بضوابطها وشروطها الشرعية، في الوقت الراهن أصبحت الصيرفة الإسلامية تحوز على ثلاثة في المئة من التمويل العالمي، غير أن طريق النجاح لازال طويلا ومليئا بالمعوقات.

حقيقة أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار قانون النقد والقرض 10/90 عزز من وضعية الجهاز المصرفي وتحسنت الخدمات المقدمة من طرف البنوك إذ يعتبر قانون النقد والقرض منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق، رغم هذا لازالت تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات حتى يتوفر لها الجو لمواجهة البنوك العالمية .

.

الفصل الثاني: متطلبات التحرير المصرفي في ظل العولمة

تمهيد:

لعل إبراز الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي في ظل عالم سادته العولمة مهم جدا، وقد دلت تجارب الاقتصاديات الانتقالية أن التحرير المصرفي يعد من الركائز الأساسية في ضمان نجاح عملية التحول الاقتصادي، كما انه كان للتطورات التكنولوجية أثرا بالغا على الصناعة المصرفية وقد ساهمت في تعزيز أمان المعاملات المالية وتغيير مفهوم وسائل الدفع تماما، ومع عمق وحتمية العولمة كان لابد من إتباع استراتيجيات لمواجهة هذه التحديات التي تفرضها العولمة.

العولمة كمفهوم يشير التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يحدث بين البلدان والمجتمعات حول العالم، واحدة من هذه المبادرات التي تعزز هذا التكامل هي اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS).

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية :

- مفهوم العولمة ومزاياها وأثار انعكاسها على الجهاز المالي والمصرفي.
- التطورات التكنولوجية وأثرها على الصناعة المصرفية.
- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية .
- الإجراءات الاقتصادية المتبعة لمواجهة تحديات العولمة.

المبحث الأول: عولمة النشاط المصرفي وانعكاسه على المنظومة المصرفية

لقد لعبت العولمة دورا هاما على مستوى الساحة المصرفية العالمية حيث عاصرت العديد من التطورات، فقد اتجهت البنوك إلى تدويل أنشطتها سعيا وراء تنويع الأسواق وتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح والاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تمنحها الدول المضيفة.

كما شهدت الأسواق المالية اتجاها متزايدا نحو التحرير المصرفي، بما فيها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تعوق دون حرية حركتها وانفتاحها، وقد ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية سواء بين البنوك التجارية أو بينها وبين المؤسسات المالية غير المصرفية.

ونظرا لتنوع العوامل التي يشتمل عليها مؤشر العولمة تنوعا غير مسبوق فإننا نرى وجوب دراسة حول العولمة وتأثيراتها، حيث تناولنا في المطلب الأول ماهية العولمة وأنواعها وخصائصها، وفي المطلب الثاني تحرير الأسواق المالية والنقدية من القيود وفي الأخير الآثار الاقتصادية على الجهاز المصرفي.

المطلب الأول : ماهية العولمة وخصائصها

الفرع الأول: تعريف العولمة

هناك صعوبة بالغة لتحديد مفهوم جامع للعولمة، لأن العولمة ظاهرة واسعة ومتشعبة ذات أبعاد متعددة ومفهومها غامض في أذهان كثير من الناس ولعل السبب في ذلك يرجع إلى شمولية هذه الظاهرة التي تنتشر في جميع الاتجاهات، لتشمل جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

- فالعولمة ينظر إليها على أنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثروة المعلوماتية وعلى الإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم [1].
- إن العولمة هي تكامل اقتصادي، أي تكامل بين الاقتصاديات في كل مكان في العالم وذلك من خلال التجارة والتدفقات المالية، وتبادل التكنولوجيا والمعلومات، وحركة الأفراد وهذا التكامل يعكس الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية في الاقتصاد الدولي [2].
- كما يمكن تعريفها على أنها تقوم على مجموعة من الحقائق أهمها سرعة التطور التكنولوجي والعلمي وهدفها إدارة شؤون العالم الاقتصادية والسياسية والثقافية عن طريق تحرير التجارة الدولية وإطلاق حرية

[1] جمال حلاوة وعلي صالح – مدخل إلى علم التنمية –دار الشروق للنشر والتوزيع. الطبعة 1، عمان، الأردن،2009، ص 233 .

[2] أحمد صالح قادر – ظاهرة العولمة الاقتصادية–عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط الأولى، الأردن 2013، ص8 .

تحرك رؤوس الأموال ليصبح العالم سوقا موحدة تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية على العالم بأسره [1].

الفرع الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية

تتحدد العولمة الاقتصادية فـــي نوعين رئيسيين هما العولمة الإنتاجية والعولمة المالية.

أ / العولمة الإنتاجية :

تتحقق عولمة الإنتاج من خلال الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسيات وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين رئيسيين[2] :

- **الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية :**

حيث يلاحظ أن التجارة الدولة زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات، حيث بلغ نمو التجارة العالمية ضعفي معدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي، من خلال التتبع والتدقيق للإحصاءات يلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية.

- **الاتجاه الثاني والخاص بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر :**

إن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع بالدرجة الأولى إلى تبني مختلف دول العالم لسياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي بمختلف جوانبه، حيث وصل هذا المعدل إلى **12%** خلال التسعينات، ويرجع ذلك إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة والمزيد من عولمة عمليات التكنولوجيا وتحرير الأسواق المالية.

ب/ العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي وذلك من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا [3].

---

[1] هبة محمد الطنطاوي الباز – التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي و استراتيجية البنوك المصرية لمواجهتها، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 2003، ص ص08-10

[2] أحمد صالح قادر، مرجع سابق، ص 8 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد – العولمة الاقتصادية (منظماتها – شركاتها ، تداعياتها)-ط 2006، الدار الجامعية للنشر، ص 49.

وتعتبر أحد المضامين الأساسية للعولمة الاقتصادية، خاصة وأن جذور العولمة المالية هذه نجد أساسها في ارتباط التدفقات المالية بين الدول بحركة التجارة الدولية [1].

وبعد الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية بحيث تجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة العملاء واجتذاب مصادر التمويل وتوسع آفاق توظيف الأموال، وقد صاحب هذه التوجهات التحرير المتزايد من القيود الحكومية وهناك جملة من الأسباب التي دفعت البنوك إلى تدويل أنشطتها منها :

- تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق وبخاصة خطر المنافسة وتشبع الأسواق المحلية.
- انخفاض التكاليف في الدول المضيفة (تكاليف العمالة، وبعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيراتها في الدول الأم.
- من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة وكذا الاستفادة من الحوافز التي تقدمها الدول لتوسيع بنوكها في الخارج.
- زوال الحواجز والقيود خاصة بعد نجاح جولة الأورغواي الأخيرة والتوصل في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS بما فيها الخدمات المالية والمصرفية سنة1997 .

كل هذه الأسباب سالفة الذكر شجعت على تدويل وعولمة النشاط المصرفي[2] .

الفرع الثالث: خصائص العولمة :

من أهم خصائص العولمة مايلي:

1-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرة التنافسية

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واتخاذ القرارات في إطار التنافسية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثروة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات من خلال الإنتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في أقصر وقت ممكن[3] .

[1] بايشي فاطمة الزهراء وجيجي مباركة- آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي – دراسة حالة الجزائر – رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة أحمد دراية ، أدرار،2017 – 2018، ص 13.

[2] طارق عبد العالي حماد – مرجع سابق- ص 27 .

[3] عمر صقر – مرجع سابق- ص ص29-30

2-ديناميكية مفهوم العولمة:

إن العولمة في واقعها ذات طابع ديناميكي حركي متكاملة الأبعاد والجوانب ، ظاهرة إن كانت بسيطة في الشكل وإلا أنها معقدة في حقيقتها ومضمونها، فرضت نفسها بقوة على مجريات الأحداث وعلى اتجاهات الرأي ومنتديات الفكر إلى درجة تنوع الآراء والاجتهادات حول مفهوم العولمة.

3-تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل

إن الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم أسفر عنه تحولات عقد التسعينات من القرن الماضي من التوصل إلى اتفاقية تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول وتطور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتحول العالم إلى قرية صغيرة، حيث يتم في إطار العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول، وما يعني تزايد التأثير المتبادل بينهما وإيجاد أنماط جديدة للتقييم الدولي للعمل.

4- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

إن تسمية الشركات بالمتعددة الجنسيات لا يعني فقط أن المساهمين في ملكية هذه الشركات من جنسيات متعددة، لكنه يعني أن نشاط هذه الشركات لا يقتصر على الحدود الوطنية لهذه الدولة ولكنها تمتد بنشاطها إلى دول أخرى فهي دولية النشاط.

وبهذا المفهوم فإن هذه الشركات تتجاوز القوميات وتتمتع بقدر كبير من الحرية في تحريك ونقل الموارد وعناصر الإنتاج مما جعل البعض يعلن بأن هذه الشركات لا موطن لها وأن وطنها الفعلي حيث تحقق الأرباح.

وتعد الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عالمية النشاط والتي تعتبر في كل معانيها أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، ومن نقل للخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة مستوياتها الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية [1].

5- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة

بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 وانضمام معظم دول العالم إليها، تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبالتالي

[1] عبد المطلب عبد الحميد – العولمة واقتصاديات البنوك-الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002، ص 34 .

أصبح هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة متكاملة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية وهذه المؤسسات هي :

صندوق النقد الدولي FMI : المسئول عن إدارة النظام النقدي للعولمة .

البنك الدولي ومجموعة المؤسسات التابعة له : المسئول عن إدارة النظام المالي للعولمة .

منظمة التجارة العالمية OMC : المسئولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة .

6- تقليص درجة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية :

أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الدول في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق، وتطبيق قوانين تحرير الأسواق وتحقيق مزيد من الانفتاح على اقتصاديات العالم، وأصبح لزوما على الدول سن قوانين وتشريعات تتوافق مع ما تسير عليه باقي الدول، حيث أصبح الاتجاه نحو العولمة في وضع السياسات الاقتصادية الوطنية بما في ذلك السياسات المصرفية وسياسات الاستثمار وأسعار الصرف.

7- تزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية

مع تسارع العولمة وتحرير التجارة العالمية، أصبحت ظاهرة الاندماج والتحالفات بين المؤسسات الكبرى شائعة حيث امتدت إلى العديد من دول العالم وعلى الأخص في أوربا والولايات المتحدة واليابان وذلك بهدف تعزيز القدرات التنافسية في ظل نظام اقتصادي عالمي حر تحكمه شبكة المعلومات والأموال وفي مناخ العولمة وسرعة نقل المعلومات والأموال في جميع أرجاء العالم، بدأت الشركات دولية النشاط في الاندماج لتحقيق وفورات اقتصادية وإعطاء تلك التكتلات الاقتصادية فرصة أكبر للتنافس في أسواق العالم.[1]

8-التطور التكنولوجي والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في العقدين الأخيرين، تمثل قوة دفع لتيارات العولمة وما يترتب عليها من إعادة تأسيس تقسيم العمل الدولي بالتوازي مع اتساع المبادلات الدولية وتدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعمل .

ويعتبر الأخذ بالعلم والمعرفة وتزايد دوره من المستجدات الهامة التي أصبحت دول العالم لا تنقسم إلى دول غنية ودول فقيرة بقدر ما تنقسم إلى دول تملك العلم والمعرفة وأخرى لا تملكها، لقد أصبح العلم والمعرفة يشكل الأساس القوي لبناء قوة التكنولوجية التي تعد العنصر الفاعل في عملية المنافسة الدولية ومحاولة التفوق حتى يمكن أن يكون للدولة نصيب في المكاسب الاقتصادية المتوقعة، حيث أن المنافسة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البوك، مرجع يابق، ص36

لا تركز فقط على الأسعار، بل تعتمد بالأساس على مدى ما تتمتع به السلع المنتجة من الجودة ومدى تشجيع وتفعيل الابتكار والتميز الإنتاجي .

بفضل التكنولوجيا الجديدة للمعلومـات والاتصالات، أتيح لأعداد غفيرة من البشر أن يشاركوا في المعرفة دون الحاجة لأن يكونوا في نفس المكان حيث هناك ثلاث قوى رئيسيـة تشكل أساس الثورة التكنولوجية هي : توسع قوة الحاسبات، ازدياد سرعة التشغيل والاندماج بين الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال، غير أن استخدام التكنولوجيات الجديدة في معظم دول العالم النامية لا يزال محدودا .

ويتوقف مدى الاستعداد لنقل وتوطين التكنولوجيا على مدى توافر الخبرات المحلية القادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا وصيانتها وتطويرها، فالخبرة لها مكونان أساسيان هما العلم المتمثل فيالعقل، والعنصر المادي المتمثل في العمل فإذا اقتصر الأمر على المعلومات النظرية دون التطبيق والممارسة العملية فإن هذا لا يؤدي إلى تقديم خبرات نافعة ومن هنا تأتي أهمية التدريب والتأهيل المستمر للعمالة الناشئة حيث تعد المصدر الأساسي للخبرة وإن الاستمرار يؤدي إلى تراكم الخبرات .

ومع عولمة الاقتصاد وما يترتب عليها من تنافسية الأسواق وتنوع عوامل الإنتاج وإنشاء الكيانات الكبيرة، يتأكد الدور المحوري لعمليات البحوث والتطوير باعتبارها المحرك الرئيسي للاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية وصولا إلى إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: مزايا وسلبيات العولمة المالية

الفرع الأول: مزايا العولمة المالية

جاءت العولمة لتحقيق مزايا كبيرة على مختلف الاقتصاديات، ومن أهمها ما يلي:

- تطوير الأداء الاقتصادي من خلال الحصول على التمويل اللازم للقيام بمختلف الاستثمارات.
- تنويع وتعميق فرص الاستثمار في الأسواق المالية بما يشجع على جلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- الاستفادة من شروط المعلوماتية الحديثة خاصة وأنها تتطور يوما بعد يوم.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.[1]
- إن آليات التحرير للأسواق المالية الدولية في إطار العولمة المالية تكمن في الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الادخار وتوجيه مسارها من السوق المالي والنقدي إلى السوق الرسمي.

[1] سعاد عوف الله– استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي– تجارب دول عربية– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2017–2018، ص10.

- انخفاض الاستدانة الخارجية وذلك نتيجة للتدفقات الرأسمالية والمتمثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات في المحافظ المالية والاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي من شأنه التقليص من اللجوء إلى القروض المصرفية والقروض الحكومية، وهو الأمر الذي يساعد على الحد من نمو المديونية الخارجية.
- يمثل الانفتاح المالي للدول النامية من الأصول إلى الأسواق المالية الدولية الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة من الموارد المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: سلبيات العولمة المالية

تتمثل أبرز الآثار السلبية للعولمة فيما يلي:

- انخفاض سيادة الدولة: إن من أهم سلبيات العولمة هي انخفاض سيادة الدولة على سياساتها النقدي و وبالتالي فإن فقدان استقلالية الدولة في اتخاذ السياسات النقدية لها هي مؤكدة، وخاصة داخل الفضاء الأوربي .
- مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج: يعتبر هروب الوطنية إلى الخارج من أكبر المخاطر التي أفرزتها العولمة المالية وتضررت بها الدول العربية، حيث أصبح رجال الأعمال في الدول العربية يفضلون استثمار أموالهم خارج بلدانهم لمجموعة من الأسباب، بالرغم من أن هذه الدول تعاني من اختلالات كبيرة في مؤشرات اقتصادها الكلي كزيادة حجم الدين، وتتراوح الاستثمارات العربية في الخارج ما بين 800 إلى 1000 مليار دولار حسب تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- مخاطر التعرض لأزمات مالية: العولمة المالية رافقتها ويرافقها تحقق أزمات وهزات مالية واضطرابات اقتصادية، ومالية منها خصوصا والتي حصلت وتحصل ويمكن حصولها.
- اشتداد المنافسة في السوق المصرفية: إن تزايد العولمة وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات 1994 وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من بداية 1995 جعلت المنافسة تشتد في السوق المصرفي حيث نجدها اتخذت ثلاث اتجاهات:
- الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية.
- الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية[2].

[1] سعاد عوف الله– مرجع سابق،، ص12.

[2] عبد الرزاق سلام عبد الرزاق– النظام المصرفي الجزائري وآلة تحديثه في ظل العولمة–مجلة الاقتصاد الجديد، العدد6، ماي 2012، ص229.

المطلب الثالث: الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي و تحرير الأسواق المالية والنقدية

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة، وعاصرت العديد من التطورات، فقد اتجهت البنوك إلى تدويل أنشطتها سعيا وراء تنويع السواق وتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح والاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تمنحها الدول المضيفة.

كما شهدت الأسواق المالية اتجاها متزايدا نحو التحرير المصرفي من القيود، بما فيها التشريعات واللوائح التي تعوق وتحول دون حرية حركتها وانفتاحها.

الفرع الأول: الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي

انتشرت في حقبة التسعينات من القرن الماضي استخدام مصطلح العولمة، والذي يعبر في جوهره على تلاشي اثر الحدود الجغرافية والسياسية أمام حرية حركة التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا.

ويعد الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي احد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية، بحيث تجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة العملاء، واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع أفاق توظيف الأموال، وقد صاحب هذه التوجهات المزيد من القيود الحكومية وهناك جملة من الأسباب التي دفعت بالبنوك إلى تدويل أنشطتها نذكر منها[1]:

- تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق وبخاصة خطر المنافسة وتشبع الأسواق المحلية .
- انخفاض التكاليف في الدول المضيفة (تكاليف العمالة، وبعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيراتها في الدولة الأم.
- الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة وكذلك الاستفادة من الحوافز التي تمنحها الدول لتوسيع بنوكها في الخارج.
- زوال الحواجز والقيود خاصة بعد نجاح جولة الارغواي الأخيرة والتوصل في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى إبرام اتفاقية (GATS) بما فيها الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997.

كل هذه الأسباب السالفة الذكر شجعت على تدويل وعولمة النشاط المصرفي، وسمحت للبنوك بالتواجد خارج حدود الدولة الواحدة وأصبحت ظاهرة البنوك متعددة الجنسيات في التزايد والانتشار، حيث توسعت الملكية الأجنبية لأصول المصارف في العديد من الدول، فنجد هذه الملكية قد بلغت 80%في

[1] هبة محمد الطنطاوي الباز، مرجع سابق، ص ص 10-11

كل من هونغ كونغ وسنغافورة، كما تتجاوز هذه النسبة 20% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والشيلي في منتصف التسعينات[1].

الفرع الثاني: تحرير الأسواق المالية والنقدية من القيود

عرفت الأسواق المالية والنقدية اتجاها متزايدا نحو التحرر من القيود بما فيها التشريعات واللوائح والشكليات والمعوقات التي تحد من حريتها وحركتها، وقد بدأت عملية إزالة القيود بعد تأكد فشلها وعدم فعاليتها في تخفيض رأس المال وتحقيق أهداف السياسة النقدية، وتهدف هذه العملية إلى إنهاء التدخل الحكومي المباشر في النظم المالية والمصرفية، والتي تميزت بها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلك العملية التي أخذت صورا عديدة منها تحديد الحد الأقصى لأسعار الفائدة التي يمكن دفعها على الودائع، وتلك التي يتم تحميلها على القروض، تحديد حد أدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول، تحديد نسب الاحتياطي القانوني، تحديد أماكن توطن البنوك وتحديد اختصاصها والخدمات التي يسمح بتقديمها.

وقد كان الغرض من هذا التدخل الحكومي لحماية الموارد المالية للأفراد على أساس أن تركها دون تدخل قد يؤدي إلى العديد من المخاطر، الأمر الذي يترتب عليه في النهاية خسائر وفقدان الثقة ويؤثر على السلامة المالية [2].

وقد تفاوت الاتجاه نحو إزالة القيود من دولة إلى أخرى واتخذ عدة أشكال مثل تخفيف القيود والإجراءات المعوقة لحركة تدفق رؤوس الأموال واستثمارها، إلغاء الرقابة على عمليات التمويل الخارجي، إزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتلك المفروضة على العمولات وتسعير الخدمات المصرفية وإلغاء السقوف الائتمانية، ورفع القيود على عمليات الصرف الأجنبي.

بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجغرافية أمام نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وإلغاء الفوارق بين بنوك الاستثمار والبنوك التجارية وإلغاء القيود التي تحول دون الجمع بين أعمال البنوك والتأمين وزيادة إمكانية الدخول إلى مجال الصناعة المصرفية، وتوسيع نطاق الاختيار بين المنتجات المصرفية المتاحة أمـام الأفراد.

وقد ترتب على هذه العملية الخاصة بإزالة القيود والحواجز وتحرير الأسواق النقدية والمالية، زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية – على النحو الذي سيرد ذكره – بالإضافة إلى ظهور منتجات وأساليب مصرفية ومالية جديدة.

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص27

[2] بريش عبد القادر – التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة2006، بدون صفحة .

المطلب الرابع: آثار انعكاس العولمة على الجهاز المالي والمصرفي

للعولمة الاقتصادية تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، إلا أن الآثار الاقتصادية للعولمة قد تكون ايجابية أو قد تكون سلبية، وعلى هذا يجب تعظيم الايجابيات وتقليل الآثار السلبية وبالتالي يمكن التركيز على الآثار التالية، وذلك من خلال التحليل التالي [1] :

1-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، أصبحت كل البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي الخصوم في البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الافتراضية، مما أدى إلى انخفاض نصيب القروض، وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى، وبخاصة إصدار السندات.

2 – تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية :

يشتمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق، أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية، والإقدام على مجالات استثمار جديدة .

3 – ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل :

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاما على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذ معيار كأية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988، وأصبح لازما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة حيث أصبح عليها الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية1992، وقد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعرف بمقررات بازل II، وهذا الإطار يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف التالية:

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل – العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3 ،2005، ص ص 6-8 .

- الاستمرار في تعزيز أمن وسلامة النظام المالي.
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.

ويركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، وفي نفس الوقت، يجب أن يعمل هذا الإطار على توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة ولهذه الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية، وفي بعض الدول فإن المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسألة أن كل مصرف من المجموعة يتمتع بمعدل رأس مال كاف.

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي، خاصة ميادين الأوراق المالية والتأمين، لذا فإن لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين، وفيما يختص بالمجموعات المالية المتنوعة فإن اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال .

4 – احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية:

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها الجات في جولة أورغواي 1994، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاثة مظاهر هي :

أولا: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غي المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية .

ثانيا: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية.

ثالثا: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

هذه الاتجاهات أدت إلى احترام المنافسة في السوق المصرفية ، في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء، لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية وخاصة في أسواق الخدمات المالية.

5– الاندماج المصرفي:

إن أحد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة اندماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة مع بعضها البعض، وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم.

المبحث الثاني: التطورات التكنولوجية وأثرها على الصناعة المصرفية

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي، حيث اهتمت البنوك اهتماما كثيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات، بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة، وتطوير أساليب تقديمه مما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر بما يتلاءم مع المتطلبات المعاصرة ويحقق نموا مطردا في حجم عملياته وأرباحه.

ولعل أهم ملامح المنظومة المصرفية الحديث هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي إلى البنوك الافتراضية والتي تعتمد على شبكة انترنت في تقديم خدماتها للعملاء، لتضييف أبعاد غير مسبوقة للعمل المصرفي.

لذا سنولي بالدراسة في هذا المبحث مفهوم التكنولوجيا في العمل المصرفي وأهم خصائصها، وكذلك وسائل الدفع الحديثة التي تنتهجها البنوك بالإضافة إلى البنوك الالكترونية والذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا في المجال المصرفي وأهم خصائصها

نتيجة للعولمة وعلى ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومع ظهور التجارة الالكترونية، عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تحققه هذه التكنولوجيا الحديثة، والمتمثلة في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الالكتروني.

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا في المجال المصرفي

تعرف التكنولوجيا المصرفية على أنها رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة، ويعكس مصطلح التكنولوجيا في المجال المصرفي مجالين، الأول هو التكنولوجيا الثقيلة وتشمل الآلات والمعدات وما يطلق عليه اسم تكنولوجيا الصناعة المصرفية مثل الحاسبات وآلات عد النقود وشاشات عرض العملات ووسائل الربط والاتصال، والمجال الثاني هو التكنولوجيا الخفيفة وتشمل والدراية والإدارة والمعلومات والتسويق المصرفي[1] .

وتهتم التكنولوجيا في المجال المصرفي بالاستفادة من الحقائق العلمية ووضعها موضع التنفيذ بحيث تساهم في[2]:

- تقديم خدمات جديدة مبتكرة.

[1] مطاي عبد القادر – متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية – الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2013، ص 24

[2] توفيق علي– دور التكنولوجيا المصرفية في ظل تحرير الخدمات المالية– مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد 06، ماي 2012، ص 250

●تطوير الخدمات المصرفية الحالية.

وهناك أربعة عناصر متشابكة ومتكاملة تشكل مظاهر استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي وهي:

- **الجانب المادي:** ويتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة .
- **الجانب الاستخدامي أو الاستعمالي** : ويتمثل في طرق استخدام هذه المعدات .
- **الجانب العلمي** : ويتمثل في المعرفة المصرفية المطلوبة .
- **الجانب ألابتكاري** : ويتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية .

وعموما فإن التكنولوجيا يمكن تعريفها بأنها تطبيق المعرفة على العمليات الإنتاجية لإنتاج سلعة أو خدمة ما، وذلك انطلاقا من إجراء البحوث وصولا إلى البيوت.

ولعل من أهم المبررات التي آلت إلى استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة ما يلي [1] :

1- كفاءة في الأداء : فقد مكنت التقنيات الحديثة البنوك من تسيير العدد الهائل من الحسابات البنكية لزبائنها دون الحاجة لزيادة عدد الموظفين مع تحقيق السرعة في انجاز المعاملات .

2- تخفيض تكلفة : أدى إدخال التقنيات في التعامل مع أوامر التحويل وأوامر الدفع والشيكات التي ازداد حجم التعامل بها واستخدامها في تسوية المدفوعات عقب الحرب العالمية الثانية إلى خفض تكلفة إرسال الشيكات من فرع إلى فرع آخر ومن بنك إلى آخر وتكلفة العمالة مرتبطة بفرز وقراءة قيد هذه الشيكات يدويا .

3- التحرر من قيود الزمان والمكان : بعد إدخال التقنية في العمل المصرفي أصبح بالإمكان التعامل مع البنوك وإجراء المعاملات وتلقي الخدمات من أي مكان خارج مقراتها وفي أي وقت خارج أوقات العمل الرسمية.

4- تقديم خدمات جديدة: نتيجة لتطبيق التقنيات الحديثة تمكنت البنوك من تقديم خدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل، كما أتاحت لهؤلاء الزبائن من فرص أفضل لتوظيف أموالهم وإذ أنهم أصبحوا أكثر وعيا ودراية بما يجري في مختلف الأسواق النقدية والمالية، وأصبح بالإمكان الوقوف بسرعة على الأسعار المعروضة في أماكن أخرى بسبب ثورة المعلومات .

الفرع الثاني: خصائص التكنولوجيا المصرفية

من خلال دراستنا لمفهوم التكنولوجيا في المجال المصرفي يمكن تحديد أهم خصائصها في ما يلي[2]:

- إن التكنولوجيا المصرفي هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المصرفية.

[1] توفيق علي، مرجع سابق، ص 259 .

[2] البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الثاني،المجلد 54، سنة 2001، ص 138.

- هذه المعارف والمهارات والطرق والأساليب قابلة للاستفادة منها بالتطبيق العلمي في المجال المصرفي.
- إن التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة يستخدمها البنك لتحقيق أهدافه.
- الخدمة المصرفية هي المجال الرسمي لتطبيق التكنولوجيا.

المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات ووسائل الدفع الحديثة

تميز العمل المصرفي في هذا العصر بالاعتماد الكبير على التكنولوجيا والاتصال بهدف تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتقدم المتسارع الذي مس الصناعة المصرفية في بداية هذا القرن، وقد ترتبت على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل المصرفي تغيرات كثيرة في العمل المصرفي أهمها [1] :

- اتساع وتزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الالكتروني .
- انخفاض تكلفة التشغيل.
- ارتفاع حجم المعاملات المصرفية الالكترونية عبر الحدود بين عملاء البنوك وشركات التجارة بواسطة التجارة الالكترونية .
- تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان، وبروز ما يعرف بالخدمات المصرفية المنزلية أو بالهاتف.
- تقديم خدمات لم تكن معروفة من قبل كخدمات الصرف الآلي، وظهور البنوك الالكترونية.

وحتى تتم الاستفادة من تطبيق التكنولوجيا المصرفية وتطوير جودة الخدمات المصرفية والارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجه العمل المصرفي لابد من :

- إيجاد بيئة قانونية وتشريعية مناسبة تساعد على تسهيل تطبيق تكنولوجيا المعلومات في العمليات المصرفية.
- الارتقاء بالعنصر البشري باعتباره أحد الركائز الأساسية بالعمل المصرفي وتطويره .
- تنويع الخدمات المصرفية وتطوير تطبيق العمل المصرفي .

يعتمد مستقبل الخدمات المالية والمصرفية على ربطها بتكنولوجيا المعلومات، وتعميم استخدام الصيرفة الالكترونية ولقد واكبت وسائل الدفع هذا التطور التكنولوجي فتعددت أنواعها وأشكالها حيث نجد من أهمها [2] :

أولا : النقود البلاستيكية (البطاقات البنكية):

[1] مصطفى عبد اللطيف – الصيرفة الالكترونية وآفاقها في الدول العربية – ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة ورقلة، مارس 2004، ص 255 .

[2] رأفة رضوان – عالم التجارة الالكترونية – المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مصر 1999، ص 54 .

تعتبر النقود البلاستيكية في وقتنا المعاصر من أهم وسائل الدفع والبديل العصري للنقود، حيث تستعمل في نطاق واسع في العالم، وقد صممت هذه البطاقة لتلاءم وتوافق رغبات عملاء البنك مقابل احتفاظهم بودائعهم وأرصدة حساباتهم لدى البنك، هذا ما يمنح العملاء المرونة والراحة والأمان ويغنيهم عن حمل مبالغ كبيرة من النقود بشكل سيولة.

وتنقسم النقود البلاستيكية إلى قسمين رئيسيين هما:

- البطاقات الائتمانية (القرضية).
- البطاقات غير الائتمانية.

وفيما يلي جدول يبين تطور المعاملات باستخدام البطاقات البنكية خلال سنة 2022:

الجدول(2-1): تطور المعاملات باستخدام البطاقات خلال سنة 2022.

طبيعة العملية	2021		2022		معدل النمو	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
السحب عبر الصراف الآلي	21.503	413.558	25.281	414.472	%17.57	%0.22
الدفع عبر البطاقات	2.355	14.122	3.879	24.323	%64.71	%71.59
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية	2.349	14.104	2.150	18.552	%8.47	%31.54
بما في ذلك الدفع عبر الانترنت	0.006	0.018	1.729	5.680	%28716.67	%31455.56
استرداد الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية	0.009	0.078	0.013	0.130	%44.44	%66.67
مجموع المعاملات باستعمال البطاقات	23.867	427.758	29.173	438.834	%22.23	%2.45

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2022 ص80.

ثانيا: النقود الذكية:

البطاقة الذكية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة محددة من قبل منظمة (ISO) وتحتوي البطاقة على رقاقة الكترونية " chip" تعمل كحاسب آلي بحيث يمكن تخزين بعض المعلومات عليها مثل الاسم والعنوان، المصرف المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المتصرف وتاريخه، تاريخ حياة العميل المصرفية، يشبه بعضهم هذه البطاقات للكمبيوتر المتنقل لكونها تحتوي على سجل من البيانات والمعلومات، والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة والحدود المصرفية التي يقوم بها، فضلا عن بياناته الشخصية والرقم السري .

ويمتاز هذا النوع من البطاقات بعدة عناصر للحماية من عملية التزوير وسوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقتها ومحاولة تقليده، ومن أهمها الشريط الممغنط، والصورة الفوتوغرافية للعميل، والرقم السري وعدم القدرة على فتح الغطاء الخارجي[1].

لقد تضاعفت اهتمامات المصارف وشركات الخدمات المالية لاستعمال هذا النوع من البطاقات وذلك للأسباب التالية:

- انخفاض تكلفة البطاقة الذكية.
- ارتفاع المخاوف حول احتمالات التزوير التي ترافق استعمال نظام البطاقات الاعتيادية.
- تزايد الاهتمام بالتعامل عن بعد، عبر الهواتف، الحواسيب الشخصية.
- البحث عن فرص جديدة لتحقيق الإيرادات ليس فقط من قبل المصارف ومجهزي الخدمات المالية بل حتى من قبل شركات الاتصالات والحواسيب ومجالات استخدام البطاقات الذكية متعددة .

ثـالثا:النقود الالكترونية (الرقمية):

تعرف النقود الالكترونية أو الرقمية على أنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فإن النقود الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.

ويعتمد النقد الرقمي على آليات وطرق جديدة ومتوافقة بالكامل مع أساليب التجارة الالكترونية، وبخاصة نسبة المشتريات ذات القيمة المتخصصة، بينما الشراء بالأساليب الالكترونية التقليدية (بطاقة الدفع والائتمان) يتطلب دفع عمولة قد تزيد في قيمتها عن قيمة بعض المشتريات صغيرة القيمة.

تعتمد فكرة النقد الالكتروني في قيام العميل (المشتري) بشراء عملات الالكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها، حيث يتم تحميل هذه العملات على الحاسب الخاص بالمشتري وتكون في صورة وحدات عملات صغيرة القيمة، ولكن عملة رقم خاص أو علامة خاصة من البنك المصدر، وبالتالي تحل محل هذه العملات الالكترونية محل العملات العادية وتكون بنفس القيمة المحددة .

رابـعا:الشيك الالكتروني:

لقد تم تطوير استخدام الشيكات الورقية إلى نظام شيكات الكترونية لتتناسب مع مقتضيات التجارة الالكترونية .

[1] رأفة رضوان – المبادئ الأساسية للتسويق والتجارة الالكترونية، لرايسك غرافيك ، مصر، 2003 ،ص 57 .

ويعرف الشيك الالكتروني على أنه المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها[1]، والشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك(حامله)، ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد الكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط تخليص (غالبا ما يكون بنك)، هذا وتتبنى عدة بنوك عالمية فكرة بناء مواصفات قياسية للشيكات الرقمية،من أهمها سيتي بنك وبنك بوسطن والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي نظرا لأهمية هذا النوع من الشيكات للعمل في المستقبل .

وتكون جميع التوقيعات التي يتضمنها هذا الشيك توقيعات الكترونية أو رقمية، ويعرف التوقيع الالكتروني على أنه " عبارة عن نوع من أنواع التشفير المستخدم من أجل إتاحة فرصة توقيع الوثائق الكترونيا بصورة تجعل المستقبل يتأكد من هوية المرسل " [2] ، ويستخدم التوقيع الالكتروني في توقيع الشيكات الالكترونية والعقود وجميع الوثائق الأخرى .

خـــامسا: الهاتف المصرفي:

نشأ الهاتف المصرفي مع تطور خدمات البنوك للرد على استفسارات العملاء لخدمة مستمرة ويختلف نظام خدمات الهاتف المصرفي من بنك لآخر في أساليب وعدد أنواع الخدمات التي يوفرها هذا النظام، وفي العادة أغلب العملاء يفضلون عادة استعمال الهاتف المصرفي في العمليات المصرفي البسيطة أما عمليات الحصول على قروض ائتمانية أو فتح اعتمادات مستندية، فيفضلون أن يتم إجراؤها وجها لوجه مع موظفها المصرفي نظرا لتعقيداتها، ولتفادي حدوث أي خطأ وللرد على استفساراتهم بخصوص بعض الأمور المعقدة فيّها .

ســادسا: الانترنت المصرفي:

حقق انتشار الانترنت واستخدامه للبنوك إمكانية إتاحة خدمات المصرف المنزل ومن ثم اتجهت البنوك نحو التوسع في إنشاء مقر لها حتى يتمكن العميل أن يصل إلى الفرع الالكتروني بطريقة أسهل، ويوفر البنك على الانترنت خدمات عديدة مثل:

[1] رأفة رضوان –عالم التجارة الالكترونية– مرجع سابق، ص 59.

[2] رأفة رضوان –عالم التجارة الالكترونية – مرجع سابق، ص 61

- تقدم شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية [1] .
- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصارف .
- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.
- طريقة إدارة المحافظ المالية للعملاء .
- تقديم طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

ومع اتساع استخدام شبكة الانترنت، فإن العملاء سوف تكون لهم القدرة على مقابلة موظفي المصرف من خلال عقد اجتماعات على شاشات الكمبيوتر وسؤالهم واستقبال الردود والنصائح المالية من الخبراء، كما يمكنها توفير الخدمات لكافة المستخدمين بتقديم خدمات متنوعة، والتسويق الجيد لخدماتها المالية للعملاء حتى في المناطق التي لا يوجد بها فروع مصارف محلية، على أن تقوم المصارف بعرض تنسيق بياناتها على الانترنت المصرفي بشكل جذاب للمستخدمين لهذه الشبكة، وذلك من خلال خفض التكلفة والوفرة في الوقت، وإقناع العملاء بأن الانترنت المصرفي يعد وسيلة جد آمنة.

سـابعا: أجهزة الصرف الآلي

لقد كان الهدف من أجهزة الصرف الآلي التي ظهرت في السبعينات من القرن الماضي كبديل لموظفي الصرافة في البنوك ومختلف فروعها تخفيض عدد المعاملات داخل البنك مع تمكين العميل من الحصول على أمواله في أقصى سرعة ممكنة، وفي الثمانينات انتقل الاهتمام من تخفيض التكاليف إلى تحقيق ميزة تنافسية، وبينما كانت هذه الأجهزة جزءا لا يتجزأ من البنوك أصبت تظهر في مختلف المتاجر ومحطات الوقوف ومراكز التسوق المختلفة.

وفي التسعينات ظهرت اتجاهات جديدة غيرت من دور أجهزة الصرف الآلي، فقد أدت التطورات التكنولوجية إلى إنشاء محطات صغيرة للصرافة الآلية قادرة على أداء وظائف تعددت من مجرد صرف النقود إلى إتاحة فرص تسويق جديدة، كما تغيرت قواعد هذه الشبكة لتعطي مالكي أجهزة الصراف الآلي الحق في تقاضي رسوم الخدمات مما مكن البنوك من تحقيق إيرادات جديدة كما أتاح التطور في الاتصالات والمعلوماتية إلى تطوير المنظومة المعلوماتية لهذه الأجهزة .

[1] ناجي معلا – أجهزة الصرف الآلي المضخمة – مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الثالث، عمان، سبتمبر 1999، ص 79 .

المطلب الثالث: البنوك الالكترونية و الذكاء الاصطناعي كأحد أهم مفرزات التكنولوجيا

الفرع الأول: البنوك الالكترونية

يمثل البنك الالكتروني أحد المواضيع ما اصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الالكترونية وتقنية المعاملات، في هذه الأخيرة أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للبنك الالكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنت.

فالبنك الالكتروني مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها الأساسية الالكترونية والتي تعد الانترنت من أهم أشكالها[1]، ووفقا للدراسة العالمية وتحديدا دراسات جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت :

الأول: الموقع ألمعلوماتي: ويعتبر المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية من خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

الثاني: الموقع التفاعلي أو الاتصالي: حيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

الثالث: الموقع التبادلي: وهو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها، وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية، وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية [2].

يعتبر تطور ووصول الخدمات المصرفية الالكترونية لمراحل أكثر تقدما سلاحا ذو حدين ، فعلى الرغم من تأثيره الإيجابي على كفاءة التنفيذ والأداء في البنوك، إلا أنه يفرز المزيد من الأعباء عليها لا سيما أن الخدمات المصرفية المقدمة عبر القنوات الالكترونية المختلفة أصبحت تهدد الخدمات المقدمة بواسطة الفروع مع تناقص ربحية العمليات التقليدية [3].

إن البنوك الالكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب، بل موقعا ماليا تجاريا إداريا استشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط، فإذا عجز البنك نفسه عن أداء خدمة ما

---

[1] رأفة رضوان–المبادئ الأساسية للتسويق والتجارة الالكترونية– مرجع سابق،ص13 .

[2] البنوك الالكترونية من الموقع " E – BANKING "www.arablaw.ong/download/ E–BANKING (17 / 03 / 2024)

[3] سامي أحمد مراد – دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية – المكتب العربي للمعارف، القاهرة ط 1. 2005، ص 177 .

كان الحل هو اللجوء إلى المواقع المرتبطة التي يتم عادة التعاقد معها للقيام بخدمات عبر نفس موقع البنك، بل إن أحد أهم تحديات المنافسة في ميدان البنوك الالكترونية أن مؤسسات مالية تقدم على الشبكة خدمات كانت حكرا على البنوك بمعناها التقليدي.

وفي هذا السياق نجد بعض المؤسسات التجارية تمارس أعمالا مصرفية بحتة نتجت عن قدرتها المتميزة على إدارة موقع مالي على الشبكة وأصبحت بنكا حقيقيا بالمعنى المعروف بعد أن كانت تعتمد – عبر خطوط مرتبطة بها – على البنوك القائمة، ووجدت هذه الشركات نفسها بعد حين تمتلك وسائل الدفع النقدي التقنية وتمكنت من إنشاء قواعد حسابات بنكية خاصة بعملائها، وتمنحهم ضمن سياساتها التسويقية تسهيلات في الوفاء بالتزاماتهم نحوها، ومن ثم أصبحت المؤسسات تمارس أعمالا مصرفية، فتح الحساب ومنح الاعتماد، وإدارة الدفع النقدي، ونقل الأموال، وإصدار بطاقات الائتمان والوفاء الخاصة بزبائنها وغيرها[1] .

-الفرع الثاني : عراقيل انتشار تطبيق البنوك الالكترونية في الجزائر

من خلال عدة دراسات تحليلية نستنتج عدة عراقيل تعيق تطبيق التكنولوجيا المصرفية في الجزائر ومن أهمها [2]:

- عدم وجود وعي مصرفي للعملاء وإطارات البنوك بمزايا الخدمات المصرفية الالكترونية .
- عدم الثقة في التسديد بالوسائل الالكترونية وكذلك عدم معرفة كيفية استعمالها .
- انعدام المنافسة الكافية بين البنوك للاتجاه إلى الإبداع وخلق قنوات توزيع جديدة لجلب عملاء جدد.
- عدم وجود بنية تحتية للاتصالات فعالة وسريعة .
- ارتفاع تكلفة وصيانة وإيجار الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية.
- عدم وجود إطار قانوني لتنظيم آلية العمل المصرفي الالكتروني.
- عدم وجود خبراء وإطارات في مجال التقنية المصرفية الحديثة.
- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، ومنها مخاطر المنافسة، مخاطر التشغيل، مخاطر الائتمان وتزايد جرائم السرقة والتزوير والاحتيال.
- عدم توفر الحماية اللازمة لتأمين سلامة نقل المعلومات والتحويلات المالية.
- عدم معرفة أو تجاهل عمل ونشاط البنوك الالكترونية.

[1] البنوك الالكترونية من الموقع : E- BANKING 28-03-2024 .

[2] وافي ميلود وداودي محمد – واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الالكترونية – دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات السوقية وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 01،(2017)، ص 24

الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي

بدأ استخدام تعبير الذكاء الاصطناعي في بداية الستينات عندما نشر العالم (منسكي) بحثا بعنوان " خطوات نحو الذكاء الاصطناعي" وتطور هذا المفهوم ليشير إلى حقل عملي متخصص يهدف إلى برمجة الحاسب لكي تتمكن من امتلاك القدرة على التفكير، وحل المشاكل واتخاذ القرارات، وتمييز الأصوات والصور، وفهم النصوص المكتوبة باللغة الطبيعية.

ويشير الذكاء الاصطناعي إلى قدرة كمبيوتر أو روبوت مدعم بكمبيوتر، على معالجة المعلومات، والوصول إلى النتائج بطريقة مماثلة لعملية التفكير لدى البشر في التعلم واتخاذ القرارات وحل المشكلات، وبالتالي فإن هدف أنظمة الذكاء الاصطناعي هو تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشكلات المعقدة بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والاستدلالية عند البشر[1]، بالإضافة إلى ذلك يعرف أيضا على أنه مجموعة النظريات والتقنيات المستخدمة لإنتاج آلات قادرة على محاكاة الذكاء البشري، وذلك باستخدام خوارزميات قوية لتوفير إجابات فعالة وموثوقة ومخصصة للمستخدمين من خلال الجمع بين الأجهزة والبرامج، ويعمل الذكاء الاصطناعي على تعبئة المعرفة متعددة التخصصات كالإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر والرياضيات[2].

ثانيا: خصائص الذكاء الاصطناعي:

خصائص الذكاء الاصطناعي تتمثل في ما يلي[3]:

- تحويل الخبرة والمعرفة إلى العقول الصناعية والآلات الأخرى بصورة أسهل عن طريق نسخها بصورة سهلة إلى الآخرين وفي ذلك يتم تقليل الوقت الضائع في تمرير تلك المعرفة لغير البشر من خلال التدريب.
- الآلات في ظل الذكاء الصناعي وعلى عكس البشر تعمل دون ملل أو تعب أو توقف وبالتالي تتفوق على البشر في هذا المجال.

[1] سالمي نصر الدين وبن دقفل كمال- دور الذكاء الاصطناعي في عملية تخطيط المنتج في شركة الاتصالات ooredoo، الجزائر- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد01، 2020، ص181.

[2] صبيرة سعيدي وصليحة فلاق- تبني الذكاء الاصطناعي في شركات التأمين كآلية لتعزيز التمويل المالي- دراسة حالة شركة- أكسا- Revue Algérienne d'économie de gestion vol. 15N. 01.2021 ص273.

[3] طيبي إكرام ومولاي أمينة- أثر الذكاء الاصطناعي على أداء البنوك التجارية (دراسة حالة البنوك التجارية لولايتي البيض وتيارت)- مجلة دراسات اقتصادية، المجلد23، العدد 01، السنة 2023، ص36.

- تستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي بيانات في الوقت الفعلي وتجمع معلومات مختلفة من مصادر مختلفة بطريقة تمكنها من إجراء تحليل معقد وسريع لاتخاذ قرارات أفضل.
- يعمل الذكاء الاصطناعي بطريقة قابلة للتكيف، فبإمكانه التعلم والمساعدة في اتخاذ القرارات.
- تهدف إلى محاكاة الإنسان فكرا وأسلوبا إلى تخليد خبرة البشر.
- وجود حل متخصص لكل مشكلة ولكل فئة متجانسة من المشاكل.

ثالثا: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وأداء البنوك التجارية:

تساهم نظم وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في تحسين ربحية المصرف ومستور أدائه المالي وتخفيض تكاليفه، حيث تلعب هذه الأنظمة دورا بارزا في تقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة وغير معيبة تساهم بشكل فعال في تحقيق رضا العملاء وتكرار تعاملاتهم مع المصرف وبالتالي زيادة مبيعاته وأرباحه بصورة مستمرة[1].

تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة عملاء أسرع وخلافات أقل، حيث تعامل العملاء عادة مع الأمور المالية والمصرفية بفارغ الصبر فهم بحاجة لدعم فوري ولن يكونوا على استعداد للانتظار حتى ولو لبضع دقائق، وجدير بالذكر هنا أنه يمكن للتواصل المدعوم بالذكاء الاصطناعي خدمة العملاء على الفور دون اضطرارهم للانتظار ثانية واحدة، بالإضافة إلى أنه يمكن من خلال هذه التقنيات الإجابة على استفسارات العملاء الروتينية والتي من طبعها أنها تستنزف الوقت من الموظفين وهذا بدوره يساعد في تحسين أداء البنوك وتمكن الموظفين من التركيز على المهام الإستراتيجية [2].

المطلب الرابع: مخاطر المعاملات المصرفية الالكترونية

أدى النمو الكبير في أنشطة العمليات المصرفية الالكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، هذا بالإضافة إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الانترنت، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل وشرعيته[3] ومن أهم المخاطر التي تنشأ عن العمليات المصرفية والالكترونية نذكر ما يلي :

[1] مرجع سابق ، ص40.

[2] ريهام محمود دياب– دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمة المصرفية– المجلة العربية المعلوماتية وأمن المعلومات– العدد09، مصر،2022، ص96.

[3] علي بدران – الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2 – المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، 2005، ص 12 .

1- **المخاطر الإستراتيجيةstratégique Risc:** تعتمد العمليات المصرفية الالكترونية على الانترنت من أجل توفير المعلومات لعملائها وأيضا تنفيذ العمليات التي يطلبونها، ولا شك في أن التطورات السريعة في التكنولوجيا، وازدياد حدة التنافس بين المصارف ذاتها وبين المؤسسات غير المصرفي، قد تعرض المصارف إلى مخاطر كبيرة في حال عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ لإستراتيجية العمليات المصرفية الالكترونية .

وعليه فإن إدارة المصرف بحاجة إلى درس متأن لمدى مساهمة إستراتيجية الانترنت في الحفاظ على تنافسية المؤسسة وربحيتها مع التأكد من عدم حصول زيادة غير مرغوبة بها في بنية المخاطر، وعلى السلطات الرقابية أن تتوقع من المصارف قيامها بتقييم الفوائد والمحاذير المرتبطة بخياراتها الإستراتيجية[1].

2- **مخاطر التشغيل:** نظرا لاعتماد كل نشاطات البنوك الالكترونية على التكنولوجيا، فإن المخاطر التشغيلية تشكل أهم المخاطر التي تواجهها المصارف.

والمخاطر التشغيلية لها مصادر متعددة، فهناك أولا ما يرتبط بحقيقة أن الكثير من المصارف يعتمد على طرف ثالث لإدارة البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم عمليات البنوك الالكترونية، بحيث ترتبط أنظمته بأنظمة هذا الطرف الثالث، وهكذا فإن المصارف يمكن أن تتعرض إلى أخطاء، على صعيد تشغيل العمليات، هذا في حال كانت أنظمة البنوك الالكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب[2].

من هنا يتعين على المصارف أن تتأكد من أن هذه المعطيات يتم مراقبتها والتحكم بها بشكل ملائم يتعين على السلطات الرقابية تقييم مدى القدرة المتواصلة لإدارة المصرف على تحقيق ذلك.

وهناك مصدر آخر للمخاطر التشغيلية يتمثل في الحماية، إذ أن قنوات التوزيع الالكتروني المفتوحة تطرح أمام المصارف قضايا الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات، والتأكد من هوية العملاء وشرعيتهم بالنسبة للحسابات المصرفية، والتحكم بنفاذ العملاء الشرعيين إلى حساباته، خاصة مع ازدياد الغش والخداع والاحتيال والاختراق غير الشرعي لشبكة الانترنت العالمية وحسابات العملاء الأصليين [3].

من هنا بتعين على المصارف تطوير أنظمة الحماية الملائمة وإدارة أنظمتها الداخلية بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها دوليا على أصعدة التأكد من هوية العملاء وشرعية التوقيع الالكتروني

[1] أحمد سفر – العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية – الطبعة الأولى، المؤسسة الأولى الحديثة للكتاب، لبنان ،،2006 ص 226.

[2] منير الجنيهي وممدوح الجنيهي – البنوك الالكترونية – الإصدار الثاني، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009، ص 230 .

[3] أحمد سفر – أنظمة الدفع الالكترونية – منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 26 .

والتشفير وخلافه، وعلى المستوى الدولي يتعين على السلطات الدولية تشجيع عملية تطوير منهج شامل لإدارة المخاطر المرتبطة بتعرضات الحماية الداخلية والخارجية.

والمصدر الثالث للمخاطر التشغيلية يرتبط بمسألة تكامل المعلومات، التي تعتبر مكونا هاما لحماية النظام، من هنا يجب على المصارف تحسين قدرة تداخل العمليات داخل المصرف وعبره من أجل إدارة العلاقات بشكل فاعل مع العملاء والمصارف الأخرى ومزودي الخدمات الخارجيين، وريثما يتم وضع معايير محددة لإدارة المعلومات الكترونيا، فإن المصارف سوف تستمر في مواجهة تحدي إقامة إجراءات الضبط الفاعلة من أجل ضمان تكامل ودقة المعلومات التي يتم الحصول عليها ونقلها .

3-**مخاطر السمعة** : تنشأ مخاطر السمعة في حال توافر رأي سلبي اتجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها.

إن مخاطر السمعة تتعلق بالتطورات غير المواتية التي يمكن أن تعترض تقديم المصرف لخدماته ومنتجاته من خلال قنوات المصارف الالكترونية.

من هنا تكمن أهمية امتلاك المصرف لشبكة موثوق بها لدعم أنشطته في حقل المصارف الالكترونية. ويمكن أن تتعرض سمعة المصرف لأضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عملاءه، ومن أجل حماية المصرف يتعين عليه تطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة إلى عمليات المصارف الالكترونية بحيث أنه[1]:

- يتعين على البنوك أن تضمن تقديم المعلومات المناسبة في مواقعها على الانترنت، بغية السماح للعملاء المحتملين بالتوصل إلى استنتاجات مدروسة حول هوية البنك ومركزه القانوني، وذلك قبل الدخول بمعاملات تنفيذ من خلال العمليات المصرفية الالكترونية.
- يجب على البنوك اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من الوفاء بمتطلبات سرية العميل بحسب الدول التي يقدم فيها البنك منتجاته وخدماته المستندة إلى العمليات المصرفية الالكترونية .
- يجب أن تكون للبنوك القدرة الفاعلة واستمرارية النشاط وعمليات التخطيط للطوارئ للمساعدة على ضمان توافر النظم والخدمات من خلال العمليات الالكترونية.

[1] احمد سفر –العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية– مرجع سابق، ص229.

- يتعين على البنوك إعداد خطط مناسبة تتضمن الاستجابة للحوادث والحد منها وخفض المشكلات الناشئة عن الحوادث غير المتوقعة، بما في ذلك أنواع الهجوم الداخلي والخارجي، التي قد تعوق تزويد النظم والخدمات المتعلقة بالعمليات المصرفية الالكترونية.

4-المخاطر القانونية :وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، لاسيما وأن العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لازالت في طور التطوير مثل السجلات والتوقيعات والعقود الالكترونية وقواعد إرسال وتلقي السجلات الالكترونية، والاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الالكتروني، وأحكام السرية والإفصاح، كذلك انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال[1].

وتتمثل أهم التحديات القانونية في تحدي قبول القانون للتعاقدات الالكترونية حجيتها في الإثبات، أمن المعلومات، إثبات الشخصية، التحديات الضريبية، وسائل الدفع، التواقيع الالكترونية، أنظمة الدفع النقدي، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، المال النقدي أو الالكتروني، سرية المعلومات وأمنها من مخاطر إجرام التقنية العالية، خصوصية العميل، حجية المراسلات الالكترونية، التعاقدات المصرفية الالكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات المصرف أو المستخدمة من موقع المصرف أو المرتبطة بها، علاقة وتعاقدات المصرف من الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها أو مع المواقع الحليفة، مشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية .

5-المخاطر الأخرى: إن لقنوات توزيع البنوك الالكترونية انعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفيةالتقليدية الأخرى، مثل مخاطر التسليف والسيولة وسعر الفائدة والسوق، حيث بإمكان هذه القنوات ليس فقط زيادة أو تقليل بنية مخاطر المصرف، بل أيضا تحقيق تحول في هذه المخاطر ووفق طرق معقدة في بعض الأحيان [2] .

وبالنسبة لمخاطر التسليف، فإن توزيع الخدمات المصرفية وفق القنوات الالكترونية قد لا يمكن المصرف من إدراك حقيقة آليات السوق ومخاطره محليا أو في الأسواق الخارجية وبالتالي عدم الإحاطة بهوية وأهلية العميل الائتمانية والتأكد من ضماناته المتاحة والتي تعتبر شروطا أساسية في عملية صنع القرارات الائتمانية السليمة .

[1] احمد سفر – أنظمة الدفع الالكترونية– مرجع سابق، ص27 .

[2] شول شهرة ومدوخ ماجدة – الصيرفة الالكترونية : ماهيتها – مخاطرها – حمايتها–مداخلة مقدمة إلى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي 06-07 ،جوان 2005، ص 15

وبالنسبة لمخاطر السيولة، فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن المصرف يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الانترنت وتحمل عملاءه على سحب ودائعهم بسرعة ما قد يعرضه لأزمة سيولة، كما أن بنوك الانترنت بإمكانها زيادة حركة الودائع، طالما أن المودعين الجدد يحافظون على حساباتهم لدى هذا المصرف أو ذلك وفق شروط ومعدلات الفائدة، من هنا أهمية حرص المصرف على مراقبة سيولته التغيرات الحاصلة في ودائعه وقروضه بشكل مستمر ودقيق.

وأخيرا في ما يتعلق بمخاطر القطاع الأجنبي فإن المصرف يمكن أن يتعرض لهذه المخاطر في حال قبوله الودائع من عملاء أجانب أو فتحه حسابات مقومة بالعملات الأجنبية.

كما أن هذه المخاطر يمكن أنت تزداد في حالات التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السلبية في الدول الأخرى.

المبحث الثالث: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

تركزت جهود تحرير التجارة العالمية في إزالة العوائق أمام تبادل السلع المنظورة (السلع المادية) فقط وغيبت تجارة الخدمات ،إن الأهمية المتزايدة لهذا النوع من التجارة ، والتي كاد معدل تصديرها يربوا إلى معدل تصدير السلع المادية بالنسبة إلى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، أين ظهرت الحاجة إلى معاملة السلع غير المنظورة نفس معاملة السلع المادية من حيث تحرير حركة تبادلها عالميا، ولقد تضمن البرنامج الانتخابي للرئيس دونالد ريغن في فترة رئاسة 1984-1988 تعهدا بالعمل على تحرير التجارة العالمية في الخدمات، لذلك تم إدراج الأمر في آخر لحظة في جدول أعمال جولة الأوروغواي، وبالتالي أسفر عنها التوقع على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات كملحق لاتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وذلك في مدينة مراكش المغربية في أفريل 1994.

يعتبر إدراج قطاع الخدمات في إطار اتفاقية الجات من أبرز نتائج جولة الأرغواي، بناء على تخطيط وترتيب مسبق من الولايات المتحدة الأمريكية ، بتنسيق كامل من الدول المتقدمة .

وعلى ضوء هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تحرير التجارة في الخدمات و المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات و الخدمات المالية والمصرفية التي تشملها الاتفاقية وأخيرا الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية

الفرع الأول: مفهوم تحرير الخدمات

يختلف مفهوم تحرير تجارة الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبر الحدود، وتعريفات جمركية بالنسبة لموردي الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات التي تفرضها كل دولة، وهذه القيود سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث تصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر في الخدمات [1] .

كما يشير مفهوم تحرير تجارة الخدمات أيضا إلى حرية انتقال مستهلكي الخدمات من بلد لآخر، واختيار أي مورد للخدمة والطريقة التي يعرض بها خدماته، وعليه فإن المعني يركز أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية، ويفرض القيود والحواجز على خدمات محددة بذاتها سواء أكان مقدمها موردا محليا أو أجنبيا [2] .

كما ينصرف مفهوم تحرير الخدمات إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص موردي الخدمات الأجانب إلى السوق المحلية، والتقليل من التحفيز اتجاههم وتمكين الموردين المحليين للخدمات من الوصول إلى الأسواق الأجنبية [3].

وبمفهوم آخر فإن تحرير القطاع الخدماتي يعني إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة، وتمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار كمية الخدمات وتتضمن عولمة التجارة في الخدمات إزالة التمييز بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين ،إذ يعتبر منتج أو مورد الخدمات بأنه شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإنتاج وتسويق هذه الخدمات أن لا يكون مؤسسة حكومية أو تابعة للحكومة أو عاملة لحساب الحكومة [4].

وهناك تصنيفات متعددة للتجارة الدولية في الخدمات لعل أهمها التصنيف الذي قدمه كل من " ستيرن " و "هوكمان " والذي فرق بين عدة أنواع رئيسية من الخدمات وهي :

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب– العولمة واقتصاديات البنوك– مرجع سابق، ص 110 .

[2] بريش عبد القادر –التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية– مرجع سابق –بدون صفحة

[3] حسين عبيد – الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات – سلسلة أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2000، ص 09 .

[4] عماد شهاب – التجارة في الخدمات ، قطاع الخدمات المالية– الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية كانكون – المكسيك – 14 سبتمبر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ص 02.

1-الخدمات المنفصلة :

- خدمات لا تحتاج انتقال عارضي وطالبي الخدمات بين الدول مثل خدمات النقل البري والبحري والجوي.
- خدمات تحتاج لانتقال طالب الخدمات إلى بلد أو عارض الخدمة كخدمات السياحة والتعليم والصحة .
- خدمات تتطلب انتقال عارض الخدمة إلى مكان أو بلد طالبيها مثل الخدمات المصرفية وخدمات التأمين التي تستلزم فتح فروع داخل الأسواق الخارجية حتى تستطيع تقديم الخدمة.

2-الخدمات غير المنفصلة: وهي الخدمات التي تتطلب انتقال كل من المستهلكين والمنتجين للخدمة وتقديم الخدمات وفقا للأشكال الأربعة التالية:

- انتقال مستهلك الخدمة من إقليم دولة أخرى كما هو الحال في حالة السياحة.
- انتقال الخدمة عبر الحدود بمعنى أن يتم انتقال خدمة معين من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى.
- من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من دولة ما بهدف إقامة كيان تجاري لتوريد الخدمة.
- انتقال الأشخاص الطبيعيين الذين ينتمون إلى دولة عضو لتوريد خدمة في بلد ما كمستشارين[1]

الفرع الثاني: فوائد تحرير الخدمات.

1-الأداء الاقتصادي : تعتبر البنية التحتية الفعالة للخدمات شرط مسبق للنجاح الاقتصادي وتوفر الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، البنوك، التأمين والمواصلات، مدخلات إستراتيجية مهمة لجميع القطاعات،

السلع أو الخدمات، وبدون حافز المنافسة فمن المستبعد أن تتفوق في هذا الدور بما يضر فعالية ونمو الاقتصاد العام، ولهذا فإن هذه الحكومات تعتمد على بيئة شفافة ومفتوحة لتزويد الخدمات.

2- **التنمية:** تساعد القوة التنافسية المصدرين والمنتجين في الدول النامية على استغلال الخدمات بغض النظر عن نوعيتها، كما استطاعت عدد من الدول النامية أيضا، بالاستناد إلى الاستثمار الأجنبي والخبرة، التقدم في أسواق الخدمات الدولية من السياحة والبناء في تطوير البرامج والرعاية الصحية حتى أصبح تحرير الخدمات عنصرا أساسيا للعديد من استراتيجيات التنمية في هذه الدول[2].

[1] بريش عبد القادر- التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية- مرجع سابق، بدون صفحة .

[2] محسن هلال- اتفاق التجارة الدولية في الخدمات- مؤتمر الجات والدول العربية ، النتائج والآثار ، 11 -13 أكتوبر 1994، القاهرة ، 1994، ص65

3- ادخارات المستهلك : هناك دليل قوي في العديد من الخدمات بأن التحرر يوفر أسعارا منخفضة أكثر وجودة أفضل وتشكيلة أوسع للمستهلكين، وتعمل مثل هذه الفوائد تباعا من خلال النظام الاقتصادي كما يساعد تحسين شروط الإمداد العديد من المنتجات الأخرى، لهذا حتى ارتفعت بعض الأسعار أثناء تحرير التجارة، فإن ذلك يتفق مع انخفاض السعر وزيادة الجودة في مكان آخر، علاوة على ذلك تبقى الحكومات قادرة بشكل كامل بموجب اتفاق الجات حتى في بيئة متحررة تماما على تطبيق التزامات الخدمات العامة والإجراءات المتشابهة على أساس السياسة الاجتماعية المتبعة .

4- الابتكارات السريعة شهدت الدول ذات أسواق الخدمات المتحررة إنتاجا أضخم وابتكارات علمية كثيرة، وبينما كان النمو السريع للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية ،كان انطلاقا بطيئا في العديد من الدول الأوربية التي كانت مترددة في احتضان إصلاحات الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما يمكن أن تشاهد تناقضات متشابهة في قطاع الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات .

5- **الشفافية الأكبر والتوقعات:** تعادل التزامات الدول لجدول خدمات المنظمة العالمية للتجارة ضمانا قانونيا ملزما يسمح للشركات الأجنبية بتزويد خدمتهم تحت الظروف المستقرة، وهذا يعطي كل من يملك حصة في القطاع سواء المنتجين، المستثمرين، العمال والمستخدمين فكرة واضحة عن قواعد اللعبة، حتى يصبحون قادرين على التخطيط للمستقبل بقناعة أكبر الأمر الذي يشجع الاستثمار طويل الأجل.

6- **نقل التكنولوجيا:** توفر التزامات الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي يساهم بتقنياته ومهاراته الجديدة التي تدخل ضمن اقتصاد أوسع بطرق مختلفة، حيث يتعلم الموظفون المحليون المهارات الجديدة ويقومون بنشرها عند تغيير أماكن عملهم مثلا، وتستخدم الشركات المحلية هذه التقنيات الجديدة، بالإضافة إلى القطاعات الأخرى التي تستخدم معطيات قطاع الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والإدارة المالية [1].

المطلب الثاني: المبادئ والالتزامات في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية

أسست اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على عدد من المبادئ والقواعد والالتزامات التي يجب أن تراعى عند تطبيق الاتفاقية على النحو التالي:

الفرع الأول: المبادئ العامة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات

تطبق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المبادئ الأساسية التي تم الاتفاق عليها في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومنها:

[1] منظمة التجارة العالمية، الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، الحقيقة والخيال، ص 08

تطبق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المبادئ الأساسية التي تم الاتفاق عليها في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومنها:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : يرتكز على عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب (سواء كانوا بنوكا أجنبية، شركات تتعامل بالأوراق المالية أو شركات تأمين)، من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبالتالي فإن أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تعطى لطرف أو بمعنى أدق لمورد خدمة تمتد تلقائيا إلى الطرف الآخر [1] .

2- مبدأ التحرير التدريجي: يهدف التحرير التصاعدي إلى إلغاء الآثار العكسية للتدابير الحكومية بمرور الزمن على تجارة الخدمات المالية، لتسهيل الوصول إلى السوق، ويتم الوصول إلى ذلك من خلال الدورات المتعاقبة من المفاوضات وهذا التدرج يهدف إلى مراعاة ظروف الدول المشاركة في الاتفاقية، حيث يجب القيام بعملية التحرير من منظور تقرير مصالح كل المشاركين على أساس المزايا المتبادلة وتأمين التوازن الكلي للحقوق والواجبات، مع الوضع في الاعتبار أهداف السياسة القومية ومستوى التنمية للأعضاء المشاركين سواء القطاعات الكلية أو الفردية وقد تم التأكيد أيضا على أنه ينبغي توفر مرونة مناسبة للتعامل مع البلدان النامية لفتح قطاعات قليلة وتحرير أنواع قليلة من التعاملات وامتداد الوصول إلى السوق تدريجيا مع مسيرة التنمية الخاصة بها.

3- القواعد والإجراءات المحلية: الإقرار بأن الحكومات تملك الحق في اتخاذ إجراءات لأسباب تتعلق بالحصانة أو الحيطة (لحماية المستثمرين والموردين وأصحاب بوالص التأمين) ولضمان سلامة واستقرار النظام المالي، شرط ألا تلحق هذه التدابير الضرر بالأعضاء الآخرين أو تستخدم كوسيلة للتهرب من تعهدات والتزامات العضو بموجب هذه الاتفاقية .

4- مبدأ الشفافية : أهمية تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية والقوانين والتشريعات ومبادئ الرقابة والمعلومات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية وذات التأثير المباشر أو غير المباشر على تجارتها ، وذلك بشكل فوري مع إحاطة مجلس تجارة الخدمات علما بها، فقد أكدت الاتفاقية في " ملحق الخدمات المالية " بأنه ليس في الاتفاق ما يمكن تفسيره على أن يشترط على العضو أن يكشف عن معلومات تتصل بأعمال[2] أو حسابات لمختلف العملاء أو عن سرية أو معلومات عن الملكية تكون بحوزة الكيانات العامة.

[1] نبيل حشاد – الجات ومنظمة التجارة العالمية – الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2001 ، ص 120.

[2] عبد الفتاح مراد – موسوعة الجات ومنظمة التجارة العالمية– ص 257 .

5- إنشاء نقاط اتصال معلوماتية : اشترط الاتفاق على كل دولة عضو متقدمة اقتصاديا إنشاء نقطة اتصال معلوماتية، خلال مهلة عامين من دخولها الفعلي إلى الاتفاق، وذلك لتسهيل حصول المنتجين والمتاجرين بالخدمات المالية في الدول النامية على كافة المعلومات الضرورية لتحقيق التطور في أسواقها المالية لاسيما المعلومات المتعلقة بالمظاهر التجارية والتقنية.

6- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية: لقد راعى الاتفاق أوضاع النمو والتنمية في الدول النامية، مشيرا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المشكلات الجدية التي تواجهها الدول الأقل نموا، في المجالات الاقتصادية والتنموية والحاجات التجارية والمالية .... وتبعا لذلك أضاف الاتفاق للدول النامية بعض المزايا منها السماح للدول النامية الأعضاء بالإشراف والرقابة – ضمن حدود معينة – على أسواق الخدمات المالية، بما يتوافق وأهداف سياستها الوطنية، بالإضافة إلى منح هذه الدول بعض القيود على إنتاج وتجارة الخدمات المالية عندما يتعلق الأمر بمشاكل مزمنة في وضعية ميزان مدفوعاتها[1]، وذلك بغية إعانتها على تحقيق التحرير التدريجي لأسواق الخدمات المالية، ورفع حصتها من الصادرات العالمية من هذه الخدمات، وتعزيز قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، وتعزيز كفاءة وتنافسية أسواقها المالية وتحسين قدرات دخولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلوماتية.

7- يجب أن يعترف أي عضو بإجراءات الحيطة المالية في أي بلد آخر عند تحديده كيفية تطبيق إجراءاته المتصلة بالخدمات المالية، ويجوز أن يستند هذا الاعتراف الذي يمكن أن يتم من خلال التنسيق مع البلد المعني إلى اتفاق أو ترتيب يصدر تلقائي، وعلى العضو الذي يكون طرفا في أي اتفاق أو ترتيب من النوع المشار إليه سابقا، سواء كان قائما أو متوقعا أن يوفر فرصة كافية للأطراف المعنية الأخرى للتفاوض على انضمامها لهذه الاتفاقيات أو الترتيبات أو لتتفاوض على التوصل إلى اتفاقات مماثلة معه في ظروف تضمن تشابه سبل التنظيم والمراقبة والتنفيذ، وإذا اقتضى الأمر إجراءات تتعلق بتبادل المعلومات بين أطراف الاتفاق، حين يمنح عضو ما الاعتراف من تلقاء نفسه يجب عليه أن يوفر فرصة كافية لأي عضو آخر ليثبت وجود مثل هذه الظروف [2] .

8- القيود الخاصة بميزان المدفوعات : مبدأ فرض بعض القيود المالية في حالة تعرض أحد البلدان الأعضاء لأزمات مزمنة في ميزان المدفوعات تهدد مصيره ومستقبله الاقتصادي، ونص في هذا المجال على أنه يحق لهذا البلد وفي الحالة المذكورة فرض بعض القيود على تجارة الخدمات المالية، بما فيها القيود على المدفوعات والتحويلات الرأسمالية، مشيرا إلى أن هذه الدول قد تكون في عداد الدول التي

[1] نبيل حشاد – مرجع سابق–ص 124 .

[2] عبد الفتاح مراد – مرجع سابق، ص ص257 ، 258 .

تتبنى خططا للتنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادي والتي تستلزم بدورها إجراءات تقييدية كهذه بغية توفير مستوى معين من الاحتياطات المالية يكون ملائما لإنجاح تلك الخطط واشترط الاتفاق لهذه القيود أن تؤدي إلى إلحاق الأضرار التجارية والاقتصادية والمالية بمصالح الدول الأخرى، وأن تكون لفترة مؤقتة ترفع بعدها تدريجيا بعد التخلص من الأزمات المذكورة، وأن لا تكون موجهة لتنمية وتوفير الحماية لمجالات مالية معينة تهم البلد المعني.

9- أوجب الاتفاق على الدول الأعضاء التأكد أن المنتجين المحتكرين أو المنتجين للخدمات المالية أن لا يقوموا في إطار تقديمهم لخدماتهم في الأسواق المحلية بأية إجراءات أو نشاطات أو أعمال من شأنها الإخلال بالتزامات هذه الدول في إطار الاتفاقية.

10- إقامة التكتلات الاقتصادية: لم بهمل اتفاق الخدمات المالية ظاهرة التكتل الاقتصادي المتعاظم شأنه على الساحة العالمية، حيث أكد على حق أي عضو في " الانضمام إلى أية اتفاقات أخرى ذات الارتباط بتكامل وتحرير تحرير الخدمات المالية، مع أي دولة أخرى غير الأعضاء في اتفاق الجاتس" . واشترط أن تكون تلك الاتفاقيات الأخرى تشمل تغطية قطاعية واسعة وينبغي أن لا تضم أية إجراءات تحيزية، وأن يتم الإعلام المباشر لمجلس تجارة الخدمات مسبقا بها [1] .

11- اللجوء إلى هيئة تسوية المنازعات : في حالة حصول خلافات أو نزاعات، تحال جميعها إلى هيئة تسوية المنازعات للتحكيم والبث فيها، بما يضمن مصالح الأطراف المعنية على ضوء بنود الاتفاقية.

الفرع الثاني: الالتزامات المحددة

بالنسبة للالتزامات المحددة في مجال الخدمات فهي تندرج ضمن جداول التزامات مرفقة ببروتوكول انضمام الدولة العضو، ويتم بيان التزامات الدول في قطاعات الخدمات المالية المحررة، وذلك بذكر أمام كل نوع من أنواع الخدمات المالية (التأمين والخدمات المرتبطة بها، البنوك والخدمات المالية الأخرى)، القيود التي تضعها الدولة من حيث الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في الحدود الخاصة بكل منها. كأن يذكر الحد الأقصى لمساهمة الأجانب في رؤوس الأموال مثلا [2] .

و ينص الاتفاق على أنه يحق لأي دولة عضوا تطلب إجراء التغييرات على أي التزام أو الانسحاب منه في أي وقت بعد ثلاث سنوات تنقضي من تاريخ دخول الالتزام حيز التنفيذ، وتبلغ رغبة هذه الدول بذلك إلى " مجلس تجارة الخدمات " خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر قبل موعد تنفيذ التعديل أو الانسحاب منه

[1] عبد الفتاح مراد – مرجع سابق –ص 258 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد – البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها – مرجع سابق، ص 122 .

ويمكن أن يتم دفع التعويضات لهذه الدولة عند الأضرار التي تلحق بها جراء التعديلات أو الانسحاب وذلك بالاستناد إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ويكرس الاتفاق في هذه الحالة أن أي دولة عضو أخرى قد تجد نفسها متضررة من الانسحاب من التزام معين من قبل الدولة العضو الأولى، فإنه يحق لهذه الدولة الأخرى أن تجري تعديلات مماثلة أو انسحاب مماثل [1].

يتميز النظام التجاري العالمي الجديد بسيادة ظاهرة العولمة والإقليمية من خلال تصاعد حجم التعاملات وإذا كانت سيادة هاتين الظاهرتين في آن واحد يعتبر تناقضا في حد ذاته، فإن التفاعل بين الإطارين هو الذي يعطي خصائص هذا النظام، بينما يتميز النظام المالي العالمي الجديد بزيادة عمليات التمويل الدولي وارتفاع نسبة تدويل الأموال وهو ما يؤكد خصائص النظام المالي العالمي الجديد المتمثلة في (عدم وجود وساطة مالية، عدم وجود حدود للأسواق، عدم وجود قوانين).

المطلب الثالث: الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها الاتفاقية

يمكن أن نلخص الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية في ما يلي :

1-**التأمين والخدمات المرتبطة بالتأمين** : وتتمثل في[2]:

- التأمين المباشر و يضم :1 – التأمين على الحياة 2- بقية فروع التأمين .
- خدمات إعادة التأمين.
- الخدمات المرتبطة بالتأمين كالخدمات الاستثمارية وخدمات تقدير المخاطر وتسوية المستحقات.

2- البنوك والخدمات المالية الأخرى :وتتمثل في [3] :

- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات .
- التأجير التمويلي، الإقراض بكافة أشكاله بما فيه القروض الاستهلاكية، والاعتماد العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.
- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية .
- الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان.

---

[1] نفس المرجع، ص 123 .

[2] عبد الرحمان صبري- أثر اتفاقية الجات على القطاع الملي (المصارف ، التأمينات ، أسواق المال) -أشغال اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثر اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية ، القاهرة : 04-09 جويلية 1994 ، ص 5.

[3] بايسي إلياس – مرجع سابق- ص 107 .

- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في البورصات أو خارجها في الأدوات التالية (النقد الأجنبي ، أدوات السوق النقدية، المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها، أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل الأوراق المالية القابلة للتحويل، المبادلة والاتفاقيات الآجلة، الأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك الذهبية).
- أعمال السمسرة في النقد.
- خدمات إدارة الأموال مثل محافظ الأوراق المالية ، والإدارة النقدية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.
- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية، بما فيه الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.
- تقديم الاستشارات وخدمات الوساطة المالية، وذلك لكافة الأنشطة سالفة الذكر ، وبما يشمل الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لأغراض الإقراض وتحليل الائتمان وإجراءات البحوث وتقديم المشورة لمستثمري إدارة المحافظ للأوراق المالية، وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية في مجال تملك وإعادة الهيكلة ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات .

وتبعا لمشتملات ملحق الخدمات المالية، ويمكن تصنيف تلك الخدمات إلى ثلاث مجموعات وهي :

-الأعمال المصرفية الجارية.

-الأعمال مصرفية الاستثمارية.

-خدمات التأمين.

ويستبعد الاتفاق الخدمات المالية التي تتم في إطار السيادة الحكومية وهي كما جاءت في نصوص ملحق " الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات " الخاص بتحرير تجارة الخدمات المالية كما يلي [1] :

ينص ملحق الاتفاقية بند (1) فقرة (ب) على أن الخدمات الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية تتمثل في ما يلي :

1- مختلف الأنشطة التي يمارسها البنك مركزي أو سلطة نقدية أو أي كيان عام آخر في إطار تنفيذ سياسات خاصة بسعر الصرف.

2- الأنشطة التي تعد جزءا من أي نظام رسمي للتأمينات الاجتماعية أو من أنظمة المعاشات.

[1] عبد الرحمان صبري، مرجع سابق، ص ص39-40

3- أي شكل من أشكال الأنشطة التي يمارسها أي كيان عام لحساب الحكومة أو بضمان منها أو باستخدام مواردها المالية.

ويتضح من خلال ما سبق أن مختلف الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي غير خاضعة في الأصل لاتفاقية تحرير الخدمات المالية باعتبارها في إطار" ممارسة السلطة الحكومية " فهي تورد على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات، وهذا ما أقرته المادة الأولى الفقرة 2 (ج) من اتفاقية تحرير الخدمات المالية.

غير أن تحويل جزء من وظائف البنوك المركزية إلى أجهزة متخصصة محترفة لا يجعلها خارج نطاق الاتفاقية حيث يمكن أن يؤدي إلى إمكانية إدراج تلك الوظائف ضمن الخدمات المالية الخاضعة للتحويل وفتح الباب أمام شركات ومؤسسات وبيوت خبرة أجنبية لتقديمها ، فيشير ملحق الاتفاقية في بند (1) فقرة (ج) إلى أنه في تطبيق الفقرة الفرعية 3 (ب) من المادة الأولى من الاتفاقية إذا سمح عضو ما لموردي الخدمات المالية بممارسة أي من الأنشطة المشار إليها في الفقرتين (ب) 2 و (ب) 3 من هذه الفقرة متنافسا مع كيان عام أو مورد خدمات مالية ، اعتبر تعبير الخدمات " شاملا لهذه الأنشطة ".

المطلب الرابع: آثار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية على المصارف الجزائرية.

هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي لا تزال تواجه اقتصادنا الوطني، خاصة منظومتنا المصرفية الأمر الذي يقتضي لمواجهتها قدرا كبيرا من الإرادة والجهد، والمثابرة والتضامن، ذلك أن التحولات الجارية منذ فترة تؤكد أن المساعي والجهود سوف تستمر على مستوى العالم من أجل تأسيس تكتلات أو تجمعات اقتصادية إستراتيجية سوف تستأثر بتسيير تطورات الاقتصاد العالمي في المستقبل .

ويمكن القول أن اتفاقية التجارة للخدمات لها تأثيرات اقتصادية متعددة على مختلف نواحي الأنشطة وخصوصا على العمل المصرفي، سواء كانت هذه التأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما سنراه من خلال دراسة الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية على المصارف الجزائرية.

الفــرع الأول: الآثار الإيجابية لاتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية على المصارف الجزائرية

انطلاقا من واقع وطبيعة هيكل النظام المصرفي الجزائري تختلف التوقعات حول انعكاسات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري في جوانبها الإيجابية من خلال النقاط التالية:

- فتح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية يؤدي إلى تحفيز البنوك الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق المصرفي.
- يرتبط دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا المصرفية بما يؤدي إلى تطوير الأساليب والممارسات ويتواكب مع أحدث التقنيات الحديثة على الصعيد العالمي.
- تدفع المنافسة بالبنوك الوطنية إلى تحسين وتطوير نظم الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية والمالية المقدمة.[1]
- يعمل تحرير الخدمات المالية والمصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية وتطوير النظم الإشرافية والرقابية وتحقيق متطلبات كفاية رأس المال ودعم الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي، وهو أمر من شأنه زيادة قدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية .
- يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفي إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة وتنافسية .
- كما سيؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية للتعرف على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية وذلك من خلال الخبرة التي تتمتع بها العمالة المصرفية الأجنبية بما يساعد على إعداد كوادر وطنية على مستوى عال من الكفاءة المصرفية .
- يسمح اتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية بتوسيع السوق المالي والمصرفي ويدفع البنوك الجزائرية للقيام بأعمال الصيرفة الشاملة وتقديم الخدمات المالية والاستثمارية بالإضافة إلى ما سوف تحمله تيارات التحرير والانفتاح على العالم الخارجي من أنواع الابتكارات المالية التي لم تكن موجودة على الساحة المالية.
- يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى التحكم أكثر في التكاليف وتخفيضها وتحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية وتطويرها باستمرار.
- كما أن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية واختيار أفضل وأنجح الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية .[2]
- يمكن البنوك الجزائرية من التواجد في الدول التي تقيم بها الجالية ، والاستفادة من ادخاراتها من خلال زيادة التحويلات المالية للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج خاصة المقيمة بفرنسا .

[1] ناصر دادي عدون– الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها– دار المحمدية العامة، الجزائر، طبعة 2003، ص 168

[2] عبد الرحمان صبري – مرجع سابق – ص 58.

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالابتعاد عن القروض الأجنبية والحد من زيادة حجم الديون الخارجية التي أثقلت بها الجزائر[1].
- ينجر عن الانفتاح المالي زيادة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية كالجزائر، هذا ما يتبعه تحويل التكنولوجيا إلى هذه الأخيرة، بالإضافة إلى تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- **الفرع الثاني: الآثار السلبية لاتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية على المصارف الجزائرية**

بالنظر إلى واقع النظام المصرفي الجزائري بهيكله الحالي، وطبيعة الخدمات التي يقدمها أن توقيع الجزائر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية ستترك آثار سلبية وبخاصة على المدى القصير على الجهاز المصرفي وتتمثل في ما يلي[2]:

- إن المنافسة بين البنوك الوطنية والأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية وعمالة مؤهلة وتنوع خدماتها بالإضافة إلى توظيفها إلى التكنولوجيا المصرفية.
- إن الواقع يشير إلى أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضآلة رؤوس أموالها ومحدودية وصغر أحجامها وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الخاصة والأجنبية المنافسة.
- يمكننا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية من تقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية، هذا يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الاقتصادية العامة للبلد [3] .
- قد يؤدي تحرير الخدمات المالية والمصرفية إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط المصرفي.
- أن البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة، وخاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم الاقتصادية بمختلف أبعادها.
- يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية وسوء توزيعها الجغرافي [4].

---

[1] ناصر دادي عدون – مرجع سابق – ص 168

[2] عبد الرحمان صبري – مرجع سابق – ص ص60-61 .

[3] المرجع السابق، ص 62 .

[4] نجار حياة – الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية بالجزائر– مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة – مناقشة – مخاطر – تقنيات – جامعة جيجل ، أيام 6 و 7 جوان 2005 ص 235

- سيطرة البنوك الأجنبية على السوق المحلية بعد عمليات تحرير الخدمات المصرفية، حيث يمكن أن تعمل لتأمين مصالح أصحابها عوضا عن حساب العملاء والجهاز المصرفي المحلي وهذا ما يكون غير مطابق للخطط المحلية[1].
- يؤدي تحرير الأسواق المصرفية إلى دخول بنوك أجنبية عديدة أكثر من مثيلاتها المحلية، وهذا ما يخلق وفرة مصرفية تخلق العديد من المشاكل في هذا القطاع، من أهمها عدم قدرة البنوك المحلية على الاستمرار في السوق .
- ضعف قدرة بعض البنوك المحلية على فتح فروع لها في الأسواق الأجنبية وهذا ما لا يسمح لها من الاستفادة المتبادلة من تحرير الخدمات المصرفية وهذا في ظل شدة حدة المنافسة في السوق المصرفي العالمي .
- قد تؤدي عملية التحرير المصرفي إلى إفلاس بعض البنوك لعدم قدرتها على الاستقرار، وهذا سيؤدي إلى زعزعة النظام البنكي، مما ينجر عنه قيام بعض المودعين بسحب ما لديهم في هذه البنوك وهذا ما يهدد الاستقرار الاقتصادي .

المبحث الرابع: إجراءات مواكبة التحرير المصرفي في ظل العولمة

أصبح لزاما على البنوك في ظل عالم مصرفي متغير من أهم مظاهره التحرير والانفتاح والمنافسة والإبداع تبني استراتيجيات ملائمة لتفادي التأثيرات السلبية لهذه التطورات وكذا مواكبتها بشكل يرفع بأدائها إلى مستوى أعلى و أحسن في ظل اتجاه العالم نحو المزيد من تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والعولمة.

المطلب الأول: إستراتيجية تنويع الخدمات المصرفية والتسويق المصرفي

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى إستراتيجيتين يجب على البنوك الجزائرية إتباعها لدعم قدراتها التنافسية.

الفرع الأول: تنويع الخدمات المصرفية .

تتعرض البنوك الجزائرية إلى منافسة شرسة مع البنوك الأجنبية من جهة، والمؤسسات المالية من جهة ثانية وهذه المنافسة لا يمكن محاربتها إلا بخلق ميزة تنافسية عن طريق إتباع سياسة إنتاج " خدمات ومنتجات جديدة تجمع ما بين التقليدي والمستحدث "

[1] نجار حياة–مرجع سابق– ص236 .

وبالتالي فالبنوك الجزائرية مطالبة بتقديم خدمة متكاملة من الخدمات المصرفية حتى تتمكن من مواجهة المنافسة كون المنتجات والخدمات الحالية غير كافية مقارنة بالاحتياجات المتزايدة للعملاء، ولتحقيق هذا الغرض عليها القيام بالخدمات التالية:

- الإقراض بجميع أشكاله وأنواعه، أي لا تقتصر على تقديم القروض للشركات الكبيرة بل تقدم أيضا القروض للأفراد الراغبين في إنشاء مؤسسات فردية صغيرة للحرفيين[1].
- تشجيع قروض الاستهلاك والاستفادة من الفرص التسويقية للمنتجات.
- الاهتمام بتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات مشكلة التمويل وصعوبة الحصول على قرض بنكي.
- تشجيع تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، للوقوف عند رغبة فئة كبيرة من العملاء.

بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات الحديثة أو التوسع في القائم منها مثل:

- التأجير التمويلي.
- القروض المشتركة.
- خصم الفواتير التجارية.
- شراء التزامات التصدير.
- تقديم خدمات التحوط والتغطية من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف مثل عقود الخيارات والمستقبليات، بالإضافة إلى العقود الآجلة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة [2] .

الفرع الثاني: تبني إستراتيجية التسويق المصرفي

يعد تبني مفهوم التسويق المصرفي الحديث أمرا لازما في التطورات المتلاحقة التي تعرفها الساحة المصرفية، ويعد التسويق المصرفي أحد ركائز الفلسفة المصرفية في العصر الحديث، فهو الذي أكسب البنوك في البلدان المتقدمة نجاحا كبيرا وأعطاها وضعية تنافسية زائدة وثقة وولاء المستثمرين والأفراد.

التسويق المصرفي هو" التوجه المنظم للخدمات المصرفية إلى الزبائن بالطريقة التي تحقق رضا الزبائن وأهداف البنك ".

[1] باكور حنان –الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند – جامعة البويرة، 2013-2014 ،ص105

[2] مدحت صادق– أدوات وتقنيات مصرفية– دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، مصر، 2001، ص 36

أيضا يعرف بأنه " عملية تطبيق تقنيات وإجراءات التسويق في المجال المصرفي "نستخلص من هذا التعريف بأن التسويق المصرفي هو عبارة عن فكرة تطبيق لتقنيات التسويق، وتوفير كل الموارد والوسائل التي تسمح للبنك بتحقيق أهدافه بطريقة سهلة.

وعلى هذا يمكن تلخيص تعريف للتسويق المصرفي بأنه " دراسة كل من السوق المصرفية والزبون عن طريق تحديد رغباته واحتياجاته والعمل على إشباع هذه الرغبة بدرجة أكبر من درجة الإشباع التي يحققها المنافسون.

وتتمثل وظائف التسويق المصرفي في [1]:

- خلق أو صناعة العملاء بالسعي نحو العميل المحتمل.
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية الذي يحقق حاجيات ورغبات العملاء ورضاهم.
- العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد المشاريع الجديدة.
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم مع القدرة المالية باستخدام الأساليب الحديثة.
- متابعة ومراقبة السوق المصرفي والوقوف على انطباعات العملاء حـول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم.
- تقديم وسائل الاتصال الشخصي بالعملاء وتبادل الحوار معهم .

وتجمع جميع الدراسات الخاصة بواقع الممارسة التسويقية في البنوك الجزائرية على أن تطبيق التسويق في البنوك الجزائرية مازال لم يرتقي للمستوى المطلوب، وينظر إليه نظرة ثانوية وهامشية، وأن معظم البنوك الجزائرية لم تهتم للوظيفة التسويقية ضمن الوظائف الرئيسية للبنك، ونجد أن الوظيفة التسويقية بها غير محددة بشكل واضح في هيكلها التنظيمي باستثناء بعض البنوك كالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP الذي أقام مديرية للتسويق من أجل ترويج منتجاته والقيام بالحملات الإشهارية وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي لديه مديرية للتسويق والاتصال .

المطلب الثاني: تنمية مهارات العاملين بالبنوك

من المعروف أن العنصر البشري يعد ركيزة أساسية للارتقاء بالأداء المصرفي فرغم الجهود التي بذلتها إدارات البنوك في السنوات الأخيرة لتطوير الخدمة المصرفية، إلا أنها سوف تظل محدودة النتائج ما لم يتماشى معها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية

[1] باكور حنان، مرجع سابق، ص 80

في البنوك الجزائرية، فبالرغم من إنشاء شركة تكوين بين البنوك إلا أنها لا تتوفر على جميع الوسائل الضرورية لتلبية الحاجات اللازمة للبنوك هذا ويتطلب الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري تبني عدد من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول إلى نموذج " المصرفي الفعال " ونذكر منها ما يلي :

- إعداد برامج تدريبية لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية والمستجدات الحديثة، من خلال الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية، وإرسال موظفي البنوك لبعثات تدريبية في الخارج[1] .
- ترقية نظم الإدارة لتصبح فاعلة وكفؤ وقادرة على التفاعل متغيرات الصناعة المصرفية المتواصلة، مع دعمها بالأجهزة الحديثة.
- ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية، والمبادرة لكسب عملاء جدد، والقدرة على التفاوض والتخطيط واتخاذ القرار، مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل.
- تشجيع العاملين على بذل مزيد من الجهد واستنهاض طاقاتهم الإبداعية وذلك باستخدام نظام أحسن للحوافز والمكافآت إما بصورة مادية أو عن طريق الترقية لوظائف أعلى.
- ضرورة مشاركة العاملين في وضع أساليب تطوير الأداء وهو ما يضمن التزامهم وحماسهم عند التطبيق، الذي يعتبر أحد ركائز فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

ويشير واقع البشرية في البنوك العامة الجزائرية، أنها لم ترتقي بعد إلى المستوى المطلوب، وذلك من خلال قراءة حالة الموارد البشرية في البنوك العامة، إذ تبلغ نسبة العاملين بالبنوك العامة 34488 سنة 2008، كما تبلغ نسبة الذين يحملون مؤهل جامعي في حدود 34 % من مجموع العاملين، وهي نسبة قليلة، دون الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة الجامعيين هذه وما تحتاجه من تأهيل وإعادة تكوين لتكون في مستوى متطلبات العمل المصرفي المرغوب [2] .

وتذكر بعض الإحصاءات أن نسبة إنفاق هذه البنوك على التكوين لا تتعدى 5 % من الكتلة الأجرية، في حين نجد النسب المعيارية العالمية في حدود 15 % .

[1] بعلي حسني مبارك –إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة – مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والمصرفية المعاصرة وعلوم التسيير – جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2011 – 2012، ص 160 .

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008

ويمكننا القول بأن مستوى التأهيل البشري بالبنوك العامة الجزائرية لا يزال ضعيفا بالمقارنة مع البنوك العالمية، وبالتالي فإن التحدي ما يزال قائما أمامها هذا ما يجب تداركه إذا أرادت تعزيز قدراتها التنافسية وضمان بقائها في السوق، في ظروف المنافسة القادمة من البنوك الأجنبية

المطلب الثالث: التكيف مع المعايير الدولية الجديدة

في ظل تغيرات وسط العمل المصرفي على المستوى المحلي والعالمي، والتي فرضت على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الهادفة إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية، فالبنوك الجزائرية مطالبة بمراعاة هذه القواعد في سياق سعيها إلى تنويع خدماتها والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة لرفع قدراتـها التنافسيـة في السـوق المصرفية، ومن بيـن أهـم المـجالات التـي ينبـغي العمـل على مواكبتها نذكر ما يلي [1]:

1 - تدعيم القواعد الرأسمالية :

تحتل قضية تدعيم رؤوس أموال البنوك أهمية متنامية بوصفها خط الدفاع الأول عن أموال المودعين وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات، زيادة عن أهميتها في منح قدرة أكبر للبنك على تنويع خدماته واستعمالاته، ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس المخاطر الحقيقية التي يواجهها العمل المصرفي في الوقت الحالييإذ تم إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال(بازل 2)، وفي إطار العمل على الحد من تكرار للأزمة الائتمانية العالمية تم الاتفاق على قوانين جديدة (اتفاقية بازل 3) تلزم البنوك برفع احتياطي رأس المال ، وهذا من خلال الاحتفاظ برأسمال ممتاز يعرف ب " رأسمال أساسي من المستوى الأول" ويتكون من أسهم وأرباح غير موزعة تساوي 4.5 % من أصولها مقارنة بنسبة 2% بموجب لوائح بازل 2، مع منح البنوك فترة انتقالية لكي تتأقلم معها أي ابتداء من يناير 2015، وبحلول 2019 سيتوجب على البنوك أن تمتلك احتياطي لرأسمال إضافي يتكون من أسهم عادية يعادل 2.5 % من أصول البنك، وبهذا سيرتفع رأس المال الممتاز الإجمالي إلى 7% ، الأمر الذي قد يصعب على البنوك الجزائرية استيفاءه خصوصا في ظل ضعف قاعدة رأس المال بها وصغر حجمها كما تم توضيحه.

وقد تبين من خلال الدراسة ضعف قاعدة رأس المال للبنوك العامة الجزائرية، إذ أن أكبر بنك من حيث رأس المال وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي لا يتجاوز رأسماله 470 مليون دولار بالمقارنة مع

[1] بعلي حسني مبارك، مرجع سابق، ص ص 163 – 165 .

البنوك الكبرى في العالم، وهذا ما سيتوجب على السلطات الجزائرية رفع رأس المال بالنسبة لهذه البنوك وفقا للمعايير الدولية، بالإضافة إلى القيام بعمليات الاندماج فيما بين البنوك العامة لتقوية قاعدة رأس المال وتحقيق المزايا التي تنجم عن عملية الاندماج لزيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري.

2 – وضع آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية :

مع زيادة الاهتمام بموضوع سلامة النظام المالي خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية، ومع التوجهات القوية لتدعيمها من قبل المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ولجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن هناك حاجة ماسة لإنشاء وحدات للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية وهذا للعمل على رفع قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومجابهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها ، فضلا عن مساعدة صانعي القرار في التعرف على أية إختلالات خاصة في المدى القصير واقتراح أهم الأساليب والإجراءات التي تعالج الموقف قبل تفاقم المشكلات.

وفي هذا السياق يمكن ذكر عدد من النصائح التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء وحدات الإنذار المبكر منها:

- ضرورة توفير نظام جيد للمعلومات لجمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها لتحديد مؤشرات الحيطة على المستوى الكلي و الجزئي، واتخاذ قرارات سليمة للحفاظ على سلامة النظام المالي والمصرفي.
- إيجاد مجموعة ملائمة من المؤشرات القياسية والمعيارية التي يمكننا من خلالها التنبؤ بمعظم المخاطر وذلك في ضوء ظروف كل بنك، والوضع الاقتصادي للدولة.
- دراسة الأزمات المصرفية السابقة التي وقعت بالدول الناشئة واستنتاج الدروس المستفادة منها للجهاز المصرفي، والعمل على تجنب الأخطاء التي وقعت فيها سابقا.
- توفير الكفاءات الإدارية والكوادر المختصة ذات الخبرة في المجال المصرفي والتي تستطيع التعامل مع الأزمات المالية بطريقة علمية سليمة.

3 – تحديث نظم الإدارة والسياسات المصرفية:

صار تحديث نظم الإدارة والقيادات المصرفية يحتل أهمية متنامية في الفترة الأخيرة وذلك إلى الحد الذي دفع لجنة بازل إلى وضع عناصر مثل (الخبرة ونوعية الإدارة والطبيعة القيادية للأشخاص والقدرة على اتخاذ قرار المخاطرة) ضمن العوامل التي توضع في عين الاعتبار عند تحديد مستويات رأس المال

المناسبة لكل بنك، كما أن القيادة الناجحة تتلاءم مع المستجدات وتحسن إدارة المخاطر وتعمل على تقليل نسبة وحجم الخسائر.

كما يجب على الجهاز المصرفي الجزائري إدخال المفاهيم الخاصة بإدارة الجودة الشاملة باعتباره مدخلا فعالا لامتلاك الميزة التنافسية وتطويرها في ظل تحديات التحرير المصرفي والعولمة، ذلك أن الالتزام بمبادئ ومرتكزات إدارة الجودة الشاملة كالتحسين المستمر والالتزام بتقديم قيمة للعملاء تلبي وتشبع احتياجاتهم، وزيادة التركيز والاهتمام بالموارد والكفاءات البشرية القادرة على الإبداع والتطوير،وفتح مجال المشاركة الكاملة لهم وتعاونهم الجماعي في تحسين وتطوير الأنشطة والعمليات وأنظمة التسيير في البنك يؤدي وبشكل متواصل إلى تطوير الميزة التنافسية التي ترتكز على الجودة الشاملة، وهذا ما أدركته البنوك العالمية من خلال سعيها إلى تبني إستراتيجية التأهيل والمطابقة مع المواصفات العالمية .

4 – تفعيل الدور التوجيهي والرقابي للبنك المركزي :

لا يمكننا التغاضي عن الدور الكبير للبنك المركزي في تفعيل وتطوير أداء الجهاز المصرفي الجزائري في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية، من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية في ظل التحرر الاقتصادي والمالي، وفي هذا الإطار يجب العمل على[1]:

- تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المستجدات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي العالمي، وفي هذا الإطار يجب العمل ما يلي :
- تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشراف للبنك المركزي على البنوك ليتناسب مع المخاطر المتعددة التي أضحت تتعرض لها البنوك في ظل الإقبال المتزايد على تقديم المنتجات المصرفية المستحدثة، حيث تتم عملية التطوير في ظل المبادئ الرقابية التي صدرت عن لجنة بازل .
- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك، وتوحيدها وفقا للمعايير الدولية.
- ضرورة توفير الكوادر الفنية اللازمة لتحليل البيانات الواردة من البنوك مع تكثيف التفتيش الدقيق والمتواصل على جميع وحدات الجهاز المصرفي.
- إنشاء فروع للبنك المركزي في كافة المناطق وذلك للإسراع في إنجاز المعاملات، وممارسة الرقابة والإشراف على البنوك بالدقة الكافية.
- السعي بقوة إلى إقامة سوق مصرفية ومالية عربية مشتركة، تزداد من خلالها القدرات التنافسية لكل

[1] عبد المطلب عبد الحميد –العولمة واقتصاديات البنوك – مرجع سابق ،2002، ص 147 .

البنوك العربية بما في ذلك البنوك الجزائرية، في إطار قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والمالية.

المطلب الرابع: تأهيل النظام المصرفي الجزائري والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية

الفرع الأول: تأهيل النظام المصرفي في الجزائر

هناك جملة إجراءات يجب اتخاذها لتأهيل المنظومة المصرفية وهي كالتالي :

1– تهيئة البيئة المحفزة على تطوير أعمال المصارف :

- تطوير البنية التقنية للقطاع المصرفي، وإتباع سياسة جبائية محفزة .
- توسيع دائرة فتح الحسابات في المصارف وترقيتها من خلال:
- توسيع شبكة الوكالات المصرفية الفرعية من أجل تقريب الشبكات المصرفية من المتعاملين الاقتصاديين ذوي الدخول المرتفعة .
- إقامة شبكة لغرف المقاصة، وربط مختلف الشبكات المشتركة بين المصارف و كذلك ربط شبكات الخزينة والبريد والبورصة.
- إلزامية فتح حساب لكل تاجر.
- استخدام وسائل الدفع المتطورة مثل بطاقة VISA الدولية ،

2 – توسيع منظومة الخدمات المصرفية وتطويرها

وذلك من خلال :

- تحسين طرق الاستقبال وتخصيص مصالح خاصة بالاستشارة التي يحتاجها المتعاملون مع المصرف.
- احترام الزبائن والأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم وتلبيتها .
- السرعة في معالجة العمليات وتطبيق سياسة الاتصال الهادف إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية.
- تحسين صورة البنك باستعمال وسائل الاتصال كالدعاية والإعلان.
- التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية.
- تصميم نظام إعلامي يتلاءم مع احتياجات المصرف والزبائن .
- مقارنة النتائج مع الأهداف المرسومة ومنح الفرصة للموظفين للتعرف أكثر على مؤسستهم وتحقيق

أهداف المصرف لأنهم سيشعرون بالانتماء إليه [1] .

الفرع الثاني: المشتقات المالية

تعتبر أسواق المشتقات المالية أكبر أنواع الأسواق المالية حجما على الإطلاق، إذ بلغ حجمها 598 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021(2022 bis)، ورغم ذلك لا تزال مقتصرة على فئات محددة من المستثمرين، بخلاف أسهم الأسهم والدين والصكوك التي يمكن أن يتداول بها المستثمر الفرد، أو المستثمر المؤسسي، أو الحكومة أو المؤسسات المالية، أو غيرها وكما يدل اسمها، فالمشتقات المالية(Financial dérivatives) هي أدوات مالية يتم اشتقاق قيمتها من قيمة الأصول محمل التعاقد (underlyingasset)، ويتم تداولها بنفس الطريقة التي تتم مع الأسهم والأصول المالية الأخرى .

وعلى غرار المتاجرة في الأسهم والسندات، فإن المشتقات المالية يتم تداولها في الأسواق المنظمة (البورصات) أو في الأسواق غير المنظمة (من خلال الهاتف ووسائل التواصل الأخرى)، وتشتمل الأدوات المالية المشتقة كل من عقود الخيارات، والعقود المستقبلية، والعقود الآجلة وعقود المقايضة[2] .

من الناحية المالية: تعتبر المشتقات المالية أدوات مالية يتم اشتقاقها من أصول أخرى (كالأسهم، والسندات، والسلع، والعملات الأجنبية، والمؤشرات، وغيرها) ويمكن شراؤها وبيعها وتداولها بطريقة مماثلة للأسهم والأدوات المالية الأخرى وتكمن المشتقات المالية من خلال فوائد عديدة منها[3]:

- خلق طرق جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر المالية والتي يمكن من خلالها عزل أو إدارة المخاطر المعقدة التي تتجمع مع بعضها في الأدوات المالية التقليدية، بحيث يمكن إدارة كل مخاطرة بها بشكل مستقل وبكفاءة أعلى.
- دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء بما يخدم أغراضهم في بناء محافظ أكثر تنوعا الأمر الذي من يساهم في زيادة قاعدة عملاء هذه المؤسسات.
- تعزيز فرص الإيرادات والأرباح الناتجة عن تنويع محافظ المؤسسات المالية من الأدوات المشتقة من عوائد استثمارية ورسوم وعمولات وخدمات وغيرها وهذا من خلال قيام المصارف بعمليات التحوط والمضاربة وصناعة الأسواق وتكوين المراكز المالية.
- قيام مدير المالية في الشركة بمبادلة التدفق المتمثل بمدفوعات الفائدة على التزامات ذات أسعار فائدة متغيرة والهدف من هذه العملية هو إما تقليل نسبة الالتزامات ذات الفائدة الثابتة وزيادة الالتزامات ذات

[1] بلعنامي نبيلة – تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية : العولمة المالية والتحرير المالي – جامعة طاهري محمد، بشار، مجلة البشائر الاقتصادية، (المجلد السادس العدد 2)، ديسمبر 2020، ص220

[2] عبد الكريم قندوز – المشتقات المالية – صندوق النقد الدولي – سلسلة كتيبات العريقة – العدد 38 –2022، ص5 .

[3] حكيم الربعي وآخرون ، المشتقات المالية –البازوري العلمية للنشر والتوزيع ط 1 –2011، ص ص 21 –22 .

الفائدة المتغيرة في الهيكل المالي للشركة أو لتقليل عبء مدفوعات الفائدة الثابتة إذا ما انخفضت أسعارها.

- شراء المستثمرين ممن يرغبون في اقتناء حقوق ملكية معينة لخيارات أو لصكوك شراء الأسهم لكي تتاح له فرصة مستقبلية لشراء الأسهم بسعر لا يساوي سوى جزء من سعرها السائد مستقبلا " وذلك بعد تحسين أوضاع الشركة آن ذاك "، ولكن هناك مخاطر فقدان قيمة الخيارات أو الصكوك ككل إذا ما انخفضت أسعار الأسهم في السوق مستقبلا إلى مستويات متدنية تقل عن مستوى سعر الشراء المحدد في الخيار أو الصك.
- تقليل التكاليف لكل من المصدرين والمستثمرين في الأدوات المشتقة مع رفع عوائد الاستثمار وتنوعها إلى جانب توسيع مجموعة من بدائل التمويل والاستثمار المتاحة لهم وتقليل مخاطر الخسارة .

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نرى أن الساحة المصرفية في الآونة الأخيرة شهدت العديد من التطورات، والتي انعكست بدورها على إعادة صياغة ملامح النظام المصرفي العالمي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح مع موجة التحرير المصرفي بشكل نتج عنه العديد من التحديات التي أصبحت تواجه البنوك وتمثلت أهم هذه التحديات في تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجاتس وما نتج عنه من زيادة حدة المنافسة، وتعرض البنوك المحلية إلى منافسة قوية من طرف البنوك العالمية والكيانات المصرفية القوية التي تتمتع بخبرة وتكنولوجيا متقدمة .

كما كان للتقدم التكنولوجي المتسارع في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتوسع من طرف البنوك في تقديم الخدمات المصرفية التكنولوجية وظهور العديد من الخدمات المصرفية غير التقليدية مثل وسائل الدفع الالكترونية والبنوك الالكترونية والذكاء الاصطناعي، وتغير هيكل الخدمات المصرفية الآثار الكبيرة على نشاط البنوك الملزمة على ركوب هذه الموجة من التحديث والتطوير لتضمن لنفسها مكانة في السوق المصرفي المحلي والدولي، خصوصا بالنسبة لاقتصاديات الدول التي لا تزال البنوك تلعب في دورا هاما ورئيسيا .

كل هذه التطورات المشار إليها أعلاه تمثل تحديات حقيقية تفرض على البنوك بصفة عامة والبنوك الجزائرية بصفة خاصة العمل على رفع كفاءتها وزيادة قدرتها التنافسية، حتى تستطيع تعظيم ايجابيات هذه التحديات والتقليل في نفس الوقت من حدة سلبيتها وذلك بتبني استراتيجيات عمل تمكنها من مواجهة تحديات التحرير المصرفي.

واقع مظاهر التحرير المصرفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بني سليمان 850 -

تمهيد

بعد التطور الكبير والمتسارع في مجال التكنولوجيا وظهور موجة التحرير المصرفي والعولمة المالية، بانت آثارهما بوضوح على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية بالجزائر، ما لزم على الدولة السعي لمواكبة التغيرات في هذا المجال، وبذل جهود مضاعفة لتلبية احتياجات العملاء بالكفاءة والفاعلية المطلوبة وتحقيق التحول الرقمي المنشود في الوقت الحالي تشهد التغيرات والابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية تطورا ملحوظا لاسيما انتشار استخدام الهواتف المحمولة في تطوير الخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي الجزائري، الذي حاول مواكبة كل ما هو رقمي من خلال قيامه بمجموعة من الإصلاحات الرامية إلى إحداث تغيرات جذرية في الأنظمة النقدية والمصرفية .

سنحاول في هذا الفصل الذي هو بمثابة فصل تطبيقي للجانب النظري بتسليط الضوء على القطاع المصرفي الجزائري بأخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة بني سليمان " باعتباره رائدا على المستوى الوطني في استعمال التكنولوجيات الحديثة ومواكبة التطورات العالمية لمعرفة مدى اعتماد القطاع المصرفي الجزائري على التكنولوجيا المالية الحديثة وآخر الابتكارات في تقديم خدماته للزبائن وذلك من خلال المبحثين :

- **المبحث الأول: مدخل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**
- **المبحث الثاني: واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بني سليمان 850 –**

● المبحث الأول: مدخل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يؤدي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR دورا متميزا في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال الآليات والأدوات التي يستخدمها لتنفيذ وظائفه ومهامه، والتي جعلت منه البنك الرائد في مجال الصناعة المصرفية في الجزائر، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أكبر البنوك الوطنية، نتيجة إلى خبرته وتنافسيته بفرض مستواه في بيئة تنافسية لبنوك خاصة وطنية وأجنبية، وذلك بتبني تنظيم جديد ، وتحويل أساليب العمل الخاصة به وهذا ما يضيف قيمة أعلى لموارده البشرية والمادية، وهذا ما يؤدي إلى تكييف استراتيجيات إدارته مع التطورات التكنولوجية المالية الحديثة في البيئة المصرفية.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك الفاعلة في السوق الجزائرية، وذلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ، وكذا مواكبته لكافة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية محليا وعالميا، وذلك بتنويع مجالات نشاطه، وتوزيع قاعدة الخدمات التي يقدمها، والاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة ومحاولة اقتناءها.

أولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وذلك بموجب المرسوم الرئاسي (82- 106) المؤرخ في 13 مارس 1982، فتكون البنك في بداية مشواره من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري [1]، وكان الهدف من إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية المساهمة في تنمية وترقية القطاع الفلاحي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية، وعلى أساس ذلك كانت مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في تمويل مزارع الدولة، المجموعات التعاونية، المستفيدون من الثورة الزراعية، وكذلك تمويل قطاع الصيد البحري.

وبموجب قانون النقد والقرض (90- 10) المؤرخ في 14 أفريل 1990، ألغي نظام التخصص الذي كان ساريا على البنوك، وصارت مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا تقتصر على تمويل القطاع الفلاحي فحسب، بل صار يقدم جميع الخدمات التي تقدمها مختلف البنوك التجارية [2] .

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونظرا لاكتسابه لأكبر شبكة من الوكالات وأكبر عدد من المستخدمين وكذلك شبكة معلوماتية فعالة في خدماتها قد تم ترتيبه من طرف مجلة قاموس البنك

[1] www.badr-bank.dz

[2] الطاهر لطرش– تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى تجربة الجزائر– ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 191-190.

bankersAlmanac طبعة 2001 على أنه البنك رقم 01 على الصعيد الوطني، والمرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي .

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وهو شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري مقره الرئيسي بـ17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، يتكون من 344 وكالة موزعة على 56 ولاية [1].

ثالثا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بني سليمان (850) –

وكالة بدر بني سليمان هي واحدة من سبعة (07) وكالات التابعة لولاية المدية، انشأ سنة 1982، أوكلت له مهمة توسيع نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية، بالإضافة إلى تطوير القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية .

تؤطر الوكالة بيد عاملة مؤهلة كل حسب نشاطه، وتتمثل النشاطات التي تقوم بها الوكالة في نشاطين أساسيين هما :

نشاطات التمويل: (تمويل النشاط الفلاحي، تمويل المستفيدين الخواص، تمويل تعاونية الخدمات وتقديم المساعدة لكل النشاطات والمؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية)

نشاطات اقتصادية: (تقديم القروض وتمويل النشاطات الاقتصادية، ربط العلاقات مع الدول الخارجية، بذل مجهودات من أجل تطوير الاقتصاد ... الخ .

المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتجلى الأهداف الإستراتيجية للبنك في ما يلي [2] :

- العمل على تحسين نوعية وجودة الخدمات المصرفية .
- الزيادة في الموارد بأقل التكاليف وأكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعة.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.
- السعي إلى تحقيق ديناميكية الإدارة .
- العمل على تحسين العلاقات مع الزبائن والعمل على تحقيق رضاهم من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي متطلباتهم .
- تطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي ومواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

[1] الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان.

[2] http//badrbanque.dz/ar/

- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.
- العمل على إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدراج منتجات جديدة.
- العمل على الحصول على الامتيازات الجبائية.
- تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.

وبغية تحقيق تلك الأهداف، قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في مرحلة جديدة، التي تتميز بتحويلات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي واحتياجات السوق .

كما يسعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم من خلال قيامه بـ[1]:

- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف وأبسطها.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص المعاملات المالية.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة لتفادي أي خلل.

المطلب الثالث: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم هذا البنك على جملة من المبادئ التي تتمثل في ما يلي:

أ / مبدأ الاستغلال :

يهتم البنك بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية الوطنية .

ب / مبدأ القرض والمخاطرة:

إن البنك حريص على أموال المدعوين له حتى يكون في مستوى الثقة، كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات يطلبها البنك.

ج / مبدأ السيولة:

يتعامل المصرف بأموال الناس، حيث عند رغبتهم في سحب ودائعهم يكون البنك جاهزا لتلبية طلباتهم أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن.

[1] الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان.

د / مبدأ الخزينة :

يجب على البنك ترك نسبة معينة في خزينته لتغطية المعاملات والباقي يودع لدى البنك المركزي

هـ / مبدأ الأمن:

يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية تفاديا للمخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها، فالبنك يعمل كجهاز أمن، مطالب بل ملزم بالمراقبة وحماية أموال المدعوين.

المطلب الرابع: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقانون التأسيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم البنك بالمهام التالية [1] :

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض المقدمة له.
- يقوم بكل الأنشطة المهددة بالزوال كالزراعة.
- تمويل المشاريع الزراعية المختلفة.
- يساهم في تطبيق المخططات الفلاحية.
- تنفيذ سياسة الائتمان قصيرة الأجل وفقا للقواعد الضابطة للمجال المصرفي والمالي.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- تسديد واستلام المدفوعات عن طريق الشيكات والتحويلات، بالإضافة إلى باقي العمليات الأخرى للبنك.
- قبول كل الأوراق التجارية المتمثلة في الأذونات، الأوراق المالية المصدرة من طرف الخزينة العمومية وبصفة عامة كل الالتزامات ذو مدة محدودة وقابلة للتحويل بأمر ناجم عن عمليات صناعية، زراعية وتجارية .
- قبول الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص سواء كان معنوي أو طبيعي.
- المساهمة في جمع الادخار الوطني.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ :

- تطوير قدرات تحليل المخاطر الناجمة على الإقراض .
- إعادة تنظيم إدارة المخاطر.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض، وتطبيق معدلات فائدة تتماشى مع تكلفة الموارد.

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية يحتم على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أي أن يلعب دورا أكثر ديناميكية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزه

[1] الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بني سليمان .

التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية .

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك والعمل على ترقية المنتجات والخدمات المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عالي من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة، تتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية ينشط بواقع 30 % من التجارة الخارجية لهذا أصبح يحضا بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والزبائن على حد سواء وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي [1] .

المبحث الثاني: واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

– وكالة بني سليمان 850 –

عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة تحولات تهدف إلى عصرنته وتطوره، منها ما استحدث في ظل جائحة كورونا " كوفيد 19 " لتسهيل المعاملات وتطبيق البروتوكول الصحي.

ولمعرفة كيفية اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتكنولوجيا المالية باعتباره من أكثر البنوك الجزائرية التي تحاول تقديم خدمات متطورة ومواكبة كل ما هو جديد، قمنا بدراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان .

المطلب الأول: المعاملات المصرفية الالكترونية في بنك (BADR)

إلى جانب قيام البنك بالوظائف التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية فقد سعى إلى مواكبة التطور التكنولوجي وتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الالكترونية المتميزة، ومن أهم هذه الخدمات المصرفية الالكترونية ما يلي :

1. نظام (Oracle FlexcubeUniverrsalBanking)

وهو نظام مصرفي علمي من شركة أوراكل يعزز الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه ويدعم التطور الديناميكي للخدمات المالية الجديدة، كما أنه نظام يتمتع بمرونة عالية حيث يقدم الحلول المصرفية عبر الانترنت، فهو يزود موظفي البنك بمميزات عديدة تسهل عليهم القيام بأعمالهم وبالتالي

[1] الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان .

تحسين الأداء المصرفي، وقد بدأ العمل به على مستوى وكالة بني سليمان لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في 05 ماي2018، وعلى عكس النظام القديم (sybu) الذي يرتكز على نظام

(dos) والذي لم يعد قادرا على مواكبة تطور العمل المصرفي في ظل التطور التكنولوجي واستحداث منتجات وخدمات مصرفي جديدة، فقد سمح هذا النظام الجديد على جعل كل فروع البنك المرتبطة يبعضها البعض في الوقت الحقيقي، وهذا ما أتاح لعملاء بنك بدر الاستفادة من جميع خدماته على كامل التراب الوطني حيث يمكن للعملاء :

- القيام بعمليات السحب والدفع من أي وكالة بدر BADR .
- تحصيل الشبكات من أي وكالة بنك بدر BADR بكل سهولة وسرعة .
- عملية السحب بالبطاقات البنكية من أي موزع إلى بنك BADR.
- يوفر الأمان في التعاملات البنكية كون العمليات المصرفية تتم في الوقت الحقيقي على شبكة واحدة للبنك.

كما يتيح هذا البرنامج أيضا من تحسين أداء البنك من خلال :

- السرعة في نقل المعلومات الكترونيا من كل مصالح الوكالة.
- السرعة، الدقة والمرونة في إنجاز العمليات المصرفية.
- حماية العمليات المصرفية حيث أصبحت تتم في الوقت الحقيقي وبالتالي سهولة مراقبتها ومحاولة الغش والاختلاسات.
- كما يعتبر أيضا كنظام معلومات فعال للبنك يمكن العودة إليه في أي وقت للحصول على معلومات تفيد في دراسة السوق قصد تطوير خدمات حالية أو استحداث خدمات جديدة.

2. نظام سويفت للتحويل الآلي للمدفوعات الدولية

ويعرف أيضا بنظام تحويل الآلي للمدفوعات الدولية، والذي يتم بطلب من العميل حيث يلجأ هذا الأخير للبنك ويطلب منه أن يصدر تحويل لصالح عميل آخر بالخارج فيخصم مبلغ التحويل من حساب العميل بالعملة الوطنية ويحول للعميل الآخر بالخارج بالعملة الأجنبية، ويعتبر الهدف الرئيسي من هذا النظام ضمان التبادل، الأمن للمستندات، المعاملات التجارية الالكترونية إذ يمكن من خلاله إرسال المعلومات بين المستعملين بسرية وأمان حيث يعمل هذا النظام بوضع توقيع رسمي على كل رسالة يتم إرسالها.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أول مصرف بالجزائر استعمل شبكة سويفت للتحويل الآلي للمدفوعات سنة 1991، ومن المزايا التي يحصل عليها المصرف من خلال هذه الشبكة ما يلي :

- **السرعة:** في التعامل بفضل عملية الترميز وفك الترميز المتبع بين المصارف، وهذا ما يضفي على هذا النوع من الخدمات ميزة جيدة والسرعة في تحويل الأموال مهما كانت المسافة.
- **توفير الحماية:** حيث أن عملية الارتباك والاتصال لا يتم إلا عن طريق بطاقة ممغنطة وبمساعدة كلمة سر لاستعمال النظام وهذا ما يعطي للمصرف نوعا من الحماية في تعاملاته.
- **الجاهزية:** نظام يعمل على مدار اليوم 24/24 ساعة خلال كامل الأسبوع بمستوى عال جدا، هذا ما يكسب المصرف نوعا من الخدمة السرعة المقدمة للعملاء .

3.**نظام المقاصة الالكترونية** : بدأت الوكالة العمل بنظام المقاصة الالكترونية سنة 2004، حيث أن العميل يقدم شباك للبنك من أجل تحصيله قيمته في بنك آخ، أو يهدف تحويل مبالغ لعملاء في بنوك أخرى عند تسليم الشباك أو التحويل في شباك البنك يتم ملئ استمارة صكوك التحصيل حيث تسلم نسخة للعميل ويحتفظ البنك بنسختين، وعندما تحول الشبكات في النظام، وتتم عملية التحويل بواسطة برنامج خاص على جهاز حاسوب وفق الخطوات الآتية:

- ملئ المعلومات الخاصة باسم الموظف الذي سيقوم بعملية التحويل ورقمه السري ، بالإضافة إلى إدخال الرقم السري الخاص بعملية المقاصة.
- اختيار نوع الوثيقة المراد إرساله، شيك، تحويل أو كسيالة.
- بعد التأكد من نوع الوثيقة المراد تحويلها يظهر الجدول الذي يتم من خلاله اختيار التعليمة الخاصة بالمقاصة الالكترونية.
- تظهر الصفحة الموالية فيقوم الموظف بملأ المعلومات الخاصة بالشيك حتى ينتهي من تسوية كل الشيكات.
- تتجه الشيكات المحولة أوتوماتيكيا إلى جهاز حاسوب آخر من أجل وضع تأشيرة المقاصة على ظهر الشيك الذي تمت تسويته.

توفر المقاصة الالكترونية مجموعة من المميزات تتمثل في :

- تقليص آجال المعالجة وتسريع المعاملات إذ يتم قبول أو رفض العملية خلال 24 ساعة.
- كسب ثقة العملاء بفضل خاصية الأمان التي توفرها المعالجة الالكترونية للشبكات.
- مواجهة ومحاربة تبييض الأموال.

4. نظام التسوية الإجمالية الفوري

هو نظام مخصص لتسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل ما بين البنوك الجزائرية، وعلى أن يساوي المبلغ الأدنى المحدد من قبل بنك الجزائر لكل عملية تحول مليون دينار جزائري 1000.000.000 دج وما يميز هذا النظام أنه يوفر:

- **السرعة:** من خلال تخفيض آجال الدفع في ما بين البنوك، حيث أصبحت عمليات تحول المبالغ الكبيرة تتم في مدة تتراوح ما بين 3 إلى 5 أيام فقط فيما كانت تتم خلال مدة تتجاوز الشهر .
- **الأمن:** حيث يوفر هذا النظام عملية للتبادلات التجارية وفقا للمعايير العالمية.

5. التجارة الخارجية الالكترونية

يقوم البنك بمعاملات تجارية مع الخارج، ويلعب دور الوسيط بين المشتري والبائع في عمليات الإصدار والتصدير بين المشتري الذي يكون عميل لديه والبائع الذي يكون في الخارج أو العكس.

تتمثل هذه المعاملات في ثلاث أشكال وهي:

5-1 – **التحويل الحر:** حيث يقوم البنك بتحويل الأموال دون أن يكون طرف من عملية التصدير والاستيراد بل تتم بين المتعاملين التجاريين فقط وتتم التحويلات بهذا الشكل في حال وجود ثقة كبيرة بين هؤلاء المتعاملين وهنا تقوم وكالة البنك بتوطين وثائق العملية فحسب وإصدار أمر التحويل لصالح المصدر.

5-2- **الاعتماد المستندي** : وهنا يتدخل البنك كطرف في العملية أن تلعب وكالة البنك دور الوسيط بين المتعامل داخل الوطن والمتعامل الآخر في الخارج حيث تتلقى وثائق الصفقة وتقوم بطلب من المستورد بفتح حساب اعتماد بقيمة الصفقة لصالح المستفيد، ويرسل إشعار إلى بنك المصدر، هذا الأخير يقوم بمراجعة الشروط الواردة في الاتفاق ومدى تطابقها مع ما تم الاتفاق عليه يرسل بعدها كل الوثائق اللازمة والمتعلقة بالصفقة إلى بنك المستورد الذي يقوم بدوره بفحصها وتحويل مبلغ الفاتورة إلى بنك المصدر، ويكون البنك ضمان بالنسبة للمتعاملين التجاريين لحسن سير العملية بأمان.

5-3- **القرض المستندي:** وهنا يكون البنك طرف مهم في العملية، ويمثل بنك البائع أو بنك المشتري حسب نوع العملية تصدير أو استيراد وحسب هذا الشكل من المعاملة يلتزم البنك بدفع قيمة الفاتورة كاملة للبنك الأجنبي ويكون بذلك قرض على عاتق المتعامل التجاري يلزم دفعه مع كل التكاليف.

ومع دخول الأنظمة الالكترونية الجديدة أصبحت المعاملات تتم بشكل الكتروني مما يسمح بتقليص مدة معالجة ملفات العملاء وإجراء المعاملة في نهايتها من 25 يوم فأكثر إلى أقل من 5 أيام، وهذا بفضل

نظام سويفت ونظام فلكسوب حيث سمح هذان النظامين وتوفير السرعة في إنجاز معاملات التجارة الالكترونية إضافة إلى توفير عنصر الأمان كونها تتم في الوقت الحقيقي وبكل دقة.

المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية

من أهم وسائل الدفع الالكترونية في وكالة بني سليمان نجد ما يلي:

1- **البطاقات البنكية** : توفر هذه البطاقات لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإمكانية سحب النقود من آليات المصرف وهناك عدة بطاقات يضعها البنك تحت تصرف زبائنه، ويمكن تصنيفها إلى :

1-**2**- **البطاقات الكلاسيكية:** هي بطاقة سحب ودفع في آن واحد، تمكن حاملها من تسديد فواتير المشتريات من السلع والخدمات في مختلف المحلات التي تشترك في خدمة شبكة بنك بدر، وهي أيضا بطاقة يمكن استعمالها في جميع الموزعات الآلية على مستوى الوطن سواء كانت بنكية أو بريدية.

1-3- **البطاقة البنكية للسحب:** هي بطاقة للسحب والدفع تكون موجهة للاستخدام العام تمكن حاملها من سحب النقود عن طريق جميع الموزعات الآلية سواء كانت بنكية أو غير بنكية.

1-**4**- **البطاقة الذهبية:** هي بطاقة للسحب والدفع توجه عادة للتجار والزبائن ذوي الدخل المرتفع لأنها ذات سقف عالي للسحب يبلغ 10 مليون دينار جزائري.

2- **بطاقة ماستر كارد:** هي بطاقة جديدة تم إصدارها في 2020، وهي موجهة للاستعمال خارج البلاد بالعملة الصعبة مدة صلاحيتها سنتين قابلة للتجديد وهي نوعان :

3-**بطاقة ماستركارد الكلاسيكية:** هي بطاقة للسحب والدفع في أي مكان من العالم وفي أي وقت بواسطة موزعات وشبابيك الصراف الآلي التي تحمل شعار ماستركارد والدفع عبر الانترنت، سقف استعمالها هو 800 أورو في الأسبوع بالنسبة للسحب ، 2500 أورو في الأسبوع بالنسبة للدفع .

4- **بطاقة ماستركارد تيتانيوم:** تحمل نفس مميزات بطاقة ماستركارد الكلاسيكية لكن مع سقف للاستعمال يقدر ب 1000 أورو في الأسبوع بالنسبة للسحب و5000 أورو في الأسبوع بالنسبة للدفع مع مميزات أخرى تتمثل في الاستفادة من خصومات على المشتريات عبر المواقع الالكترونية.

5- الصراف الآلي للأوراق النقدية: وهو آلة أوتوماتيكية تسمح للزبون صاحب البطاقة الالكترونية سحب مبلغ محدد من المال دون اللجوء إلى الوكالة البنكية بحيث يمكن سحب هذا المبلغ من أي جهاز موجود على مستوى القطر الوطني، وأغلب البنوك تملك أجهزة التوزيع الآلي للأوراق النقدية كما تملك موزع آلي وحيد موجود على مستوى الوكالة ويعتبر الموزع الآلي جزءا أساسيا من استراتيجيات خدمة العملاء في

بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لضمان أقصى قدر من التنفيذ السريع في إدخال منتجات جديدة مما يزيد من الكفاءة.

6–**نهائي نقطة البيع الالكتروني:** هي عبارة عن آلات صغيرة الحجم مرتبطة بالنظام البنكي يتم وضعها في نقاط البيع لدى الفضاءات التجارية حيث تسمح للعميل باستخدام بطاقة (TAWFIR CIB GOLD CIB CLASSIECCAKIE BADR) حيث توفر للتجارة والمؤسسات ورجال الأعمال مجموعة من المميزات تتمثل في :

- السرعة والفعالية.
- الأمان في المعاملات المصرفية من خلال التقليل من مخاطر استعمال النقود والحماية من السرقة والتزوير.
- التعامل مع فئة الزبائن حاملي البطاقات البنكية .

المطلب الثالث: الخدمات المقدمة عبر شبكة الانترنت

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعرض مجموعة من الخدمات عن طريق شبكة الانترنت عبر موقعه ونذكر من بين هذه الخدمات:

أ –**خدمة البنك الالكتروني بدر**(BADR NET):

من أجل الحصول على هذه الخدمة يجب أن يمتلك الزبون حساب بنكي لدى البنك ومن ثم التسجيل في الخدمة عند أحد فروعه على أن يتم الاستفادة من الخدمة بعد بضعة أيام من عملية التسجيل.

يمكن لأي عامل مسجل في خدمة الالكتروني أن يستفيد من الخدمات التالية:

- يفحص حسابه خلال 7/7 أيام 24/24 ساعة، سواء كانت أرصدة الحسابات الخاصة به أو تفاصيل عن الصفقات خلال 30 يوم الماضية.
- القيام بعملية نقل وتحويل الأموال من حساب إلى آخر.
- القيام بعمليات طلب الشبكات عبر مختلف الوكالات التي يعرضها الموقع.
- تخزين كافة عمليات التحويلات والمكشوفات التي يقوم بها الزبون في حاسوبه الشخصي أو عبر الهاتف على شكل ملف .
- يسمح بعرض كافة الوكالات المتواجدة عبر الوطن التابعة لبنك بدر.
- يعرض مختلف أسعار العملات الدولية مقابل العملة المحلية.

- كما تعرض خدمة صندوق الرسائل التي يتم فيها الإشعارات الخاصة بعمليات وطلبات الزبون التي تمت لحسابه.
- تمكن العميل من الاتصال هاتفيا بالوكالة لعرض انشغالاته[1].

الاطلاع على الحاسوب : بعد إدخال العميل لكلمة المرور ورقم الاشتراك الخاص به، يعرض المصرف الالكتروني مباشرة كشف الحساب الخاص به لمدة ثلاثة أشهر الأخيرة.

وفي إطار السعي نحو إدخال التكنولوجيات الحديثة للبنك تم تحديث هذا النظام (BADR NET) إلى نظام جديد أكثر تطورا تحت تسمية (OBDX)، حيث قام بنك بدر بإجراء دورة تكوينية لمدة ثلاث أيام للطاقم العامل به أيام 12-14-16 ماي 2024 على مستوى ثلاث نقاط على المستوى الوطني لضمان الكفاءة والفعالية أثناء تقديم هذه الخدمة ،من مميزات النظام :

-يقوم نظام **(اوبيدكس)** بنفس العمليات التي يقوم بها (BADR NET)

- استخراج كشف الحساب من بداية العمل بالبرنامجFLEXCUP إلى غاية يوم الكشف.

-القيام بعمليات التحويل المالي.

يترقب إطلاق هذا النظام والعمل به في الأيام القادمة.

1-**خدمة بدر اتصال:** يملك بنك بدر مركز اتصال يضعه تحت تصرف العملاء عن طريق برقم خاص أو عبر البريد الالكتروني حيث تتيح هذه الخدمة لعملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية طرح كل انشغالاتهم واقتراحاتهم ليتم الرد عليها من طرف البنك.

ب/ خدمة التحول إلى عميل للبنك: يكفي مجرد الدخول إلى موقع بنك بدر من فتح حساب بالبنك وذلك من خلال ملئ استمارة الكترونية على الموقع وإرسالها ليقوم البنك بعد ذلك بتحديد موعد للعميل على مستوى الوكالة كما يسمح الموقع من تحميل وطباعة استمارة فتح الحساب للعميل ليملئها قبل التوجه لوكالة البنك.

ج/ خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت : تسمح هذه الخدمة من تسوية الفواتير والخدمات عبر الانترنت (تسديد فواتير الكهرباء، الماء، اتصالات الجزائر، فواتير الهاتف النقال ...الخ) باستخدام البطاقات البنكية وذلك 24/24 ساعة طول أيام الأسبوع.

المطلب الرابع: مبررات اللجوء إلى الصرفة الالكترونية على مستوى بنك بدر وكالة بني سليمان

من بين المبررات التي دفعت بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التحول نحو الصرفة الالكترونية نذكر ما يلي:

[1] الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان.

1- **ضرورة التكيف مع تغيرات وتطورات المحيط الجديد:** يعتبر تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تبني الصرفة الالكترونية خيارا استراتيجيا لمواجهة العديد من التحديات والمتغيرات الدولية المستجدة في ظل العولمة المالية والمعايير المصرفية التي فرضت نفسها على القطاع المصرفي الجزائري منها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية التابعة لمنظمة التجارة العالمية ونتائجها المتوقعة على النظام المصرفي الجزائري مما أدى إلى اشتداد الضغوط على المصارف الجزائرية من أجل تطبيق تقنيات العمل المصرفي والمالي الحديث بما يتناسب والقواعد الدولية لاسيما على صعيد الخدمات والمنتجات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، وهذا ما دفع بالبنك ومنذ 1992 إلى إدخال أجهزة الحواسيب وتطوير أجهزتها وأنظمتها الالكترونية باستمرار حيث أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثاني البنوك الجزائرية التي أدخلت النظام العالمي المصرفي لإنجاز المعاملات المصرفية في الوقت الحقيقي.

2- **تنامي درجة المنافسة الأجنبية في داخل السوق المصرفي الجزائري:** مع دخول بنوك أجنبية على غرار دخول بنك جنرال وبنك الخليج إلى السوق المصرفي الجزائري، والتي تستخدم أكثر التكنولوجيات حداثة في تقديم خدماتها للجمهور الجزائري وتحول العديد من المواطنين إلى هذه البنوك بحثا عن خدمات مصرفية جديدة أو أكثر تطورا كان من الضروري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية التحول إلى استخدام الأساليب التقنية الحديثة والابتكارات التكنولوجية الجديد لتحسن الأداء المصرفي لديه والذي ينعكس بدوره على جودة الخدمات المقدمة من طرفه مما يحقق له ميزة تنافسية وبالتالي الحفاظ على حصته السوقية .

3- **ضرورة الحفاظ على العملاء الحالين وكسب ولاءهم:** ترى إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن الصيرفة الالكترونية عنصر هام للغاية للمحافظة على العملاء وعليه أصبح من الضروري عليها البحث عن سبل لتحقيق رضا عملاءه، وتلبية رغباتهم وحاجاتهم التي أصبحت ترتبط ارتباطا متزايدا بالابتكارات التقنية والتكنولوجية الحديثة ويأتي ذلك مع تزايد الطلب في السوق الجزائري على خدمات أكثر تطورا مع الحاجة المتزايدة إلى توفير الخدمات المصرفية الكترونيا وعلى مدار الساعة والتي تتيح للعملاء إجراء عملياتها المصرفية والتأمين وحتى القروض الكترونيا عبر الانترنت، وهم جالسون في منازلهم فهناك من العملاء الحاليين أصبح يتطلع أكثر وارتفع سقف توقعاته إلى خدمات متطورة وتتميز بالسرعة والدقة والجاهزية .

4- **انتشار الانترنت وتطور التجارة الالكترونية في الجزائر:** أدى ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت بالجزائر وتطور التجارة الالكترونية إلى تكوين دافع قوي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى استحداث موقع الكتروني يعرض مختلف خدماته ويمكن عملاءه من التواصل مع بنكه في أي وقت وأي مكان،

كذلك إصدار أول بنك الكتروني الذي يقدم العديد من الخدمات المصرفية الالكترونية لعملائه، إضافة إلى تطوير وسائل الدفع الالكتروني من مختلف البطاقات البنكية وتوزيع أجهزةTPEعلى العديد من التجار وهذا كله رغبة في تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي الجزائري والوصول إلى مختلف العملاء من مختلف أنحاء العالم.

5- **تحسين الأداء المصرفي للبنك:** تعمل الصيرفة الالكترونية على زيادة تحسين الإدارة والاقتصاد في الوقت والتكلفة والاستفادة من الخدمات بجودة عالية وبتكلفة وجهد اقل، فاعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأنظمة الحديثة والمتطورة أدى إلى تحسين أداءه من خلال عنصر المرونة الذي توفره أثناء العمل المصرفي خاصة ما تعلق بتحويل المعلومات بين مختلف مصالح البنك، كما توفر عنصر الأمان والحماية أثناء المعاملات المصرفية كونها تتم في الوقت الحقيقي مما يحمي البنك من الاختلاسات التي طالت البنك عدة مرات مع النظام القديم كما أنها توفر الوقت والجهد للموظفين بفضل التعامل الكترونيا طوال الوقت والذي يسهل عمليات الحفظ والبحث.

المطلب الخامس: العوائق التي تواجهها الوكالة

من بين المعيقات التي تواجهها الوكالة في يتعلق بمجال الخدمات الالكترونية ما يلي[1]:

- سيطرة الأساليب التقليدية على مناخ العمل الإداري في الوكالة، وصعوبة التمكن من تجاوزها حيث إن موظفي الوكالة لا يزالون يعتمدون على الأوراق في إجراء المعاملات البنكية، وهذا راجع لضعف الثقافة المصرفية للعملاء.
- ضعف إستراتيجية الترويج المصرفي لخدمات الصيرفة الالكترونية المقدمة من طرف الوكالة.
- غياب الثقافة المصرفية للزبائن فأكثر العملاء لديهم ضعف في التعامل مع لغة التكنولوجيا، فكيف يمكنهم استعمال بطاقات الدفع أو السحب الآلي الحديثة وحفاظهم على الرقم السري، وبالتالي اكتفائهم بالصك البنكي.
- للتذكير فان الوكالة متخصصة في مجال قطاع الفلاحي اغلب العملاء في هذا المجال يفضلون التعامل على أساس الطريقة التقليدية، عدم تمكنهم من استخدام الهواتف الذكية .
- سقف السيولة المحدود من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر جميع وكالاته يحول دون جذب الزبائن إلى الولوج لخدمة الصيرفة الالكترونية رغم أن حامل البطاقة يمكنه رفع سقف السيولة حسب طلبه.

[1] الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان.

- نقص السيولة على مستوى الموزعات الإلية وكثرة الانقطاع في شبكة الاتصال (ضعف الانترنت بالإضافة إلى الإهمال وعدم صيانتها).
- الزبون ملزم للانتظار فترات طويلة مقابل حصوله على بطاقة ماستركارد بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التعامل بها بالمقارنة مع باقي البطاقات الدولية الأخرى.

خلاصة:

تسعى البنوك الجزائرية جاهدة للحاق بالركب العالمي للتطورات التكنولوجية وتعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة، رغم ما تعانيه المنظومة البنكية من المشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة غير أنها لم تستطع لحد الساعة تسخير هذه التقنيات بشكل فعال وتعزيز استخدامها، وذلك بتركيز الجهود لإيجاد الأدوات والآليات الكفيلة بتفعيل النشاط الرقمي وتوفير البيئة الملائمة لتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية كنموذج لذلك قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بني سليمان وجدنا أن مستوى تطور الصيرفة الالكترونية الجزائرية يبقى متواضعا نسبيا وبعيدا كثيرا عن مستوى الأداء عالميا وعدم وجود تطبيق فعلي للتكنولوجيا الحديثة وذلك راجع لعدة عوامل تتعلق بثقافة المواطن الجزائري الذي يرفض التعامل الافتراضي، إضافة إلى العوامل العديدة التي سبق ذكرها والتي تعيق اعتماد كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا المالية.

أصبح التوجه نحو الصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات ضرورة حتمية فرضتها التطورات الحالية ونخص بالذكر جائحة كوفيد – 19– والتي أجبرت اقتصاديات العالم على التوجه نحو اقتصاد رقمي أساسه التكنولوجية الحديثة، وهذا في ظل المنافسة التي تشهدها الساحة البنكية، كما عملت الجزائر على النهوض بالصناعة البنكية من خلال إنشاء شركة العلاقات التلقائية مابين البنوك SATIM التي تعمل عللا توفير المناخ الملائم من أجل عصرنه القطاع المصرفي عن طريق الوقوف على ضمان السير الحسن والأمن لمختلف المعاملات المصرفية المتعلقة بالدفع الالكتروني.

بالإضافة إلى موجة التحرير المصرفي والعولمة التي كانت أهم دافع من أجل تحسين الخدمة المصرفية وتحقيق الكفاءة والفعالية من أجل مواكبة تطورات الحادث في الأنظمة المصرفية العالمية.

الخـــاتمة

الخاتمة:

التحرير المصرفي في ظل العولمة يعد واحد من ابرز التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، هذه الظاهرة ليست مجرد عملية فتح الحدود أمام التدفقات المالية والاستثمارية فحسب بل تتعلق أيضا بإعادة هيكلة النظم المالية و المصرفية لتتوافق مع معايير وأساليب السوق العالمية .

يمكن القول أن التحرير المصرفي في سياق العولمة أسهم في تعزيز الكفاءة والشفافية في النظم المصرفية، مع توفير فرص جديدة للنمو والتنمية الاقتصادية .

مع ذلك لا يخلو هذا التحول من تحديات ومخاطر، فبينما يسهم التحرير في زيادة المنافسة وتوفير خدمات مصرفية أفضل للمستهلكين، فانه قد يؤدي أيضا إلى تقلبات اقتصادية وزيادة في مخاطر الأزمات المالية، وتعد أزمة 2008 مثالا واضحا على المخاطر المرتبطة بالعولمة المالية، حيث تسببت تدفقات رأس المال غير المقيدة ونقص الرقابة في انهيارات مالية كبيرة.

لذلك يعد التوازن بين التحرير والرقابة أمرا حيويا، يتطلب النجاح في هذا المجال تطبيق سياسيات نقدية ومالية متوازنة، بالإضافة إلى تعزيز الإطار القانوني والرقابي لضمان استقرار الأسواق المالية.

التعاون الدولي والتنسيق بين الدول بات ضروري لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة المالية .

كما يمكن القول أن التحرير المصرفي في ظل العولمة يمثل فرصة عظيمة لتعزيز الاقتصاد العالمي، لكنه يتطلب إدارة حكيمة وسياسات متوازنة لضمان أن تكون الفوائد أكثر من المخاطر فقط من خلال التوازن بين التحرير والرقابة يمكن تحقيق نظام مالي عالمي مستدام ومستقر .

علاوة على ذلك ساهمت الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي بفضل تجنبها للأنشطة المالية عالية المخاطر، مما جعلها نموذجا جذابا للعديد من الدول الساعية إلى نظم مصرفية أكثر استدامة وأقل عرضة للازمات، كما أدى انتشار الصيرفة الإسلامية إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين الدول والمؤسسات المالية، مما ساعد في تطوير الأطر التنظيمية والرقابية.

كما أظهرت الصيرفة الإسلامية قدرتها على التكيف مع المعايير الدولية مع الالتزام بأحكام الشريعة، مما جعلها جزءا لا يتجزأ من النظام المالي العالمي ومن هنا يمكن التأكيد على أن الصيرفة الإسلامية لم تعزز فقط التحرير المصرفي، بل قدمت أيضا نموذجا مصرفيا مستداما وقابلا للتطبيق عالميا، ويساهم في تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: من أهم إجراءات التحرير المصرفي هو إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على البنوك

هذه الفرضية **صحيحة** : وذلك من خلال دراستنا لإجراءات التحرير المصرفي فان إلغاء القيود يعد من أهم إجراءات التحرير المصرفي بالإضافة إلى دعم زيادة استقلالية المؤسسات المالية، والتقليل من تدخل الدولة في العمليات المالية وتقليل الحواجز والعوائق أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه.

- الفرضية الثانية: تركزت معظم الإصلاحات على تعزيز الجانب الرقابي والإشرافي للبنوك والمؤسسات المالية.

هذه الفرضية **صحيحة:** حقيقة أن الإصلاحات المصرفية تركزت على الجانب الرقابي والإشرافي وقد ساهمت نوعا ما في تطوير الجهاز المصرفي من خلال أهم المؤشرات التي تم التطرق إليها خلال الدراسة.

- الفرضية الثالثة: يعتبر التطور التكنولوجي وعولمة الجهاز المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية آليات فعالة للتحرير المصرفي.

هذه الفرضية **صحيحة:** نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية، كان لابد من للدول التي اتجهت حديثا إلى تحرير خدماتها إن تواكبا لتطور الحاصل في العالم من استخدام مكثف للتكنولوجيا في جميع القطاعات وبالأخص القطاع المصرفي الذي يعتبر العصب الحساس في الجهاز المالي ككل، حيث قدمت التكنولوجيا فرصة هائلة أمام البنوك لتعزيز أدائها وتحقيق ميزة تنافسية في ظل ما جادت به العولمة، وهذا ما يجعل الخدمات المالية أكثر سهولة واقل تكلفة.

- الفرضية الرابعة: اعتمد بنك الفلاحة والتنمية على نظم حديثة وتطبيقات الكترونية لمواكبة العولمة المالية والتحرير المصرفي.

هذه الفرضية **صحيحة** : لقد اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على نظم حديثة وتطبيقات الكترونية ساهمت في تحسن الخدمات المصرفية، ومن بين هذه الخدمات خدمات الدفع عبر الانترانت، عمليات السحب والدفع من خلال البطاقات الالكترونية، حيث يعتبر بنك بدر من البنوك الرائدة في استخدام التكنولوجيات الحديثة.

نتائج الدراسة:

- إن تبني سياسة التحرير المصرفي فرضته التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة موجة التحرير الاقتصادي والمصرفي التي شملت الاقتصاديات الاشتراكية التي تبنت التحول نحو اقتصاد السوق.
- نتيجة انفتاح الاقتصاد الوطني وظهور العولمة المالية تضع البنوك الوطنية في وضعية صعبة وهي لم تتوصل حتى الآن إلى التحكم بشكل جيد في استخدام مناهج العمل والتسيير البنكي التقليدية وبالتالي عليها تدارك ما فاتها، وفي الوقت ذاته مسايرة ما وصلت له آخر التطورات المالية ومناهج التسيير والعمل البنكي .
- انعدام الفعالية المالية نتيجة محدودية الخدمات حيث بقيت جامدة على منتجات قديمة (جمع الادخار ومنح القروض)، هذا بالإضافة إلى نقص الإعلام الذي يعتبر نقطة ضعف المنظومة البنكية .
- تعتبر معايير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر تحديا كبيرا بالنسبة للجهاز المصرفي.
- ضرورة تبني قواعد تتضمن سلامة الأعمال المصرفية، والتي من ضمنها معايير لجنة بازل للسلامة المصرفية.
- بالرغم من الإصلاحات المصرفية التي جاء بها قانون النقد والقرض إلا أن النظام المصرفي لازال يعاني من اختلالات ونقائص على مستواه، فهذه النقائص ستجعله عرضة لتأثيرات لسلبية محتملة للتطورات الاقتصادية والمصرفية العالمية.
- ثبت مساهمة المصارف الإسلامية في التغلب على الأزمات المالية والقدرة على تجنبها في المستقبل، وأنها كانت أقل المتأثرين بانعكاساتها بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الأصول المالية وبالتالي تسلطت الأضواء على الصيرفة الإسلامية وجعلت منها ظاهرة عالمية تحتاج إلى الاطلاع عليها لإمكانية الاستفادة منها.
- تواجه المصارف الإسلامية جملة من التحديات على المستوى الداخلي، وتتمثل أساسا في تحديات الجوانب التشغيلية والتنظيمية وكذا تطوير المنتجات، وجملة من التحديات المتعلقة بالمحيط الخارجي.
- افتقار المصارف الإسلامية إلى وجود سوق مالي دولي.
- مشكلة تأهيل العاملين القائمين على إدارة وتشغيل المصارف من الناحية الإدارية والمهنية.
- تعتبر التكنولوجيا عامل مهم من عوامل العولمة، في طريقة تقديم الخدمات المصرفية مثلها مثل السلع في السوق، فبواسطتها تستطيع البنوك التحكم في وضع برنامج يخدم خطتها المرسومة من خلال جمع

المدخرات ومنح القروض، لكن هذا ما تفتقده البنوك الجزائرية من انعدام استخدام التكنولوجيات المتقدمة من وسائل الدفع الحديثة الالكترونية التي تخدم المجال المصرفي بشكل كبير.

- إن تحرير الخدمات المالية والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، يستوجب إعادة النظر في مجموعة من الوحدات البنكية الوطنية، وان كان هذا الانضمام لا يخلو من المخاطر إلا إن له مع ذلك مجموعة من الايجابيات .

التوصيات :

- تعميق الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية .
- تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية وذلك من خلال دعم واكتساب التكنولوجيا وتحديث طرق التسيير وخاصة إدارة المخاطر .
- إعادة النظر في النظام العالمي لإقامته على أسس لا ترتكز على أسعار الفائدة والأخذ بالمنهج الإسلامي كبديل للنظام المالي الحالي، مع الأخذ بعين الاعتبار العبر والدروس المستفادة من الأزمات الماضية، وعدم تكرار مسبباتها كقروض الإسكان والرهن العقاري والتوريق وغيرها.
- إنشاء سوق مالي إسلامي ثانوي بمقومات تخدم البنوك الإسلامية.
- ضرورة استعداد الجزائر لمواجهة أثار تحرير التجارة عموما والقطاعات المالية والمصرفية خصوصا.

تحديث وعصرنة نظام المعلومات والدفع في البنوك الجزائرية وتشجيع الإقبال عليها، والإسراع في تطبيق نظام المقاصة الالكترونية مع تشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية كبطاقة السحب وبطاقات الائتمان ومنح تحفيزات جبائية للتجار الذين يقبلون التعامل ببطاقات الائتمان

آفاق البحث

في نهاية الدراسة وتكملة للحلقة التي بدأناها التي هي في حاجة إلى إثراء وتفصيل، واعتقادنا أنه مازالت بعض النقاط إلى تحليل أعمق وبحوث جديدة وإلى دراسات مكملة تغطي جوانب هذا القصور لهذا البحث، لهذا رأينا أن هناك مواضيع وإشكاليات نراها جديرة بالبحث :

1. النظام المصرفي الجزائري ومخاطر العمليات المصرفية التي تتم من خلال القنوات الالكترونية.
2. دور الهندسة المالية الإسلامية في دعم الصناعة المصرفية الإسلامية.
3. أثر الذكاء الاصطناعي على أداء البنوك الجزائرية.

قـــائمـة المراجـع

أولا: الكتـب

- أحمد صالح قادر– ظاهرة العولمة الاقتصادية– عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط الأولى، الأردن،2018.
- أحمد سقر– أنظمة الدفع الالكترونية – منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
- أحمد سقر– العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية– الطبعة الأولى، المؤسسة الأولى الحديثة للكتاب،لبنان ،2006
- الطاهر لطرش– تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى تجربة الجزائر– ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- الغريب ناصر– أصول الصيرفة الإسلامية– دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996.
- بلعزوز بن علي محمدي الطيب أمحمد– دليلك في الاقتصاد – دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2008،
- جلال وفاء البدري محمدين– البنوك الإسلامية (دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى)– دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
- جمال لعمارة– المصارف الإسلامية– دار النبأ، الجزائر، 1996.
- جمال حلاوة وعلي صالح – مدخل إلى علم التنمية– دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن،2009.
- حيدر يونس الموسوي– المصارف الإسلامية (أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية)– دار البازردي، عمان، الأردن،2001.
- حسين عبيد – الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات – سلسلة أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2000.
- حكيم الربعي وآخرون– المشتقات المالية–البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1،2011.
- طارق عبد العالي حماد– التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك– الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر 2001.

- كمال رزيق وعبد الحميد فضيلي– تحديث النظام المصرفي الجزائري– ملتقى حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الشلف، 2003 .
- مدحت صادق– أدوات وتقنيات مصرفية– دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، مصر، 2001.
- منير الجنيهي وممدوح الجنيهي– البنوك الالكترونية – الإصدار الثاني،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- منظمة التجارة العالمية– الاتفاق العام للتجارة في الخدمات– الحقيقة و الخيال
- ناصر دادي عدون– الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة(أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها)–دار المحمدية العامة، الجزائر، طبعة 2003،
- نبيل حشاد– الجات ومنظمة التجارة العالمية– الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.
- نعيم إبراهيم الظاهر– إدارة الأزمات– عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009،
- سامر مظهر قنطقجي– ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية– دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،2008.
- سعيد النجار– السياسات المالية وأسواق المال– صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،1994.
- سامي أحمد مراد– دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية– المكتب العربي للمعارف، القاهرة ط 1. 2005.
- عمر صقر– العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة – الدار الجامعية، بدون طبعة، 2002–2003.
- عبد المطلب عبد الحميد– الجات وآليات منظمة التجارة العالمية– الدار الجامعية،الإسكندرية،2005.
- عبد الرحمان تومي–قراءة في الأزمة المالية الراهنة– مجلة الدراسات، سنة2009.
- عبد الكريم قندوز– المشتقات المالية– صندوق النقد الدولي، سلسلة كتيبات العريقة، العدد 38،2022.
- عبد المطلب عبد الحميد– العولمة واقتصاديات البنوك– الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002.
- عبد المطلب عبد الحميد– العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها وتداعياتها)– ط1، الدار الجامعية للنشر، 2006.

- علاء الدين فرحات طالب– إدارة المؤسسات المالية (مدخل فكري معاصر)– دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- عادل عبد الفضل عيد– الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)– دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- عبد الفتاح مراد، موسوعة الجات ومنظمة التجارة العالمية.
- فليح حسن خلف–البنوك الإسلامية الأردن– عالم الكتب الحديث، 2006.
- صلاح الدين حسن السيسي– قضايا اقتصادية معاصرة– الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2005.
- رأفة رضوان – المبادئ الأساسية للتسويق والتجارة الالكترونية–لرايسك غرافيك، مصر،2003،
- رأفة رضوان – عالم التجارة الالكترونية – المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر 1999
- ضياء مجيد الموسوي– الأزمة المالية العالمية الراهنة– ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2010.

ثانيــا :المذكرات

- بن أحمد لخضر – متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر (دراسة الواقع والآفاق)– أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011–2012.
- بايسي إلياس – الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات – أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2013.
- بايشي فاطمة الزهراء وجيجي مباركة– آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية ، أدرار، 2017 –2018.
- بعلي حسني مبارك– إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة– مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والمصرفية المعاصرة وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2011-2012.

- بريش عبد القادر– التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة2006.
- باكور حنان –الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند، جامعة البويرة، 2013–2014.
- هبة محمد الطنطاوي الباز– التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي واستراتيجية البنوك المصرية لمواجهتها– رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس– مصر 2003.
- سعاد عوف الله– استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي– تجارب دول عربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2017–2018.
- تيقان عبد اللطيف – تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي– دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017.

ثـــالثا: المجلات

- إكرام بوعزة وفتحي يلدغم– مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي–تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، سنة 2018.
- البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الثاني المجلد 54، سنة 2001.
- بديعة لشهب– الأزمة المالية العالمية محاولة الفهم والتجاوز– مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52،2010 .
- بريش عبد القادر و زهير غراية– مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي–مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00، سنة 2015،
- بن علي بن عزوز–مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي (نظام حماية الودائع)–مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 05، جانفي2008
- بلعنامي نبيلة–تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية: العولمة المالية والتحرير المالي–جامعة طاهري محمد، بشار، مجلة البشائر الاقتصادية، (المجلد السادس العدد 2)، ديسمبر،2020.

- وافي ميلود وداودي محمد–واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الالكترونية – دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات السوقية وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 01 ،2017.
- زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد– أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال1990–2017– مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 5، عدد01، مارس 2021.

- طيبي إكرام ومولاي أمينة– أثر الذكاء الاصطناعي على أداء البنوك التجارية (دراسة حالة البنوك التجارية لولايتي البيض وتيارت)– مجلة دراسات اقتصادية، المجلد23، العدد 01، السنة 2023
- منير خطوي و مبارك لسلوس– النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح– مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، 2020 ،
- محمد صفوت قابل – البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المصرفية– المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول،2002.
- مطاي عبد القادر – متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية– الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2013،
- محمد شايب– المصارف الإسلامية وحتمية تبني التكنولوجيا الحديثة مقارنة بنظيرتها التقليدية– مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، العدد28، سبتمبر 2014
- ناجي معلا–أجهزة الصرف الآلي المضخمة–مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، عمان، سبتمبر 1999.

- سليم موساوي– المصرفية الإسلامية في الجزائر– مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد الأول، 2018.
- سعيدة تلخوخ– تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر–دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،2021.
- سليمة بن زكة وعزدين شرون–واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد02، 2022.

- سالمي نصر الدين وبن دقفل كمال –دور الذكاء الاصطناعي في عملية تخطيك المنتج في شركة الاتصالات– الجزائر، ooredoo، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد01، 2020.
- عبد المنعم محمد الطيب– أثر تحرير تجارة الخدمات على المصارف الإسلامية – مجلة اتحاد المصارف العربية، سبتمبر2006.
- علة مراد– الأزمة المالية العالمية ... تأمل ومراجعة – مجلة بحوث اقتصاديات عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 48، 2009.
- علي بدران – الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2 المحاسب المجاز– الفصل الثالث، العدد 23، 2005
- عبد الرزاق سلام عبد الرزاق– النظام المصرفي الجزائري وآلة تحديثه في ظل العولمة– مجلة الاقتصاد الجديد، العدد6، ماي2012.
- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل– العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف– نظرة شمولية ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3 ،2005.
- فؤاد بن حدو–دور الشيخ أبو اليقضان– رحمه الله– في نشأة البنوك الإسلامية وتطورها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،2019.
- فرج الله أحلام وموراد حمادي– إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي–مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،2019.
- رحماني أحمد و جبوري محمد–"النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر"– المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، مجلد 06، العدد 01، جوان 2020.
- ريهام محمود دياب– دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمة المصرفية– المجلة العربية المعلوماتية وأمن المعلومات، العدد09، مصر ،2022
- توفيق علي– دور التكنولوجيا المصرفية في ظل تحرير الخدمات المالية–مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، ماي 2012.
- تامر سليمان وعبد الحميد بوشرمة– متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر– مجلة الباحث 2010

• خليفة عزي و زكريا مسعود و رياض زيلاسي– واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض– مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد02، ديسمبر 2021

رابعـا: المداخلات

• بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام– دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية – الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2004.

• طرشي محمد و بربري محمد أمين–التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر– المؤتمر العلمي الدولي القاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2008.

• محمد عبد الغفار الشريف – الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية– المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العربية السعودية، ماي 2005.

• محمد لكصاسي – محافظ بنك الجزائر– التطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة مقدمة أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008 .

• مصطفى عبد اللطيف–الصيرفة الالكترونية وآفاقها في الدول العربية– ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة ورقلة، مارس2004.

• محسن هلال– اتفاق التجارة الدولية في الخدمات– مؤتمر الجات والدول العربية، النتائج والآثار، 11–13 أكتوبر 1994، القاهرة، 1994.

• نجار حياة– الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية بالجزائر– مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، أيام 6 و 7 جوان 2005.

• **سلوى** ملاك ورابح زايد– واقع تطبيق نظام الصيرفة الاسلامية في إطار جائحة كوفيد 19– مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 2021.

• عماد شهاب–التجارة في الخدمات– قطاع الخدمات المالية ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية كانكون، المكسيك – 14 سبتمبر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية،2008

- عبد الرحمان صبري– أثر اتفاقية الجات على القطاع المالي (المصارف ، التأمينات ، أسواق المال) أشغال اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثر اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية– القاهرة : 04–09 جويلية 1994.
- عبد الرحمان مغاري– انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري– الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20–21 أكتوبر 2009.
- عيسى دراجي و منور أوسرير– تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية – الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي (الواقع ورهانات المستقبل)، المركز الجامعي غرداية، يومي23 و24 فيفري2011.
- فؤاد محمد أحمد محيسن– الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها– أبحاث المؤتمر التاسع عشر لمجمع الفقه الإسلامي الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، بين 26 و 30 أفريل 2009.
- صبيرة سعيدي وصليحة فلاق– تبني الذكاء الاصطناعي في شركات التأمين كآلية لتعزيز التمويل المالي– دراسة حالة شركة اكسا، Revue Algérienne d’économie de gestion vol. 15N. 2021.
- شول شهرة ومدوخ ماجدة– الصيرفة الالكترونية : ماهيتها – مخاطرها – حمايتها– مداخلة مقدمة إلى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة، مخاطر، تقنيلت، جامعة جيجل، يومي 06–07، جوان 2005.

- **خامسـا: الأوامر والتنظيمات**

- الأمر رقم 01– 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لأحكام القانون 90 / 10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد14.

- الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52.
- النظام رقم 09–03 المؤرخ في 26 ماي 2009،الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد53.
- النظام رقم 01–04 المؤرخ في 04 مارس 2004، الذي يتعلق بالجانب الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 27.

- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010،المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد50.

- القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر2017، المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد37.

ســـادسا: التقـــارير

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022.

ســـابعا: المواقع الالكترونية

- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ، مقال الكتروني ، http://www.jinan.edu.IB/Conf/Money/I/kourtel.pdf
- www.badr-bank.dz
- أبرز تعديلات مشروع قانون النقد والقرضhttps://www.echaab.dz
- http//badrbanque.dz/ar/
- http//www.aps.dz –الموقع الالكتروني الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية ،
- البنوك الالكترونية،E-BANKINGwww.arablaw.ong/download/